أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة
الاثنين
23 يونيو 2025
26 ذو الحجة 1446هـ
العدد 33

كتل تائهة في بلد ينهار

في بيت الحرب... لا تلعبوا بالنار

«من أراد إحراق المراكب ظنًّا أنه قد عبر، يخدع نفسه ويضحك على الشعب»...

هكذا قال مني أركو مناوي، المشرف على القوات المشتركة وحاكم إقليم دارفور، والفاعل في ما تبقى من مشهد الحكم داخل السودان، في تغريدة لا يمكن قراءتها بمعزل عن ما يجري داخل تحالف بورتسودان، ذاك الكيان الحربي الثقيل، الذي بات يعاني من شروخ داخلية تتسع كل يوم، مدفوعةً بأجندات قوى تبحث عن تمكينها الخاص، ولو على أنقاض ما تبقى من الدولة.

تغريدة مناوي، رغم ما تكتنزه من مرارة وتلميحات، وضعت إصبعها على الجرح: هناك من يتقن تسريب الاجتماعات، وتوجيه الأقلام، وتحريك الألسنة المسمومة، بهدف تشويه الحلفاء، وإضعاف الجبهة الداخلية للتحالف. لكن الهدف الحقيقي ليس الخلاف حول سياسات أو خيارات وطنية، بل السعي لعزل مكوّنات بعينها، تمهيدًا لإعادة تشكيل السلطة على مقاس أقلية تعتقد أنها «الأحق» و«الأذكى»، بينما هي نفسها كانت سبب الخراب.

لنكن صريحين: تحالف بورتسودان ليس تحالفًا وطنيًا جامعًا، بل هو تحالف حرب، تشكّل على وقع البنادق، وراكم في مساره مظالم ومآسي كثيرة. ولم يقدم حتى الآن مشروعًا واضحًا للسلام أو الدولة، وانهمك في خطاب التخوين والاقتلاع، كما أخفق في لجم الفوضى داخل مناطقه. لكن، مع ذلك، فإن تفككه الآن -بهذه الطريقة القذرة التي ألمح إليها مناوي- سيعني نهاية ما تبقى من مركز، وولادة أطراف متنازعة بلا أي سقف أو توازن.

تحالف بورتسودان، بكل عيوبه، وفي مقدمتها أنه تحالف حربي دموي لكنه يشكل «غطاء واقيًا» هشًا أمام الانهيار التام، وتفكيكه في هذه اللحظة لا يعني إلا شيئًا واحدًا: الفوضى. وهذه الفوضى لن تأتي برياح التغيير أو إصلاح الخراب، بل ستزيده اتساعًا. إذ لا يوجد بديل جاهز، ولا مشروع جامع، ولا مركز حكم بديل، ولا مؤسسة يمكن أن تضبط انفراط السلاح والمصالح.

ما لا يجب التغافل عنه هو أن الحركة الإسلامية، التي تتغلغل في هياكل هذا التحالف، تبدو كمن يحفر من الداخل، في محاولة للعودة إلى السلطة عبر بوابة الإقصاء والإرباك. إن من يعيد إنتاج سيناريوهات التآمر، ويستدعي سلوك الأجهزة القديمة من تسريبات وتشويهات وتشكيك في النوايا، لا يبتغي وحدة الصف، بل يريد السلطة بأي ثمن.

هذه العقلية هي ذاتها التي أوصلت السودان إلى الحرب، ثم وقفت على الأطلال تبرر الخراب. والآن، تحاول أن تستثمر في الهشاشة لتعيد التمكين لأنصارها، غير مدركة أن المرحلة قد تغيرت، وأن المجتمع السوداني، بكل انكساراته، لم يعد قابلًا للخداع بنفس الأدوات القديمة.

ما خطه مناوي ليس بكاءً على تحالف وطنيّ، بل هو إنذار من عبث داخل هذا التحالف قد يفتح أبوابًا جديدة للدم، ويبعث المزيد من شياطين الحرب. وإن كان بعض قادة التحالف ما زالوا يعتقدون أنهم في مأمن، فعليهم أن يعيدوا قراءة التاريخ القريب. لأن من يقصي اليوم سيُقصى غدًا، ومن يحرق السفينة سيغرق معها، مهما ظن أنه عبر إلى الضفة الأخرى.

على الجميع -قادة التحالف، والعسكريين، والمكوّنات السياسية- أن يدركوا أن السودان لا يحتمل تجربة تفكيك جديدة. أما الإسلاميون تحديدًا، فليعلموا أن لا عودة من بوابة الحرق، ولا مغفرة لمن يريد تكرار الكارثة. إن البلد لم يعد يحتمل مزيدًا من المغامرات، ومن يظن أنه يحكم الخراب، سيجد نفسه في قلبه.

ما يجري داخل تحالف بورتسودان اليوم هو اختبار جديد لقدرة السودانيين على تجاوز الذات، والخروج من دائرة التخريب المقصود. إن لم يُكبح هذا الجنون، وإن تُركت أدوات التشويه والتصفية تنخر من الداخل، فلن يكون هناك تحالف، ولا جيش، ولا حتى أرض يمكن التفاوض عليها.

لا تلعبوا بالنار. فالبلد كلّه صار هشيمًا تذروه الرياح.

وجهات نظر

السياسة والثقافة أمام مفترق المعنى الوطني في زمن الكارثة
عمر الدقير
7-9

على حافة الأفق
العقل السياسي السوداني:
تفكيك الأسطورة وإعادة البناء«2»
د. صلاح عمر
13-15

أوكازيون المليشيات..
(الما عنده مليشيا ما عنده عيشة)
حيدر المكاشفي
19-21

من الحرب إلى العقوبات:
السودان في طريق مسدود اقتصاديًا
عمر سيد أحمد
26-28

أنقرة جناح مظلم في حرب السودان
عثمان فضل الله
32-34

السودان والإقليم
طاهر المعتصم
35-36

حرب الشرق الأوسط..
والسودان!
وائل محجوب
40-41

العدالة على محك التاريخ: قراءة فكرية في جدلية الحوكمة وسيادة القانون في السودان
محمد عمر شمينا
42-44

الغلاف

تقرير
بين البارود والإغاثة
كيف تغيّر الحرب السودانية وجه العمل المدني والإنساني؟
10-12

تقرير
حينما تبيع «الأمل» في صفوف الموت وعند زوايا التكايا!
16-18

تقرير
أطفال بلا بداية...
جيل على حافة الهاوية
22-25

نزوح
دار الريـــح
فـي مهـــب الحـــرب
29-31

صحة
«تمبول» تستغيث...
الكوليرا في زمن الانهيار
37-39

تقرير
الفرقة 201... عقول الخوارزميات في بزات عسكرية
45-47

مع الحدث
ملايين الريالات في مهب التجاوزات..
تفاصيل فساد منظم
باسم الشعائر
50-54

اقتصاد
ارتفاع أسعار الذهب يرفع حجم التهريب في السودان
63-65

أفق جديد
أسبوعية سياسية شاملة

رئيس التحرير
عثمان فضل الله

تصدر عن

MAARIF CENTER FOR STRATEGIC STUDIES LTD
REGISTERED OFFICE OF THE COMPANY IS SITUATED AT:
UGANDA، CENTERAL، KAMPALA، CENTERAL DIVISION، BUKESA، NSALO
POSTAL ADDRESS 177732
KAMPALA GPO

مقابلة

الروائي محمد الأمين مصطفى في مقابلة مع «أفق جديد»
بالكتابة نتعافى من الحرب والوحشة.. وشتات

66-68

رياضة

أزمة دوري النخبة..
«هل تنقذ عطبرة والدامر موسم كرة القدم في السودان؟»
51-52

كتل متصدعة وتناحر داخلي وحرب مستعرة

السودان أقرب إلى التشظي من الانقسام

ملخص

رغم مرور أكثر من عامين على الحرب المستعرة في السودان، لا تزال القوى السياسية المدنية عاجزة عن التوحد أو تقديم بديل يُنهي النزاع، بل تحولت إلى كتل متصدعة تتنازع فيما بينها، وتبتعد يومًا بعد آخر عن تطلعات الشارع.

تتجلى الأزمة في ثلاث كتل رئيسية، أولها كتلة «صمود»، التي رفعت شعار «لا للحرب»، لكنها سرعان ما واجهت الانقسام التنظيمي وضعف الفاعلية الميدانية، مما أدى إلى انشقاقها وظهور جناح «تأسيس».

ثالثا كتلة «تحالف الكرامة»، الداعم للجيش، والذي تشكل من خليط قبلي وإسلامي، لكنه بدأ يشهد تصدعات داخلية إثر خلافات حول تعيينات قيادية وتوترات أمنية داخل مناطق سيطرته.

يخلص التقرير إلى أن السودان لا يواجه خطر الانقسام فحسب، بل أقرب إلى التشظي الكامل، في ظل غياب قيادة مدنية موحدة، واستمرار الطبقة السياسية في تناحرها العبثي على أطلال وطن ينزف.

في بلد تعصف به حرب مدمرة منذ أكثر من عامين، لا يبدو أن القوى السياسية السودانية تملك ترف الاتفاق أو استشعار خطورة اللحظة. فرغم الدعوات المتكررة إلى وحدة الجبهة المدنية ووقف نزيف الدم، إلا أن الانقسامات والتناحر الداخلي باتت السمة الأبرز للمشهد. ثلاث كتل رئيسية تتزاحم على مسرح الأزمة: «صمود»، و«تأسيس»، و«تحالف الكرامة»، وكل منها تخوض معركتها الخاصة – لا مع الحرب، بل مع نفسها.

جبهة «صمود»: لا للحرب.. بلا فعّالية

برزت كتلة «صمود» كإحدى محاولات القوى المدنية لاستعادة المبادرة السياسية من وسط ركام الحرب. فمنذ إطلاقها لشعار «لا للحرب» عقب اندلاع النزاع في 15 أبريل 2023، حاولت هذه القوى توسيع الجبهة المدنية المناهضة للحرب، وأعلنت في مايو 2024 عن تأسيس تنسيقية القوى الديمقراطية المدنية (تقدم)، التي ضمّت 83 كيانًا سياسيًا ومجتمعيًا والعديد من الشخصيات القومية.

وفي أول بيان لها، شددت «تقدم» على ضرورة وقف الحرب فورًا ورفض أي مشروع للحكم عبر البندقية، وقالت إنها تعمل على «بناء جبهة مدنية عريضة تُنهي الحرب وتؤسس لسلام دائم وديمقراطية حقيقية» (بيان تقدم – 6 مايو 2024).

لكن رغم الزخم الأولي، عانت «تقدم» من شلل تنظيمي وانقسامات مبكرة، انعكست في بيانات متفرقة لا تتعدى صدى الفضاء الافتراضي. وفي اجتماع الهيئة القيادية الذي عُقد عبر تطبيق «زووم» برئاسة حمدوك في 10 فبراير 2025، أُعلن رسميًا انقسام الكتلة إلى جناحين: «تأسيس» و«صمود».

وقد أكد الصحافي فيصل محمد صالح في تدوينة مطوّلة بتاريخ 11 فبراير 2025 أن الانقسام كان متوقعًا بسبب «غياب الاتفاق على الأولويات بين القوى المدنية الكبرى، خصوصًا حول العلاقة مع الدعم السريع، وتحديد طبيعة المرحلة الانتقالية».

ورغم تمسك جناح «صمود» بخطاب رافض للحرب، إلا أن عجزه عن الفعل الميداني أو التنسيق الإقليمي، جعل منه مجرد عنوان بلا مضمون، وسط تساؤلات عن جدوى بقائه في ظل انفضاض كتل وشخصيات مؤثرة عنه، وحدة الهجوم عليه من كيانات كانت مؤثرة خلال حراك ثورة ديسمبر، ومن بينها جناح مؤثر في تجمع المهنيين الذي وصف أداء التنسيقية بأنه «هزيل ومُخيب» في منشور على صفحته الرسمية بتاريخ 18 فبراير 2025.

«تأسيس»: حكومة في المخيلة فقط

من نيروبي، أعلن جناح «تأسيس» عن نفسه وسط احتفالية ضخمة في فبراير 2025، بحضور قادة من الحركات المسلحة وممثلين عن الدعم السريع. وبشّر قادته بقرب إعلان حكومة «تأسيسية» تتخذ من مناطق سيطرة الدعم السريع والحركة الشعبية شمال مقرًا لها، وهو ما اعتبره مراقبون محاولة لخلق توازن سياسي موازٍ لتحالف الجيش من بورتسودان.

في حديثه لقناة «الجزيرة مباشر» بتاريخ 14 فبراير 2025، قال أحد قيادات «تأسيس»: «نحن لا نقف في خانة الحرب، بل في خانة إعادة بناء الدولة على أسس جديدة.. ولا يمكن أن نترك الساحة لتحالف الانقلابيين في بورتسودان».

وذهب الطاهر حجر وهو عضو سابق في مجلس السيادة الانتقالي، ورئيس لإحدى الحركات الدارفورية الموقعة على اتفاقية السلام المعروفة باسم «اتفاق جوبا» إلى القول إن ما يجري في نيروبي هو تأسيس للدولة السودانية على أسس جديدة.

لكن ما بدا كولادة صاخبة لمشروع سياسي، سرعان ما تحوّل إلى صمت مطبق. فباستثناء الخطاب الاحتفائي الأول، لم تصدر «تأسيس» أي بيان ذي تأثير، ولم تعلن عن تشكيل حكومي أو رؤية سياسية واضحة.

وفي تغريدة للصحفي وائل محجوب بتاريخ 20 مارس 2025، كتب: «تأسيس لم تُولد مشروطة بالخلافات، بل وُلدت ميتة لأن المشروع ارتبط بالدعم السريع دون شرط أو نقد، وتجاهل التوازنات المدنية.»

اللافت أن قائد الدعم السريع محمد حمدان دقلو، الذي يُعد أبرز داعمي الكتلة، بات يتجاهلها تمامًا في خطاباته الأخيرة، مركزًا على المسار العسكري. ففي كلمة له بتاريخ 25 مارس 2025، لم يأتِ حميدتي على ذكر «تأسيس» نهائيًا، بل اكتفى بالحديث عن «تحالف إرادة شعبية ستنتصر بالسلاح والسياسة»، في إشارة إلى محور الدعم السريع – الحركات المسلحة، أما في كلمته الأخيرة التي بثت الأحد تجاهل حميدتي كل حلفائه في تأسيس حتى الحركة الشعبية، واكتفى برسائل إلى العالم الخارجي والتباهي بكثرة قواته، وأرسل إشارات فهم منها سيطرته الكاملة على العمل المدني في مناطق نفوذه، موجهًا من أسماهم بالولاة إلى العمل بجدية أكبر لتحسين حياة الناس.

تحالف الكرامة: وحدة السلاح.. وتناحر الخطاب

على الطرف النقيض من الجبهة، يقف «تحالف الكرامة» الذي يلتف حول الجيش، ويضم خليطًا من القوى الإسلامية والقبلية والعشائرية التي دعمت انقلاب 25 أكتوبر 2021. وقد تشكّل هذا التحالف بشكل غير رسمي منذ اعتصام القصر المعروف إعلاميًا بـ«اعتصام الموز»، الذي فتح الطريق لانقلاب قائد الجيش عبد الفتاح البرهان.

بعد اندلاع الحرب، اتسعت الكتلة بدخول عناصر من كتائب التيار الإسلامي المتشدد، إضافة إلى ميليشيات أهلية تشكلت في كسلا والقضارف ونهر النيل، وتحالفت جميعها تحت مظلة «الكرامة» في خطابها الإعلامي.

وفي مقابلة مع قناة الحدث بتاريخ 3 مايو 2025، قال الناطق باسم الجيش العميد نبيل عبد الله إن «تحالف القوى الوطنية المساندة للقوات المسلحة يمثل العمق الشعبي والوطني لمواجهة العدوان». لكن هذا «العمق» سرعان ما بدأت تضربه التصدعات.

أثار تعيين الفريق البرهان للدكتور كامل إدريس رئيسًا للوزراء موجة رفض صاخبة من داخل معسكر الإسلاميين، واعتبره البعض «طعنة في الظهر»، حسب تدوينة منسوبة للقيادي الإسلامي أنور محمد خير على منصة X بتاريخ 6 يونيو 2025، جاء فيها: «تعيين رجل له ارتباطات مع الغرب دون التشاور مع مكونات الثورة المضادة هو عبث سياسي سينعكس على ميدان المعركة.»

كما شهدت مجموعات الدعم العسكري المتعددة توترات داخلية، خاصة بعد المواجهات التي وقعت في بورتسودان بين ميليشيات «درع الشرق» ومجموعات أمنية محلية في منتصف مايو، وهو ما أشار إليه تحقيق استقصائي نشرته «الانتباهة» بتاريخ 20 مايو 2025.

نهاية طريق أم منعطف جديد؟

المشهد يبدو قاتمًا. فالكتل الثلاث – كلٌ بطريقتها – فشلت في تقديم بديل سياسي أو أخلاقي للحرب، وعجزت عن تجاوز حسابات الذات والجماعة إلى مشروع وطني جامع. وبين صراع الحلفاء في «الكرامة»، وخمول «تأسيس»، وتراجع «صمود»، لا تلوح في الأفق بوادر اتفاق، بل مزيد من الاصطكاك الذي يخصم من رصيد هذه الكيانات في الشارع السوداني.

أستاذ العلوم السياسية
د. صديق الحسن قال لـ«أفق جديد»:

«ما يحدث داخل الكتل الثلاث ليس خلافًا سياسيًا طبيعيًا، بل انهيار شامل في الثقافة السياسية السودانية، حيث تغيب البرامج، وتعلو الصراعات الشخصية، ويتقدّم السلاح على الكلمة».

وأردف: «المشهد محزن ومخز، ويكشف مدى الابتزال للعمل الوطني، وأن المواطنً لم يعد له مكان في عقول من يتصدرون المشهد.»

وفي بلد يعيش على حافة المجاعة، والنزوح الجماعي، وتهديدات التقسيم، يصبح سؤال «من يمثل السودان؟» ومن يهتم لإنسانه أكثر إلحاحًا من أي وقت مضى.

خاتمة

في ظل هذا الواقع، لا تبدو الحرب وحدها مسؤولة عن انهيار الدولة، بل أيضًا الطبقة السياسية التي تتصارع على وهم السلطة بينما ينزف الوطن. ومع غياب بديل مدني حقيقي قادر على لملمة الشظايا، ستبقى «الكتل الثلاثة» مجرد عناوين في نشرة أخبار دامية.

السياسة والثقافة أمام مفترق المعنى الوطني في زمن الكارثة

عمر الدقير

ملخص

يتناول المقال أزمة النخبة السياسية والثقافية السودانية في لحظة الانهيار الوطني، ويقدّم نقدًا عميقًا لدورها المتخاذل، ويقترح مخرجًا يقوم على تحالف الوعي النقدي والسياسي المسؤول.

يرى أن النخبة ليست متجانسة، بل متعددة المشارب والمصالح، وفيها من اختار المقاومة والمبدأ، ومن انحاز للاستبداد طمعًا أو خوفًا، والبعض اكتفى بالصمت أو التبرير باسم «الواقعية السياسية».

يشدد المقال على أن الأولوية الآن ليست لتشكيل حكومات أو تقاسم السلطة، بل لإيقاف الحرب، ومعالجة الكارثة، وإطلاق حوار وطني يعيد تعريف المعنى الوطني بعيدًا عن السلاح والمصالح الضيقة.

الرسالة الاساسية هي النجاة من الكارثة السودانية تتطلب نخبًا صادقة، مثقفين عضويين، وسياسيين مسؤولين، يتحالفون لبناء مشروع وطني جديد، لا يبرر الخراب بل يضيء طريق الإنقاذ.

(1)

كانوا ثلاثة إخوة، طاعنٌ أبوهم في السِّنِّ وقد أنهكه المرض طويلاً، ولم يُبدِ أيٌّ منهم عنايةً حقيقية بحالته، كأنهم سلّموا سلفاً بأنه ماضٍ إلى مصيره المحتوم. وحين دنا النزع الأخير هرعوا وتحلّقوا حول فراشه، فلما أسلم الروح باريها كان أول ما فكر فيه كل واحد منهم أن ينتحي بهاتفه جانباً ليسبق أخويه في إعلان خبر الوفاة، ويسبقهما في الاتصال بأمهم وإبلاغها به.. وهكذا، تحوّلت وفاة الأب إلى مُجرّد خبر يتنافسون على إعلانه بعد عمر طويل لم يتنافسوا خلاله على رعايته.

تلك القصة القصيرة ليست إلا استعارة لمأساتنا في السودان، حيث وقفت النخبة - في أغلبها - أمام أزمات الوطن وهي تتناسل وتتفاقم، لا كقوة مقاومة وحاجز صد بل كمنصة للظهور. لم تسعَ إلى الإنقاذ كما ينبغي، بل كانت كل كارثة فرصة لتسجيل موقف، أو إصدار بيان، أو كتابة مرثية؛ كأنها لحظة للتمايز بالأقوال، لا للمواجهة بالأفعال.

لكن السؤال الأعمق الذي تطرحه هذه المفارقة هو: ماذا يعني أن تكون سياسياً أو مثقفاً في لحظة احتضار جماعي؟ هل يليق أن تنصرف في خضم تلك اللحظة إلى الشجون الصغرى ومصالح الذات أو الحزب والصراع على أية مغانم يضعف فيها الطالب والمطلوب؟ وقبل ذلك، هل تنتظر الكارثة تقع لتشارك في إعلانها ووصفها، أم أن المثقف الحقيقي والسياسي الفاعل هو من يستشعر مقدمات الكارثة ونُذُرها ويقاومها قبل أن تتحوّل إلى واقع؟

المثقف أو السياسي لا تُقاس جدارته ببلاغته في توصيف الكارثة أو رثاء البلاد، بل بقدرته على تجنيبها لحظة الرثاء ذاتها. لأن من لا يستشعر نُذُر الكارثة أو يغمض عينيه ويصم أذنيه عنها، ولا يقاومها، ويكتفي بالصراخ فوق الركام، ليس مجرد شاهد عليها، بل شريكٌ فيها بتجاهله ولا مبالاته وصمته.

(2)

النخبة ليست مجموعة كائنات فضائية خارج مدار مجتمعاتها، بل هي من نسيجها ذاته، تشكّلت وعياً وسلوكاً داخل بيئتها، ويعتريها ما يعتري بقية أفراد المجتمع من آمال وخيبات، وتتعرّض لما يتعرّض له سواها من طمع وخوفٍ وغوايةٍ وإكراه.

ومن الضروري التنبيه إلى أن وضع النخبة في سلة واحدة وإصدار حكم جماعي عليها ليس عدلاً، لأنها ليست كتلة واحدة متجانسة. فالأفراد الذين يطلق عليهم مسمى النخبة - سواء كان ذلك عن جدارة أو زيفاً - هم امتداد لمصالح الطبقات التي ينتمون إليها، ويتباينون في منسوب الوعي والقدرة على تمثيل هموم مجتمعاتهم، مثلما يتفاوتون في درجة الانسجام مع الذات وتجسير المسافة بين الرأي والموقف.

وقد حوى سِجِّل التاريخ الإنساني، عبر مختلف الحقب والأمكنة، متباينة: فهناك من آثَر النجاة أو المغنم الذاتي على التزام جانب الحقيقة والثبات على الموقف الصحيح، وهناك من اختار الذهاب إلى مصيرٍ فاجع ثمناً لثباته على ما يراهُ حقّاً وصواباً، بينما اختار آخرون أن يحنوا رؤوسهم للعاصفة حتى تَمُر، مثل جاليلو الذي قال أمام القضاةِ والمحرقة: «الأرض ثابتة»، ثم هَمَس بما يُرضي ضميره: «لكنها تدور».. والحال كذلك في السودان، حيث اختار بعض المثقفين والسياسيين السلامة أو المصلحة الذاتية على حساب المبدأ، وخذلوا شعبهم واصطفُّوا إلى جانب أنظمة الاستبداد. بعضهم سَخّر قلمه للدفاع عن تلك الأنظمة وتجميل قبحها وبعضهم أدّى القسم عضواً في مؤسسات الزُّور والجَوْر المنبثقة عن سلطة الأنظمة نفسها، بينما انحاز آخرون إلى خندق شعبهم ومصالحه، لم يهزمهم ترهيب ولا ترغيب، ظلّت أقلامهم شاهدة على الألم ومواقفهم عصيّة على الترويض، رغم القمع والتنكيل. وهؤلاء هم من بقوا وميضاً في ذاكرة شعبهم، لا لأنهم انتصروا، بل لأنهم لم يخونوا واختاروا أن يدفعوا ثمن الكلمة والموقف، لا أن يقبضوا مقابلهما.

(3)

الكارثة، في الغالب، لا تهبط فجأة، بل تتشكّل على مهل: إشاراتٌ تُهْمَل، ووقائع تُستَخف، وصمتٌ يبرر التصالح مع الواقع الغاشم بحجة أنه ليس بالإمكان أفضل مِمّا هو كائن .. وبين لحظة التغافل ولحظة الانفجار، يكون التواطؤ المعلن والمستتر قد فعل فعله.

وهنا يغدو التمييز بين نمطين من المثقفين ضرورة لا يمكن تجاهلها:

* المثقف المُمْتثِل لشروط الواقع، الذي ينفعل ولا

يفعل، يتراجع ويعود من منتصف الطريق إذا شمّ رائحة زنزانة أو سمع رنين دنانير، أو ينكفئ على ذاته طلباً لنجاةٍ فردية هي في جوهرها أسوأ من الهلاك.

* والمثقف العضوي - حسب وصف غرامشي - الذي لا ينفصل عن مجتمعه، بل يتفاعل معه ويُعبِّر عن قضاياه - مستمداً شرعيته من وعيه لا من رضى السلطة السياسية أو مسايرة القطيع - وينهض لأداء دوره من منصة سلطة المعرفة، لا يرهبه استبداد سياسي أو غوغاء اجتماعية.

ولسنا هنا في وارد إطلاق لعنة جماعية على كل أطياف النخبة السودانية، فبينها من قاوم ودفع ثمن مواقفه، ومن ظلّ منحازاً لقيم التغيير رغم كل أشكال التضييق. لكن، في المحصلة النهائية، يصحُّ ما كتبه الدكتور منصور خالد عن «النخبة السودانية وإدمان الفشل»، لا لقلّة الشجعان بل لوفرة المتواطئين.. والدليل على ذلك لا يكمن فيما قيل أو كُتِب، بل ما انتهينا إليه في الواقع عبر سلسلة من الخطايا والخيبات حتى وصلنا لهذه الحرب التي خلّفت كارثة إنسانية غير مسبوقة، وعمّقت الانقسام السياسي والاجتماعي، ودمّرت البنية التحتية، ودفعت بالبلاد إلى حافة الانهيار الكامل والتفكك.

ففي لحظات مفصلية، مارست قطاعات من النخب تواطؤاً، ليس فقط بالاصطفاف العلني مع الاستبداد، بل في الصمت المريح، وتبرير خيارات عبثية تحت غطاء "الواقعية"، وتغييب الانحياز الأخلاقي لصالح حسابات ضيقة. كما حدث خلال مقاومة نظام البشير، حين علا خطابٌ يضع الناس أمام ثنائية بائسة: إما القبول باستبداد يضمن الاستقرار، أو السير نحو حرية تفتح أبواب الفوضى. وعندما قرر السودانيون انتزاع حريتهم من النظام المباد، لم تتوانَ قواهُ عن محاولات إشاعة الفوضى خلال الفترة الانتقالية لإثبات صحة تلك الثنائية، حتى بلغ بها الأمر أن أشعلت الحرب ذاتها التي طالما لوّحت بها كفزاعة.

وما زاد المشهد تعقيداً، بعد اشتعال الحرب، أن الفضاء العام تعرّض لتسميم ممنهج، عبر سيل من الأكاذيب، وخطابات التضليل، والسرديات التي تنزع المواقف من سياقاتها وتدين التفكير العقلاني المستقل عن فوهات البنادق .. تسلّل خطاب التخوين إلى كل زاوية، لا ليجادل الأفكار بل ليحاصرها ويعيد تأويل الوقائع وتقويلها ما يخدم الاصطفاف لا الفهم، كما يحدث الآن، حيث تُصَوَّر الدعوة لإيقاف الحرب على أنها تخاذل عن نصرة "معركة الكرامة" وتهديد لـ «بقاء الدولة»، رغم أن الواقع نفسه يصرخ بأن نتيجة هذه الحرب هي انتهاك كرامة السودانيين وتهديد وجود دولتهم.

(4)

الآن، وقد بلغت الكارثة أعلى من ذروتها، لم يعد السلام مُجرّد شعار بتردد في المؤتمرات والبيانات السياسية، بل أصبح ضرورة وجودية تمسُّ حياة الناس في مدن الوطن المدمّرة، وقراه المهمَلة، ومعسكرات النزوح القاسية؛ كما بات شرطاً لبقاء الوطن موحّداً، وتماسك نسيجه الذي أصبح كالعِهْن المنفوش.

السودان اليوم ليس بحاجة إلى من يبلغ الأمَّ خبر موت الأب ثم ينصرف إلى صياغة حلول وسط تُرضي الأطراف المتصارعة على الميراث، بل إلى قطيعة معرفية وشجاعة سياسية لكسر القفل الذي يحتجز الوطن داخل مدارٍ مظلم، وفتح أفق جديدٍ مُضاء.. وهذا الدور لا تنهَض به السياسةَ وحدها ولا الثقافة بمفردها، بل يتحقّق عبر تحالف حيّ بين العقل الثقافي النقدي والفعل السياسي المسؤول؛ بين الحركة الثقافية التي تُضيء الطريق والحركة السياسية التي تسلكه بوعي ونزاهة.. وحين تتصالح السياسة مع الثقافة في ساحة المصلحة العامة، لا في غرف المقايضة، يصبح الوطن ممكناً من جديد.

(5)

الوقت الآن ليس لتشكيل حكومات تتنازع الشرعية الغائبة، وإنما لتوحيد الإرادة الوطنية لإيقاف الحرب ومعالجة الكارثة الإنسانية، والانخراط في حوار جماعي جاد ومسؤول لإعادة تعريف المعنى الوطني على أسس جديدة ومشتركة، ولاستعادة الشرعية الحقيقيَّة التي تُستمَد من التوافق لا من البنادق.. هذا المسار ليس مستحيلاً، لكنه - من جهةٍ أخرى - لا يحتمل المزيد من التسويف والتأجيل، لأن كلّ لحظةٍ تَمُرُّ تُفاقِم الكارثة وتداعياتها على الوطن وأهله، وتجعل الوصول للحل المنشود أكثر تعقيداً وصعوبة.

بين البارود والإغاثة

كيف تغيّر الحرب السودانية وجه العمل المدني والإنساني؟

ملخص

تدخل الحرب السودانية عامها الثالث، مخلفة أزمة إنسانية مركبة ومتصاعدة، قلبت موازين البلاد سياسيًا ومدنيًا، ووضعت العمل الإنساني أمام تحديات وجودية غير مسبوقة.

انهارت المنظومات التقليدية للعمل المدني بسبب التشظي الأمني ووجود أربع سلطات متنازعة، ما أدى إلى تراجع المنظمات الكبرى وصعود مبادرات شعبية محلية مثل المطابخ وغرف الطوارئ، التي تشكّل فاعلًا جديدًا يتكيّف مع ظروف الحرب.

يؤكد التقرير على أهمية الرقابة المستقلة على توزيع المساعدات، وضرورة فرض عقوبات ذكية على من يسيئون استخدام الدعم الإنساني، لضمان مصداقية وعدالة هذا العمل.

يوثق التقرير تحولات خطيرة في فضاء العمل الإنساني بالسودان، لكنه يفتح بابًا للأمل عبر الدعوة إلى نماذج بديلة، وشراكات منصفة، وتنسيق فعال، يؤسس لاستجابة أخلاقية وفعّالة في وجه حرب تفتك بالمدنيين وتستهدف من يحاول إنقاذهم.

تقرير أعدّه الباحث/
عبد المنعم الجاك لصالح شبكة سيداك

بينما تدخل حرب السودان عامها الثالث، تتسع المأساة ولا يزال الأمل معلّقًا في ضوء خافت خلف دخان المعارك المستمرة. الحرب التي اندلعت في أبريل 2023 بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، قلبت الموازين وأعادت رسم خريطة البلاد سياسيًا وإنسانيًا، لتنتج واحدة من أعقد وأخطر الأزمات في العالم المعاصر.

وسط هذا الانهيار المتسارع، يقف المجتمع المدني ومنظومات العمل الإنساني في مواجهة مفتوحة مع العنف، يتشبثون بحضورهم الهش وسط ركام المدن وحرائق النزوح. ومن قلب هذا المشهد الكارثي، تسعى شبكة سيداك العالمية، عبر هذا التقرير الذي أعده الباحث السوداني عبد المنعم الجاك، إلى تشخيص التحولات العميقة التي أصابت البنية المدنية والإنسانية في السودان، ووضع خارطة أولية لما يمكن إنقاذه في بلد يتشظى كل يوم.

مساحات مكسورة ومبادرات تقاوم

لم تكن الحرب مجرد معارك مسلحة على السلطة، بل شكلت زلزالًا عصف بالفضاء المدني، وقلّص من قدرات المنظمات المستقلة، وشرد الكوادر، وفرض واقعًا جديدًا تعمل فيه الجهات الإنسانية تحت أربعة أنظمة سلطة متنازعة. ورغم ذلك، برزت

مبادرات من القاع، من مطابخ شعبية وغرف طوارئ ولجان أحياء، واجهت اللاممكن بإمكانات ضئيلة وروح متشبثة بالحياة. في تلك المساحات المنسية، تشكّل نوع جديد من الفاعلين المحليين، لا يطلبون الضوء بل يزرعونه في العتمة.

التشظي لا يلغي التضامن

رغم أن الحرب أفرزت انقسامًا جغرافيًا وأمنيًا واضحًا، إلا أن القيم الإنسانية ظلت قادرة على تجاوز خطوط النار. منظمات المجتمع المدني ذات الخبرة التاريخية، رغم معاناتها من التهجير والاستهداف، وجدت نفسها أمام واجب إعادة التموضع، ليس فقط جغرافيًا، بل أخلاقيًا كذلك. الدعوة التي يطرحها التقرير هنا هي اعتماد مقاربات لا مركزية، تعترف بالانقسام، لكنها لا ترضخ له، وتبني على المعرفة المحلية، لا على نماذج فوقية مستوردة.

ضرورة حماية المستجيبين الأوائل

المستجيبون الأوائل ليسوا جنودًا يحملون سلاحًا، بل مواطنون يحملون ماء الحياة إلى العطشى، ومعلومة نزيهة وسط فيضان التضليل. هؤلاء يتعرضون يوميًا للابتزاز والترهيب والملاحقة، في ظل عسكرة متزايدة لمجال العمل الإنساني، وتسليح متعمد للمساعدات. ومن هنا، يوصي التقرير بإطلاق حملات حماية شاملة، تشمل الدعم النفسي والمالي، وبناء مهارات التفاوض والتأقلم، إلى جانب توفير بدائل اتصال آمنة ومستقرة، في ظل الانقطاعات الواسعة في الكهرباء والإنترنت.

نداء للتنسيق المشترك

لا يمكن للمساعدات أن تتنقل في طرق مقطوعة بالحواجز، ولا للأفكار أن تنتج أثرًا في غرف مغلقة. يقترح التقرير إنشاء مجلس مشترك يضم ممثلين عن وكالات العمل الإنساني الرسمية في مناطق السيطرة المختلفة، إضافة إلى قيادات المجتمع المدني المحلي، لتبادل المعلومات، وتنسيق المناصرة، وبناء جبهة إنسانية موحدة في وجه التسييس والتشظي.

ما هو مطلوب من الأطراف المتحاربة؟

أن تكف عن استخدام الطعام كسلاح، وأن ترفع يدها عن المنظمات المدنية، وأن تحترم حق الإنسان في البقاء. هذه ليست شعارات، بل مسؤوليات قانونية وأخلاقية. التقرير يدعو الأطراف كافة إلى فتح قنوات تواصل مدنية مع الفاعلين الإنسانيين، ووقف التدخلات الأمنية والإدارية التي تشل العمل الميداني، وضمان حياد واستقلال العمل الإنساني وعدم استخدامه للدعاية أو الابتزاز السياسي.

على المجتمع الدولي أن يرى الصورة كاملة

المشهد في السودان لم يعد يتسع لحلول رمزية أو خطابات مؤتمرات. ما هو مطلوب اليوم، وفقًا للتقرير، هو أن تعكس الاستجابات الدولية تعقيدات الواقع السوداني، بكل انقساماته وتناقضاته. دعم المنظمات القاعدية، الاعتراف بالتنوع داخل المجتمع المدني، إدماج التحليل السياسي في العمل الإنساني، وتبني شراكات متكافئة بدلًا من علاقة المانح والمنفذ. هذه ليست خيارات، بل شروط أخلاقية لأي تدخل يُرجى منه الأثر.

مؤتمر لا بد منه

يدعو التقرير إلى تنظيم مؤتمر دولي حول الأزمة الإنسانية في السودان، لا يقتصر على الجوانب المالية، بل يضع المجتمع المدني المحلي في قلب المعادلة، ويعيد تعريف الأولويات من داخل الواقع، لا من مكاتب التخطيط في العواصم البعيدة. مؤتمر تكون فيه أصوات الغرف القاعدية هي المحور، ويكون فيه السرد الإنساني هو البوصلة.

شفافية التوزيع ضرورة أخلاقية

لم تعد صور أكياس الإغاثة في الأسواق أو عند الجنود مشاهد عابرة. هي دليل على انحدار في أخلاقيات العمل الإنساني. ولذا، يقترح التقرير أن تُنشأ آليات مراقبة مبتكرة وشفافة، تمنع تحويل المساعدات لأدوات حرب، وتعيد ثقة المجتمعات في جدوى الدعم الدولي.

المحاسبة ليست ترفًا

العدالة ليست فقط في ساحات المحاكم، بل في كل قافلة إغاثة لا تصل إلى مستحقيها، وفي كل منظمة تتعرض للنهب والتسييس. يدعو التقرير لفرض عقوبات ذكية على من يسيئون استخدام العمل الإنساني، وإنشاء قنوات مستمرة للتواصل بين الهيئات الدولية والتحالفات السياسية لضمان تفعيل دورهم في دعم الميدان، لا في الاكتفاء بالتفرج.

على حافة الأفق

العقل السياسي السوداني: تفكيك الأسطورة وإعادة البناء (2)

د. صلاح عمر

ملخص

يحلل هذا الجزء من المقال السمات البنيوية للعقل السياسي السوداني، الذي تشكل عبر تاريخ طويل من التناقضات بين الحداثة الاستعمارية والتقاليد المحلية، وبين طموحات وطنية وانقسامات واقعية. ونتيجة لغياب مشروع وطني متفق عليه، وهيمنة المركز، واحتكار السلطة، برزت مجموعة من السمات السلبية التي عطّلت تطور هذا العقل.

يرى الكاتب أن الأداء السياسي السوداني يغلب عليه التفكير قصير المدى وغياب الرؤية طويلة الأمد، مما أدى إلى هشاشة التحالفات والانقلابات المتكررة، كما يعتمد على الزعامات الفردية بدلًا من بناء مؤسسات قوية، مما يجعل المشاريع السياسية مرتبطة بأشخاص تزول بزوالهم.

تحتكر النخب السياسية للقرار السياسي، وتهميش الأطراف والمكونات الثقافية والجيل الشبابي، وكذلك كثير من الفاعلين يبالغون في تقدير قوتهم أو شرعيتهم، ما يبعدهم عن الفعل السياسي الحقيقي.

ويخلص الكاتب إلى أن هذه السمات ليست قدرًا، بل نتاج ظروف يمكن تغييرها عبر مساءلة هذا العقل وتفكيكه، وإعادة بنائه على أسس جديدة قائمة على المؤسسية، والرؤية الشاملة، والنقد الذاتي، وبناء مشروع وطني جامع.

كما أسلفنا، لقد ظلت بنية العقل السياسي السوداني أسيرة تجاذبات عميقة بين الحداثة الموروثة من التجربة الاستعمارية، والتقليد الممتد من مزيج الثقافة القومية والقبلية والإسلامية، وبين خطاب قومي لم ينج من غوث المركزية وواقع تنوع إثني وجغرافي معقد وقع تكرار الانتكاسات الديموقراطية والانقلابات العسكرية، تبلورت داخل هذا العقل أنماط سلوكية ومفاهيمي محددة أصبحت بمثابة السمات المميزة له، هذة السمات ليست صفات فردية أو جينية، بل هي نتاج ذاتها لعقد طويلة، فغياب المشروع الوطني المتوافق عليه، وتهميش الأطراف واحتكار السلطة والثروة، وتغليب التكتيك علي الرؤية، كلها عوامل ساهمت في صياغة عقل سياسي مشدود بين نوايا الطائفية وبروز الشعبوية، بين عسكرة السياسة وتأسيس المؤسسة العسكرية، بين التدين السياسي وانهيار المشروع الإسلامي نفسه، بين شعارات التغيير وإدمان التسويات، من هنا ننتقل للغوص في السمات البارزة التي تميز العقل السياسي السوداني، على ضوء ما تراكم من تاريخ وسلوك ومواقف، وذلك هدف تفكيك بنية ورصد مواطن الضعف وربما الإمساك ببعض الخيوط التي قد تساهم في إعادة تشكيلة على أسس جديدة أكثر عقلانية وشمولًا وعدالة، ويمكن لنا استدعاء السمات أدناه وهي الأكثر تمييزًا لعقلنا السياسي:

أولاً :

الإستراتيجية الغائبة مقابل التكتيك الحاضر، واحدة من أبرز سمات العقل السوداني السياسي هي الميل الغالب لإدارة الواقع السياسي عبر التكتيك قصير المدى، بدلًا عن تبني إستراتيجيات بعيدة

المدى، فالتحالفات تبنى على المصالح اللحظية، والقرارات تتخذ تحت ضغط اللحظة دون منظور بنيوي يتبدى ذلك في الانقلابات المتكررة والاتفاقات السياسية الهشة التي سرعان ما تنهار، هذا العجز في التفكير الإستراتيجي يعكس عدم وضوح المشروع الوطني أو غيابة ويجعل الأداء السياسي أقرب إلى ردود الفعل منه إلى الفعل المؤسس.

ثانياً:

ضعف المؤسسة وهيمنة الشخصية، يتسم العقل السياسي السوداني بضعف إيمانه بالمؤسسات، وبالمقابل تبرز ثقافة الزعيم الفرد، سواء في الطائفية، أو الحركات المسلحة أو حتى الأحزاب الحديثة. ترتبط المشاريع بشخصيات فإذا غابت الشخصية انهار المشروع، غياب المؤسسية ينتج عقلًا يتعامل مع دولة ضعيفة ومع التنظيم السياسي لملكية خاصة ويؤدي إلى هشاشة في استمرارية المشاريع.

ثالثاً:

الإقصاء مقابل التعدد، رغم التنوع الهائل في السودان، يظل العقل السياسي النخبوي متمسكًا برؤية مركزية إقصائية، تقصي الجهات، الثقافات، الأعراف وحتى الأصوات الشبابية والتسوية لصالح نخبة ضيقة ترى نفسها وصية على المستقبل .

رابعاً:

التوهم مقابل الواقعية، يتوهم كثير من الفاعلين امتلاكهم للقوة أو الشرعية دون امتلاك أدواتها الفعلية، مثل قوى سياسية تتحدث كأنها تحكم، وهي عاجزة عن إدارة شارع أو بناء قاعدة تنظيمية، ولا شك أن الوهم حالة مرضية، وتظل مستلبة لصاحبها ما لم يكن لدية إرادة في التخلي عنها، ليساير الواقع الذي حوله والتفاعل معه ليكون إنتاجه إيجابيًا.

خامساً :

التبرير مقابل النقد الذاتي، غياب ثقافة الاعتراف بالخطأ تعيق أي تطور، تهيمن لغة التبرير على العقل السياسي مثلًا «الشارع خذلنا، المجتمع الدولي تآمر، الظروف لم تسمح»، نادرًا ما نسمع «أخطأنا ونتراجع».

وإذا تتبعنا قوانا السياسية لن نجد واحدة مارست النقد الذاتي نحو أي قرار اتخذت ورغم خلطة الواضح البين، وحالة الإنكار نلاحظ أنها تعبر بكل تأكيد عن تنظيمات تتبختر في الشارع السياسي دون أن تعي ضرورة إعلاء قيمة النقد الذاتي كشرط لتطورها.

سادسًا:

الاختزال بديلًا عن التركيب في الفهم، يميل الفعل السياسي إلى تبسيط تعقيدات الواقع سواء في قراءة المشاكل أو صياغة الحلول، تختزل الأزمات في أشخاص (ديكتاتور، انقلابي، انتهازي... إلخ) بينما تغفل البنى الميتة المنتجة لها في المقابل يغيب الفهم «التركيبي» القائم على تحليل التفاعلات المعقدة بين المركز والهامش، وبين الدولة والمجتمع، بين الدين والسياسة، هذة النزعة التسلطية تسهل الشعارات، ولكنها تضعف البناء الفكري للبرامج والبدائل.

سابعًا:

ثقافة التسويات السطحية والهروب من جذور الصراع، إذ يميل السياسيون السودانيون إلي تسويات فوقية لا تلامس جذور الأزمات، سواء كانت اقتصادية أو بنيوية أو ثقافية، تبرم الاتفاقات على الورق دون ضمانات التنفيذ وتغلق الملفات دون مصالحة حقيقية، تتكرر أنماط «الانتقال السريع» بعد ثورة مكان المطلوب فقط تتغير الرموز دون مراجعة البنية، هذة الثقافة جعلت من العقل السياسي عاجزًا عن مواجهة الذات، وأدمن الهروب إلى الأمام .

إن تتبع سمات العقل السياسي السوداني يكتشف عن بنية ذهنية تشكلت في سياق معقد، حيث تضافرت عوامل التاريخ والجغرافيا والسلطة والمقاومة في إنتاج عقل متردد بين الممكن والمرغوب، بين الواقعي والمثالي، وبين الإرث والتجاوز فهذه السمات، وإن بدت أحيانًا وكأنها قدر محتوم إلا أنها في حقيقتها تعبير عن شروط اجتماعية وسياسية قابلة للنقد مراعاة البناء، ما تحتاجه اليوم ليس إدانة هذا العقل، بل مساءلة، تفكيك. إعادة تشكيلة على أسس جديدة، عقل يستبدل الشخصية بالمؤسسة والشعارات بالبرامج والتكتيك بالرؤية، عقل يدرك أن الثورة لا تكتمل بالخروج إلى الشوارع فحسب بل ببناء الوعي، وترسيخ مشروع وطني جامع يحتضن الجميع.

حينما تبيع «الأمل» في صفوف الموت وعند زوايا التكايا!

ملخص

يتناول التقرير خطاب رئيس الوزراء السوداني المعيّن كامل إدريس، الذي أعلن عن تشكيل «حكومة الأمل» متحدثًا عن التنمية والشفافية، في وقتٍ تعيش فيه البلاد حربًا مدمّرة ونزوحًا جماعيًا وأزمة إنسانية غير مسبوقة.

أن الخطاب منفصل عن الواقع، ويعكس نموذجًا فاقعًا لتناقض السلطة مع تطلعات الشعب، خاصة أن إدريس عُيِّن من قبل قيادة عسكرية انقلبت على الوثيقة الدستورية.

يرصد المقال ردود أفعال شعبية وسياسية ساخرة وناقمة على تجاهل الخطاب لجوهر الأزمة، مؤكدًا أن الأمل الحقيقي في السودان يبدأ بوقف الحرب، لا بترديد وعود مثالية من غرف الفنادق البعيدة عن الميدان.

من خلال مقارنة خطاب إدريس بسياق تعيينه العسكري، يسلّط المقال الضوء على استخدام «الحكومات المدنية» كواجهة لإعادة تدوير السلطة نفسها، دون معالجة جذور الأزمة السياسية والإنسانية، مما يجعل الحديث عن التنمية والعدالة نوعًا من الإنكار العام لحقيقة البلاد المحترقة.

في بلد تتناسل فيه المآسي من رحم الحرب، ويغدو الحديث عن الغد ترفًا مؤجلًا، خرج رئيس وزراء السودان المعين كامل إدريس بخطاب عن حكومة أطلق عليها اسم «الأمل»، متحدثًا عن التنمية والرفاهية، بينما كانت المدافع لا تزال تكتب فصول البلاد بالدم.

بدا الخطاب، في توقيته ومضمونه، كأنه مرسل من عالم موازٍ، لا يرى الخراب ولا يسمع أنين النازحين، بين واقع ملغم بالحرب والموت، وحكومة لا تزال على الورق، يُثور السؤال الجوهري: هل يمكن أن يباع الأمل في زمن الانهيار؟ أم أن ما عرض على الناس كان مجرد وهم جديد يضاف إلى سلسلة الخيبات الطويلة؟

الأمل في زمن الرماد

حين يرفع شعار «الأمل» فوق ركام المدن المدمرة، وتزين المنصات بكلمات ناعمة لا تخفي وراءها إلا الصدى، يبدو الوطن كمن يحاك له حلم من ورق في زمن من نار.

في السودان، حيث تتقاطع الجغرافيا مع الجراح، وحيث الحرب ليست خلفية المشهد بل هي قلبه، خرج رئيس الوزراء المعين كامل إدريس بخطاب وصف بأنه بشرى العبور، لكنه بدا، في أعين كثيرين، مجرد قصيدة باردة تتلى على مقبرة مفتوحة.

في زمن تكاد فيه مفردة «الدولة» أن تمحى من الذاكرة، وفي ظل سلطة تمسك بخيوط الحكم من بعيد، يصبح السؤال عن المستقبل عبثًا دون مواجهة الماضي والحاضر معًا.

وبعد ثلاثة أسابيع فقط من تعيينه رئيسًا للوزراء بواسطة قائد الجيش الفريق عبد الفتاح البرهان، قدم كامل إدريس خدمة ثمينة للمتخصصين في العلوم السياسية، حين جسد - بوضوح نادر - نموذجًا حيًا لفهم أزمة بناء الدولة في السودان.

فقد أبان تناقض صارخ بين تطلعات الشعب الحقيقية وما تطرحه السلطة من قرارات و تصر يحا ت .

من أوروبا إلى بورتسودان

في أول ظهور له من المبنى المؤقت للتلفزيون الرسمي، الذي نقل إلى بورتسودان بعد أن أضرت الحرب بمقره التاريخي في أم درمان، استعرض إدريس ملامح حكومته المرتقب تشكيلها، محددًا أهدافها بنقل السودان نحو التنمية والرفاه، بعيدًا عن الحزبية والمحاصصات الجهوية، وأطلق عليها اسم «حكومة الأمل».

غير أن الخطاب، الذي رآه كثيرون تهويمًا في عوالم مثالية، خلا من أي إشارة إلى واقع البلاد والحرب المستعرة فيها.

من كوكب آخر

وسرعان ما طرح السؤال: أي أمل ورفاه واستقرار يمكن تصوره في بلد تمزقه الحرب؟ بل، ما مصير حكومة تدار من على بعد أكثر من ألف كيلومتر من عاصمتها؟

وعبر السودانيون في ردود أفعالهم عن سخريتهم بقول بعضهم إن «المتخصص في الملكية الفكرية، القادم من أوروبا، كتب برنامجه الحكومي بمساعدة الذكاء الاصطناعي، ثم أعاد صياغته وطرحه على الشعب».

أما عمر الدقير، رئيس حزب المؤتمر السوداني والقيادي في تحالف «صمود»، فعلق على خطاب إدريس بالقول: «كأنه كتب لأناس في دولة أخرى، أو ربما للسودان في لحظة غير هذه التي نعيشها الآن».

بين الوثيقة والرصاصة

الخطاب تجاهل الحقيقة الأكثر إيلامًا ووضوحًا: الحرب المستمرة منذ عامين، وما خلفته من كارثة إنسانية.

إن القفز على هذه الحقيقة ينسف واقعية الوعود التي وردت فيه، فكيف يمكن الحديث عن رفاه واستقرار في بلد غارق في جحيم الموت؟

ثم، كيف يمكن الجمع بين «الأمل» و»الحرب» في وطن واحد؟ سؤال يجر خلفه أسئلة أخرى عن الموارد المتاحة لرئيس الوزراء، وعن مدى واقعية وعوده، وإن كان الأمر لا يتجاوز كونه «بيع كلام».

حكومة بلا أرض

فبالنسبة للبعض، فإن كامل إدريس يربط حلمه القديم في الوصول إلى المنصب، الذي انتظره طويلًا، بإمكانية تحقيق آمال السودانيين، دون أن يأخذ في الحسبان طبيعة الواقع، أو الكيفية التي صعد بها إلى هذا الموقع، في ظل تحالفات وموازين

قوى تجعل منه مجرد خادم في بلاط من عينه.

هذا الواقع يعزز فرضية أنه مجرد «مشرعن» لتسهيل اندماج السلطة الحالية في المنظومات الإقليمية والدولية.

ويبرز هنا سؤال أشد قسوة: كيف يمكن أن يتحقق الأمل على يد من انقلب على الوثيقة الدستورية، وقتل أمل الشعب في الانتقال الديمقراطي، ثم أشعل حربًا دمّرت ما تبقى من أحلامهم، وأفقدتهم حتى منازلهم؟

بعد إسقاط نظام البشير، عقد أمل السودانيين على تشكيل حكومة مدنية، فإذا بالبعض اليوم يطلق هذا الوصف ذاته على حكومة كاملة إدريس، رغم أنها تقوم على وثيقة منقلب عليها، عدلت لاحقًا بما يمنح العسكر السيطرة على السياسة الخارجية، والبنك المركزي، والأجهزة الأمنية والعسكرية.

*أي أمل وأي زراعة!

تحدث رئيس وزراء عن المستقبل، متجاهلًا الواقع الذي يقيد أي خطوة نحو الأمام كما بدأ للكثيرين، الحرب المستمرة ومواجهتها بإستراتيجية أمنية، تقتل أمل الناس في الحياة، ناهيك عن التقدم أو الازدهار.

إن تتحدث عن الغد، عليك أولًا أن تكون قادرًا على إدارة اليوم، ومع ذلك، لم يتمكن إدريس من إعلان تشكيل حكومته حتى الآن، بسبب المتاريس السياسية والتجاذبات داخل سلطة بورتسودان.

ومن المفارقات، أن بعض حركات اتفاق جوبا تصر على حصصها في «حكومة الأمل» بدعوى الحفاظ على السلام، بينما لا يتحدث رئيس الحكومة ذاته عن السلام!

منابر بلا سلام

في ذهن كامل إدريس، الأمل يعني حكومة تدار بمعايير الشفافية والنزاهة على النمط الأوروبي الذي عاش فيه، أما في أذهان ملايين السودانيين، فالأمل يعني ببساطة: استعادة الحياة، العودة إلى البيوت التي هجروها قسرًا.

يصعب للكثيرين بحسب المراقبين أن يصدق الناس هذا النوع من الخطابات، وهم يقضون نهارهم في طوابير شحن الهواتف، وطوابير المياه، وطوابير الطعام في التكايا.

كما أن الأمل يبدو مستحيلًا في بلد لا تستثمر فيه حتى الزراعة رغمًا عن جودة أراضيه واتساعها ووفرة المياه، وقد زرعت الحقول بالألغام بدلًا من البذور.

صوت التكايا أعلى

الأمل الوحيد الذي ينشده الناس اليوم هو وقف الحرب، نحتاج إلى رئيس حكومة يملك الجدية، يشعر بآلامنا، يدرك أنه لم يبق في جسد المساكين موضع لطعنة جديدة.

كما قالت سيدة الأمين التي عادت إلى منزلها في الخرطوم فوجدته خرابا: «من يتجاوز آثار ما نعيشه اليوم، لا يمكنه أن يصنع الغد، ولا يليق به أن يحدثنا عن الأمل.»

ما لا يقال في بورتسودان

في مساحة لا تتجاوز عشرة كيلومترات، بين الفندق الذي يقيم فيه إدريس في بورتسودان ومكتبه، يحاول بيع «الأمل» لشعب مشرد، نصفه خارج البلاد، ونصفه الآخر جائع وسط نيران الحرب، يفتقر لأبسط الخدمات، ويواجه القصف بالطائرات والمسيرات.

يحدث أهل الأبيض عن الأمل، وهم محاصرون بالموت، ولا يدري إن كان أهل الفاشر سمعوا خطابه، أم ضاع وسط أصوات الدانات. ولا يملك إجابة عن سؤال: ماذا يقول لأهل جبال النوبة عن «الأمل»؟ أو لأولئك الذين غادروا بابنوسة وتركوا ديارهم للحرب؟

لكنه في المقابل، يقرأ تعليقات الناس على خطابه في الفضاء الافتراضي، ومن بينها من كتب: «تهويمات رئيس الوزراء ستشغل الناس عن حرب الكرامة وحسمها.»

الأمل الحقيقي

وفي حديثها لـ»أفق جديد»، أعربت أبرار الحليو، الطالبة في قسم العلوم السياسية بجامعة النيلين، عن أملها في العودة إلى مقاعد الدراسة، لإكمال المنهج، لا من أجل الشهادة فحسب، بل لفهم كيف تتحقق آمال الشعوب في الحياة.

وهو أمر بسيط: أن توجد حكومة تقدّم الخدمات، لا أن تغرقهم في وعود لا يمكن تحقيقها.

فالاستقرار، والرفاه، والديمقراطية، والشفافية، لا تُولد في مواسم الحروب.

أوكازيون المليشيات.. (الما عنده مليشيا ما عنده عيشة)

حيدر المكاشفي

ملخص

في مشهد سوداني تتآكله الفوضى، يرصد الكاتب تحوّل تكوين المليشيات إلى «أوكازيون مفتوح» تتسابق فيه الجماعات والأفراد لتكوين فصائل مسلحة تحمل أسمائهم، بهدف حفظ «حقوقهم» في الغنائم والسلطة، تحت شعار شعبي جديد صار متداولًا: «الما عنده مليشيا ما عنده عيشة».

يُشير المقال بسخرية لانتشار هذه الظاهرة في ظل الانفلات الأمني بعد الحرب، متتبعًا جذورها في شعارات قديمة مثل «موتر وكلاش.. مال بلاش»، التي ظهرت في فترات انهيار الدولة، حين كان حمل السلاح وسيلة سريعة للثراء والسطوة.

يرصد الكاتب تزايدًا غير مسبوق في عدد المليشيات، وتنوعها بين عسكرية وإعلامية وحتى «تحليلية» (محللون استراتيجيون)، جميعهم يسعون لنصيب من السلطة والثروة في مشهد يفتقر لأي ضوابط، في ظل غياب الدولة وتواطؤ بعض قيادات الجيش، التي تشارك أحيانًا في احتفالات تخريج هذه المليشيات.

يحذر من تزايد الدعوات للتسلح، حيث تم خلال أشهر قليلة فقط الإعلان عن خمسة كيانات مسلحة جديدة، بعضها يحمل أجندات جهوية وانفصالية، ما ينذر بانفجار قادم.

تلزمني الأمانة في البدء أن أنسب الشطر الثاني من العنوان أعلاه لصاحبه الذي للأسف لم أتعرف على اسمه، يبدو أن صاحب هذا العنوان المعبّر (الما عنده مليشيا ما عنده عيشة) عندما هاله اكتظاظ سوق أم دفسو المليشي بالمليشيات، قرر أن يرتاد هذا السوق العامر ويلحق به مليشيته الخاصة، فكتب يقول (الواحد عشان يحفظ حقه لازم يسمي المليشيا باسمه، ما كمان يا جماعة ما ممكن أنا أتعب وأكوّن لي مليشيا فيها سلاح ومقاتلين وتاتشرات وحرب وموت وأطلق عليها اسم وهمي كدا، لازم تكون باسمي عشان الناس تعرف وتحفظ المقامات والحقوق

والعِرف يكلم الما عِرف.. الليلة قوات عثمان عبدالجبار، بكرة حا يكون متحرك ستنا بت صالح لتحرير المثلث، وقوات الشفيع ود أحمد لفك الحصار عن الأبيض وتحريرها من دنس التمرد، ما في أي مشكلة الرحم موجود والخصوبة عالية.. والما عنده مليشا ما عنده عيشة).. وقد أعادت حكاية (الما عنده مليشيا ما عنده عيشة) للذاكرة، شعار سابق مشابه لها فحواه (موتر وكلاش.. مال بلاش)، والغريبة أن هذا الشعار كان قد انتشر في وسط حالة من الاضطراب والفلتان والسيولة مثل التي تشهدها البلاد الآن، وتسببت في تزايد أعداد المليشيات، حيث وجد بعض المتفلتين ضالتهم في الدراجة البخارية (موترسايكل) والبندقية الآلية (كلاشنكوف)، واتخذوها سبيلاً ليوصلهم إلى الثراء العريض بأسرع فرصة وأسهل وسيلة، مستفيدين في ذلك من حالة الاضطراب والسيولة التي أفرزتها حرب دارفور، فتأسوا بالمثل السالب الذي يقول (دار أبوك كان خربت شيل ليك منها شلية)، ولهذا صار شعار هذه الجماعة (موتر وكلاش.. مال بلاش).. ليحتل راكب الموتر وحامل الكلاش، مكان الجن الراكب الجواد وشايل جيم ثري، في وراثة عجيبة لتراث العنف والقتل والسطو وإشاعة الذعر وبث الفوضى، وتعاقب أجيال الفواجع والمصائب والمحن التي لا تأتي فرادى، بل محنة تعقبها فاجعة تليها مصيبة وهكذا دواليك، فدلاليك الحروب والصراعات لم تكف لحظة عن الرزيم إلا بالمقدار الزمني الذي يسمح بنقلها إلى مكان آخر، وستظل هذه الكأس دائرة ما ظلت ثقافة الحرب هي السائدة، وثقافة الحرب لا تسود إلا حين تضمر الدولة وتغيب قيمة المواطنة وتصبح المليشيات هي من يأخذ الحق والقانون بيده..

الحقيقة الماثلة اليوم أن المليشيات بعد حرب الندامة ما انفكت تتكاثر باضطراد حتى باتت عصية على التعداد مضافاً إليها المليشيات القديمة، وقد ظللنا بين الحين والآخر نسمع عن تكوين مليشيا جديدة أو تنسيقية جديدة، ولا غرابة فهذا التكاثر المليشي يتسق ويتناغم مع السياق السياسي والعسكري الذي أفرزته الحرب ومؤداه (من أراد أن يستنفع فليكوّن له مليشيا، ومن أراد أن يستوزر عليه أيضا تكوين مليشيا ليخوض بها حرب الكرامة)، أما المليشيات القائمة أصلاً ووالغة في الحرب فحقها في الاستنفاع محفوظ، وليس بالضرورة أن تكون المليشيا المنتفعة حاملة للسلاح، وانما يمكن أيضا أن تكون كتيبة إعلامية أو فصيلة من المحللين (الاصطراطيجيين)، وهؤلاء حقهم في الاستنفاع على قاعدة (انفع واستنفع) محفوظ كذلك، وقد تجلى ذلك بوضوح في مضاغطة كثير من كتاب البلابسة والفلول لرئيس وزراء (حكومة الأمل) كامل إدريس، بتحذيره تحذيراً مغلظاً من أن يأتي بوزراء لا سهم لهم ولا نصيب في حرب الكرامة، فماذا تُراه فاعل صاحب حكومة الأمل والحوكمة والعلم والحداثة والرقمنة مع هؤلاء البلابسة مع انه هو أيضاً بلبوسي.. والمشكلة ليست فقط في عدد المليشيات المتزايد وانما أيضا في عملية التجنيد الواسعة المستمرة لضم أشخاص جدد، ومنحهم رتب عسكرية مختلفة بغرض (تكبير الكوم)، وقد اسفت لقبول الزميل عطاف عبدالوهاب المنضم حديثاً لمليشيا العدل والمساواة، قبوله رتبة صول فهذه الرتبة المتدنية لا تليق بمن ينتمي للوسط الصحفي، وتنخرط المليشيات في عمليات تكبير الكوم حتى تضمن نصيب أكبر في كيكة السلطة والثروة، ووجود أكثر داخل القوات النظامية حين يحين أجل عملية الدمج والتسريح، وتعيد هذه العملية إلى المشهد ما سبق أن حدث إبان اتفاقية عام 1972 بين حكومة مايو وقتها وحركة الأنانيا الجنوبية، حيث نشطت الأنانيا في تجنيد الكثيرين، ليتضح لاحقاً بعد استيعابهم في الجيش بأنهم غير مؤهلين لينضموا لأي مستوى من المستويات داخل القوات المسلحة، وحتى لا تتكرر تلك التجربة الكارثية، لابد من حسم ظاهرة التجنيد ال(سمبلا) الذي يتم على طريقة أوكازيون السلع والبضائع قبل البدء عمليا في تطبيق الترتيبات الأمنية، ولكن للأسف إن هذا التجنيد الجزافي يتم بدعم ومساندة قيادات الجيش التي تشرّف احتفالات التخريج.. وهذا والله أمر مقلق على البلاد، أن لا يمر وقت إلا وتسمع بكيان جديد يعلن التسلح، أو أناس يدعون للتسلح، أو منشورات على وسائل التواصل الاجتماعي تصور للناس أن الحل لأزماتهم هو حمل السلاح. فخلال الأشهر

القليلة الماضية احصيت شخصياً الاعلان عن خمسة كيانات مسلحة ترفع شعارات وقضايا جهوية، وتدعو الناس للتسلح بدعوى الدفاع عن أنفسهم، وحماية مصالحهم، وبعضها يلوح بالانفصال. والحقيقة الصادمة ليست هناك إحصاءات دقيقة معلنة وموثقة عن عدد الحركات والكيانات المسلحة في السودان، لكن بعض التقارير تحدثت عن أكثر من 80 حركة، بعضها لا وجود حقيقياً لها على الأرض، لكنها تبقى مهددة للأمن والاستقرار، وعائقاً أمام تحقيق السلام المستدام..

أطفال بلا بداية...
جيل على حافة الهاوية

ملخص

في ظل الحرب السودانية المستمرة منذ أبريل 2023، يعيش أطفال السودان واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية، إذ يُحرم أكثر من 90% من الأطفال من التعليم، ويواجه نحو 4 ملايين طفل دون سن الخامسة خطر سوء التغذية، بينهم 730 ألفًا مهددون بالموت بسبب سوء التغذية الحاد الشديد.

في مدن مثل ود مدني، يروي الأهالي قصص النزوح والجوع والعجز عن دفع رسوم المدارس، فيما تكافح المعلمات بإمكانيات شحيحة لإبقاء شعلة التعليم مشتعلة .

تقول لجنة المعلمين السودانيين إن الأزمة مرشحة لتدمير مستقبل جيل كامل، في ظل غياب الدعم الحكومي، وتردي البنية التحتية، وعجز الأهالي عن تحمّل التكاليف.

إنها مأساة جيل ينشأ بين القذائف والجوع والتهميش، في غياب تام للعدالة الدولية، وتراخٍ قاتل من ضمير العالم.

وقائع

- 90% من الأطفال في سن الدراسة (من أصل 19 مليون طفل) لا يستطيعون الوصول إلى التعليم الرسمي.
- 1.7 مليون طفل وطفلة في سن المدرسة بحاجة إلى التعليم في برامج الطوارئ.
- 800 ألف من هؤلاء الأطفال نازحون داخليًا.
- في مناطق النزاع (دارفور، كردفان، النيل الأزرق):
- 47% فقط معدل الالتحاق بالمدرسة.
- في مناطق اللاجئين بجنوب السودان:
- 40% من الأطفال في سن المدرسة.
- 52% منهم خارج النظام التعليمي.
- 4 ملايين طفل دون سن الخامسة مهددون بسوء التغذية الحاد.
- 730 ألف طفل يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد (يهدد حياتهم مباشرة).
- 2.3 مليون طفل وطفلة يعانون من سوء التغذية عمومًا.
- 694 ألف طفل مصابون بسوء التغذية الحاد الوخيم.
- 11 من أصل 18 ولاية يعاني أطفالها من نسب سوء تغذية تتجاوز 15% (وهي نسبة الطوارئ بحسب منظمة الصحة العالمية).
- 820 ألف طفل دون سن الخامسة بحاجة إلى رعاية صحية أساسية (تطعيم وخدمات منقذة للحياة).

أفق جديد

في بلاد أنهكتها البنادق، تاهت الطفولة بين ركام المدارس وموائد الجوع. عيون صغيرة تحدق في الفراغ، تبحث عن دفء كتاب أو ضوء قنديل، فلا تجد سوى ظلال النزوح.

في السودان، لا يكبر الأطفال، بل يتآكلون بصمت، تأكلهم الحرب من أطرافهم، ويأكلهم الجوع من بطونهم، وتأكلهم اللامبالاة من أعين العالم.

هنا، حيث صار التعليم ترفًا، والغذاء أمنية، والدواء معجزة، يمضي جيل كامل نحو هاوية لا قاع لها، بينما تقف الإنسانية مترددة، أو متواطئة، أو بعيدة تمامًا.

حصاد الحرب

مع دخول الحرب في السودان عامها الثالث، تتفاقم المعاناة الإنسانية، وتتجلّى بأشد صورها في وجوه الأطفال الذين يواجهون الجوع والمرض والحرمان من التعليم، وبعضهم على شفا الموت.

في منزل عشوائي على أطراف حي «حبيب الله» بمدينة ود مدني بولاية الجزيرة، يعيش عبد الغني عبد الله مع زوجته وأطفاله في انتظار المجهول، بعد أن دمرت الحرب مصدر رزقه، وأفقرته، وحرمت أطفاله من مقاعد الدراسة.

قال عبد الله لـ«أفق جديد»: «أطفالي يعانون الجوع والمرض والحرمان من التعليم بسبب النزوح المستمر»، مضيفًا: «حياتهم مهددة بالكامل، ولا أستطيع فعل شيء بعد أن فقدت عملي وأُصبت بالمرض».

وتحكي سعاد أحمد، أرملة تقيم في الحي نفسه، عن معاناة مماثلة: «أطفالي لا يستطيعون الذهاب إلى المدرسة بسبب الرسوم. طُلب مني دفع 50 ألف جنيه لرياض الأطفال، وليس لدي أي مصدر دخل».

لكن نادية حمد النيل، وهي معلمة في رياض الأطفال بمدينة ود مدني، توضح أن الرسوم تذهب لتغطية النفقات الأساسية: «نستخدم ما نجمعه من رسوم لشراء الأدوات المدرسية، فنحن لا نتلقى أي رواتب حكومية».

ورغم صعوبة الأوضاع، تؤكد نادية حرصها مع زملائها على استمرار العملية التعليمية: «الوضع سيء ومعقد، لكننا نحاول أن نمنح الأطفال فرصة للتعلم، علنا نمحو من ذاكرتهم آثار الحرب والدمار».

أزمة جيل

يقول سامي الباقر، المتحدث باسم لجنة المعلمين السودانيين (مستقلة)، لـ«أفق جديد»: «استمرار

العملية التعليمية في ظل الحرب ملف شائك، وإن طال أمده فسنواجه أزمة جيل كامل».

ويعاني السودان حاليًا من واحدة من أسوأ الأزمات التعليمية في العالم، حيث لا يتمكن أكثر من 90% من الأطفال في سن المدرسة البالغ عددهم 19 مليون طفل في البلاد من الوصول إلى التعليم الرسمي، وسيؤدي التعطيل المستمر للتعليم إلى أزمة أجيال في السودان.

ويضيف الباقر: «الدعم الحكومي للتعليم قبل الحرب كان ضعيفًا أصلًا، وازداد التدهور خلال الحرب، ما أثر على التعليم من كافة النواحي على مستوى الاستيعاب والجودة والتسرب الكبير

للطلاب بعد الدخول إلى المدرسة».
وأردف: «الدولة تتنصل الآن من دفع رواتب المعلمين حتى في المناطق التي تخضع لسيطرتها».

مجاعة أطفال

وفي ظل استمرار الحرب من المتوقع أن يعاني حوالي 4 ملايين طفل دون سن الخامسة من سوء التغذية الحاد، بما في ذلك 730 ألف طفل من المتوقع أن يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد الذي يهدد حياتهم.
ووفق نائب المدير التنفيذي لمنظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسيف)، فإن «الحرب الضارية والمجاعة المحتملة تخلق بيئة مشؤومة لخسارة كارثية في أرواح الأطفال».
وأوضح أن «حوالى نصف الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية الحاد الشديد يعيشون في مناطق يصعب الوصول إليها، حيث يدور قتال مستمر، مما يجعل ظروفهم أكثر خطورة. كل هذا يمكن تجنبه، ويمكننا إنقاذ الأرواح إذا سمحت لنا جميع أطراف النزاع بالوصول إلى المجتمعات المحتاجة والوفاء بمهمتها الإنسانية – دون تسييس المساعدات».
وحسب يونيسيف، فإن 1.6 مليون طفل وطفلة نازحين بحاجة إلى مساعدة بمن فيهم من يعيشون في المناطق المتضررة من النزاع.
61% من الأشخاص النازحين داخليًا في المخيمات هم من الأطفال. 65% من اللاجئين تقريبًا في السودان هم أطفال. يعاني الكثير منهم من الصدمة قبل وأثناء رحلتهم إلى السودان، مما يعرض الأطفال لخطر أكبر من الإيذاء والاستغلال والعنف. يشكل الأطفال حوالي 60% من عدد الأشخاص النازحين.

تعليم على الهامش

ويبلغ معدل الالتحاق بالمدرسة في المناطق الثمانية المتضررة من النزاع (ولاية دارفور، وجنوب وغرب كردفان والنيل الأزرق) 47%، وهي نسبة متدنية جدًا مقارنة مع متوسط معدل الالتحاق بالمدرسة في باقي مناطق البلاد. هناك حوالي 1.7 مليون طفل وطفلة ممن هم في سن المدرسة (4 16- سنة) بحاجة إلى التعليم في برامج دعم الحالات الطارئة، بما فيهم 800.000 نازح ونازحة داخليين. ما يصل إلى 40% من الأطفال اللاجئين السودانيين في مناطق الجنوب هم في سن المدرسة، و52% من هؤلاء الأطفال خارج المدرسة.

يقول المتحدث الرسمي باسم لجنة المعلمين السودانيين في حديثه لـ«أفق جديد»: «استئناف العملية التعليمية يثقل كاهل التلاميذ بدفع الرسوم مقابل الإنفاق على المدارس بما فيها استحقاقات المعلمين».
وذكر الباقر، أن بعض الولايات تستأنف الدراسة في المدن فقط دون النظر إلى بقية المدارس المنتشرة في الريف والبلدات الصغيرة.
وأضاف: «نواجه مسألتين، إما عدم انتظام العملية التعليمية تمامًا، أو إعلان فتح المدارس دون الالتزام بالإنفاق، بالتالي فإن المسألة تؤثر على الأسر وتحميلهم تكلفة عالية ما يؤدي إلى الإحجام عن إرسال الأطفال إلى المدارس».

خطر الموت

ويعاني حوالي 2.3 مليون طفل وطفلة من سوء التغذية، وتعزى تقريبًا نصف حالات وفاة الأطفال دون سن الخامسة إلى سوء التغذية.
ويعاني 694.000 طفل وطفلة من سوء التغذية الحاد الوخيم ويصارعون من أجل البقاء.
من بين الولايات الـ 18 في البلاد، تعاني 11 ولاية من انتشار سوء التغذية بنسبة تزيد عن 15%. وهذه النسبة أعلى من عتبة الطوارئ حسب معايير منظمة الصحة العالمية. يعاني واحد من كل ستة أطفال في السودان من سوء التغذية الحاد.
ويحتاج حوالي 820.000 طفل وطفلة دون سن الخامسة إلى الحصول على الرعاية الصحية، بما ذلك التطعيم والخدمات المنقذة للحياة الأساسية. حوالي 36% من مرافق الرعاية الصحية الأولية في جميع أنحاء السودان هي مرافق غير صالحة تمامًا للعمل، إما بسبب نقص في طواقم العمل أو بسبب تردي البنية التحتية المادية.
ويفتقر حوالي 4.9 مليون شخص إلى الحصول على كميات كافية من مياه الشرب ووسائل التغوط الآمنة. يُعتبر الحصول على خدمات المياه والإصحاح البيئي الموثوقة والمستدامة مسألة طارئة بالنسبة للاجئين في المخيمات في شرقي السودان ودارفور والنيل الأبيض، وكذلك الحال بالنسبة للاجئين السودانيين في مناطق الجنوب.
ومنذ أبريل 2023، يشهد السودان حربًا بين الجيش وقوات «الدعم السريع»، خلّفت أكثر من 20 ألف قتيل ونحو 15 مليون نازح ولاجئ، وفق الأمم المتحدة والسلطات المحلية، بينما قدر بحث لجامعات أمريكية عدد القتلى بنحو 130 ألفًا.

من الحرب إلى العقوبات: السودان في طريق مسدود اقتصاديًا

عمر سيد أحمد

ملخص

منذ اندلاع الحرب في أبريل 2023، دخل السودان في حالة انهيار اقتصادي شامل. تفككت مؤسسات الدولة، وانهارت الأنشطة الإنتاجية، وارتفعت معدلات التضخم إلى مستويات قياسية تجاوزت 200%، في ظل انهيار الجنيه السوداني وانكماش الناتج المحلي بأكثر من 40% خلال عامين. فقد الجنيه أكثر من 70% من قيمته، بينما تضاعفت أسعار السلع الأساسية بأكثر من أربعة أضعاف.

أدى النزاع إلى كارثة إنسانية ضخمة، بنزوح أكثر من 12.8 مليون شخص، واحتياج 30 مليونًا إلى مساعدات عاجلة، مع تزايد أعداد القتلى والمصابين. وبرز الذهب كمورد استراتيجي، لكنه تحوّل إلى أداة لتمويل الحرب، حيث تسيطر الجماعات المسلحة على جزء كبير من إنتاجه، ويُهرّب معظمه خارج البلاد.

على صعيد التجارة الخارجية، انهارت الصادرات وتراجعت الواردات، وبقي العجز التجاري مستمرًا، في ظل اعتماد شبه كلي على الذهب وغياب التنوع الإنتاجي.

في يونيو 2025، فرضت الولايات المتحدة عقوبات اقتصادية جديدة على الأطراف المتحاربة، ما يُنذر بخنق ما تبقى من الاقتصاد الرسمي، ويهدد بعودة الاقتصاد الموازي، والفساد، وازدهار شبكات التهريب، وسط معاناة متزايدة للمواطن السوداني، الذي يظل الضحية الأولى والأخيرة لهذا المسار الكارثي.

منذ اندلاع الحرب في السودان في أبريل 2023، دخلت البلاد مرحلة من الانهيار الاقتصادي الكامل. شلّ النزاع المسلح معظم الأنشطة الإنتاجية، وتفككت مؤسسات الدولة، وازدادت الأزمات المعيشية تعقيدًا. يعرض هذا المقال ملامح الأزمة الاقتصادية السودانية منذ الحرب، بالاستناد إلى الأرقام والوقائع حتى منتصف 2025، ويحلل دور الذهب والعقوبات الخارجية في تعميق الأزمة.

الاقتصاد الكلي: تضخم منفلت، عملة منهارة، وناتج منكمش

كان السودان من بين الدول الأعلى عالميًا في معدلات التضخم حتى قبل الحرب، حيث تجاوز 60% في 2022، ثم تصاعد إلى أكثر من 200% منتصف 2023، وصولًا إلى 218% في أغسطس 2024، وفق بيانات البنك الدولي. ارتفعت أسعار السلع الأساسية بنسبة فاقت 400%، نتيجة طباعة النقود دون غطاء، وتدهور الإنتاج، وغياب السيطرة النقدية، وسط تحذيرات من تضخم جامح (Hyperinflation).

انهيار الجنيه السوداني وسعر الصرف

قبل الحرب، كان الجنيه السوداني يتعرض لضغوط مستمرة نتيجة نقص موارد النقد الأجنبي، خصوصًا من عائدات الذهب التي يُقدّر أن 40–60% منها كان يُهرّب، لا سيما بعد انقلاب أكتوبر 2021. مع الحرب، فقد الجنيه أكثر من 70% من قيمته، ليرتفع سعر الدولار من 560 جنيهًا في أبريل 2023 إلى أكثر من 2،500 بنهاية 2024. ساهم ذلك في ارتفاع غير مسبوق في كلفة الواردات وانهيار القوة الشرائية.

الناتج المحلي الإجمالي: انكماش تاريخي وتوقعات مشروطة بالتعافي

شهد الاقتصاد السوداني انكماشًا بنسبة 29.4% في 2023 و13.5% في 2024، وفق البنك الدولي (مايو 2025)، بفعل الحرب وتوقف الإنتاج والانهيار المؤسسي. ويتوقع التقرير نموًا يصل إلى 5% في 2025 إذا تحقق السلام، مع إمكانية بلوغ 9.3% في 2026.

المأساة الإنسانية: أرقام تُجمّد الدم

يشهد السودان واحدة من أسوأ الكوارث الإنسانية، حيث نزح أكثر من 12.8 مليون شخص، ويحتاج أكثر من 30 مليونًا إلى مساعدات عاجلة. يعاني 16 مليون طفل من سوء تغذية حاد، وسط انهيار الخدمات الأساسية. وقد قُتل أكثر من 150 ألف شخص، وأصيب أضعافهم، في مشهد يعكس انهيار مجتمع بأكمله.

الذهب: مورد استراتيجي بين التهريب وتمويل الحرب

مثّل الذهب أكثر من 70% من صادرات السودان عام 2022 بعائدات 4.7 مليار دولار. لكن مع تفكك الدولة، تراجع الإنتاج الرسمي وسيطرت جماعات مسلحة على مناطق التعدين، وارتفعت نسبة التهريب إلى أكثر من 60%. وقد تحوّل الذهب إلى أداة لتمويل الحرب، إذ تستخدمه أطراف النزاع لشراء السلاح وتأمين الإمداد. وحتى مايو 2025، بلغت صادرات الذهب الرسمية نحو 3.8 مليار دولار، لكن 90% منها لا تزال تُصدّر خامًا، دون تصنيع أو تكرير محلي.

التجارة الخارجية: اعتماد على الذهب وعجز مستمر

تراجعت صادرات السودان من 6.8 مليار دولار في 2022 إلى 3.5 مليار في 2023، ثم تعافت إلى 5 مليارات منتصف 2025، مدفوعة بصادرات الذهب. أما الواردات فانخفضت إلى 5 مليارات في 2023، ثم استقرت عند 6.5 مليار. وبقي العجز التجاري عند 1.2 مليار دولار، في ظل غياب التنوع الإنتاجي والعزلة المصرفية.

العقوبات الدولية: خنق إضافي لاقتصاد يحتضر

في يونيو 2025، أعلنت الولايات المتحدة رسميًا فرض حزمة عقوبات اقتصادية على «حكومة الأمر الواقع» في السودان، تشمل تجميد الأصول، حظر التعامل مع كيانات مالية مرتبطة بالجيش والدعم السريع، وقيودًا على التحويلات والتكنولوجيا ذات الاستخدام المزدوج. من المقرر أن تدخل هذه العقوبات حيز التنفيذ في يوليو 2025، ما ينذر بخنق ما تبقى من الشرايين الاقتصادية للبلاد.

ورغم أن الحزمة تستهدف الكيانات المرتبطة بالنزاع، إلا أن آثارها المحتملة تتجاوز ذلك بكثير. وتشير التجربة السودانية السابقة خلال فترة العقوبات الأميركية (1997–2017) إلى أن مثل هذه التدابير غالبًا ما تعيد تشكيل الاقتصاد لا نحو الانضباط، بل باتجاه مزيد من التهريب، والتعاملات غير الرسمية، وتحكّم فئات طفيلية في حركة التجارة. فخلال تلك الحقبة، انتقلت التجارة الخارجية عمليًا إلى الخارج، حيث أُديرت معظم الواردات والصادرات السودانية من خلال مكاتب في دبي، القاهرة، إسطنبول، وغيرها. أصبحت التعاملات البنكية تُنفذ عبر عملات بديلة مثل الدرهم الإماراتي أو اليورو، وظهرت أسواق ظل موازية تتحكم في تدفق الدولار والذهب خارج رقابة الدولة.

نتج عن ذلك اتساع دائرة الفساد، حيث كانت معظم العائدات تُنهب وتُحوّل إلى حسابات أثرياء النظام القديم في الخارج، بينما ظلت فاتورة الغلاء والتدهور تقع على كاهل المواطن. واليوم، مع استعداد العقوبات الجديدة للدخول حيز التنفيذ، يُخشى من إعادة إنتاج نفس السيناريو: تضييق على النظام الرسمي، واتساع للاقتصاد الموازي، وتحكّم نخب عسكرية وطُفيلية في التجارة، مع بقاء المواطن السوداني هو الضحية الأولى والأخيرة، بين غلاء الأسعار وانهيار الخدمات ونهب الموارد.

قائمة الهوامش والمراجع

1. البنك الدولي. تقرير الرصد الاقتصادي للسودان – مايو 2025. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي، 2025.
2. صندوق النقد الدولي. تقرير مشاورات المادة الرابعة مع السودان. واشنطن: IMF، 2024.
3. WHO. Public Health Situation Analysis – Sudan Conflict. World Health Organization، March 2025.
4. UNESCO. Sudan conflict: One year on – The long-term impact on education. 2025.
5. Sudan Horizon. (2025). Two Years of War and the Possibility of Reconstruction. https://sudanhorizon.com
6. WASD. Rebuilding the Industrial Sector in Sudan. World Association for Sustainable Development، 2025.
7. Bastille Post. Sudan's conflict pushes banking sector to brink of collapse. 2024.
8. SudanEvents. Collapse of Sudan's Trade Routes Amid Conflict. https://www.sudanevents.sd
9. World Bank. Sudan Food Security Crisis Report. https://www.worldbank.org

دار الريح في مهب الحرب

ملخص

يتناول التقرير معاناة سكان «دار الريح»، الشريط الريفي الممتد بين أم درمان وبارا، مع دخول الحرب السودانية عامها الثالث، وكانت المنطقة معروفة بحياتها البسيطة المعتمدة على الزراعة والرعي، لكنها تحوّلت إلى ساحة صراع بسبب موقعها الاستراتيجي على طريق الصناعات، الذي استخدمته قوات الدعم السريع ممراً بين غرب السودان والخرطوم.

رغم محاولة الأهالي التزام الحياد وتفعيل تقاليد «الفزع» للدفاع المجتمعي، إلا أن الحرب اقتحمت قراهم، وأدت إلى تدهور الأوضاع الأمنية والخدمية، مما أجبر عشرات الأسر على النزوح القسري.

تعرضت القرى للنهب، وتعطلت مصادر المياه بعد سرقة محطات الطاقة الشمسية، كما أُغلقت الأسواق وتفكك النظام الاجتماعي.

تحولت «دار الريح» إلى خط مواجهة متقدم، وأضحت قرى مثل «فضلية» و«أم أندرابة» و«الطليح» خالية أو شبه خالية من السكان. «اللوري» أصبح وسيلة النجاة الوحيدة، وسط طرق وعرة وأسعار تنوء بها الأسر.

أفق جديد

لم يكن أحد في «دار الريح» يظن أن يأتي يوم يرحل فيه الناس عن قراهم كما تقتلع الشجرة من جذرها.

كانوا يستقبلون الصباح بين الحواشات وتحت ظلال القرب، يعيشون ببساطة الماء والتراب، ويعرفون الفزع حين ينادى لحماية قطيع أو رد سارق، لا للهرب من مدافع.

لكن الحرب لم تطرق الباب، بل اقتحمته، والذين لم يقتلوا برصاصة، فروا من العطش أو من صمت الأسواق التي نهبها الغرباء.

في قلب الريح، كانت النساء يخفين الخوف في حقائب الرحيل، والرجال يخبئون الكرامة تحت غبار الطريق.

وهناك، عند آخر منعطف من طريق الصناعات، ظلت الأسئلة تتردد: من أشعل الحرب؟ ومن يدفع الثمن؟ وهل يعود الناس حين لا يعود الأمان؟

الحياد المصلوب على قارعة الطريق

لم يكن يخطر ببال سكان الشريط الريفي الممتد بين أم درمان وبارا أن يأتي عليهم يوم يجبرون فيه على مغادرة ديارهم، وفي جنح الليل، هم الذين اعتادوا أن تشرق الشمس عليهم وهم في «حواشاتهم»، بين الزراعة والرعي، المهن التي ورثوها أبًا عن جد، إلى جانب شيء من التجارة لتأمين متطلبات الحياة البسيطة، البساطة التي تشبههم، لم يكن يعكر صفو تلك الحياة سوى الخروج في «مسيرة فزع» لاستعادة ثرواتهم من «النهابة».

ومنذ اندلاع الحرب، حاول سكان دار الريح، الواقعة في الشريط الريفي الممتد بين شمال كردفان وغرب أم درمان، التزام الحياد وتجنب الانخراط في الصراع المسلح.

غير أن موقعهم الجغرافي، على امتداد طريق الصناعات الرابط بين بارا وأم درمان، جعل منطقتهم معبرًا رئيسيًا لتحركات قوات الدعم السريع، فقد استخدم الطريق لتمرير المقاتلين والإمدادات من غرب السودان نحو الخرطوم، كما شكل ممرًا للانسحاب عند تدهور الوضع العسكري في العاصمة.

لكن منذ إعلان الجيش تطهير ولاية الخرطوم من قوات الدعم السريع في مايو الماضي، يدفع سكان هذا الحزام المعروف شعبيًا بـ«دار الريح» فاتورة الحرب مضاعفة.

حرب لم يشعلوها، ولم يصغ أحد لصوتهم الرافض لها، لا صوت لهم اليوم إلا همس يتساءل: «هل من طريق يخرجنا من ظلمات الخوف والحصار إلى بعض الحياة؟»

الفزع بدل التسليح المنظم

ورغم تمسكهم بالحياد، ظلّ سكان دار الريح أوفياء لقيمهم المجتمعية التي ترفض الظلم والتعدي، فشكلوا لجانًا محلية للحماية والتدخل،

مستندين إلى تقليد راسخ يعرف في الثقافة المحلية بـ«الفزع»، وهو نظام تضامني يستدعى فيه أبناء المجتمع للدفاع عن الممتلكات أو الأرواح عند وقوع الخطر.

ورغم طرح خيار التسليح في بعض النقاشات، اختار الأهالي عدم الانجرار إلى التسلّح المنظم، ومع ذلك، أدى الاعتماد على «الفزع» في بعض الحالات إلى احتكاكات مباشرة مع المسلحين، أسفرت عن سقوط ضحايا من أبناء المنطقة.

الفرار من الأرض

عشرات الأسر غادرت قراها مؤخرًا في رحلة إلى المجهول، يقول علي يونس، أحد سكان قرية «المقة»: «لا يمكننا البقاء في الجحيم أكثر مما فعلنا. لم يعد هناك ما يُغري بالبقاء. إن لم تمت بالرصاص، فستموت عطشا.»

ويضيف في حديثه لـ«أفق جديد»: «الحصول على مياه الشرب يعتمد على الدوانكي التي تعمل بالطاقة الشمسية، وقد نهبت قوات الدعم السريع، في انسحابها من الخرطوم، محطات الطاقة، فأوقفت الآبار، ولم يعد أمامنا سوى الرحيل.»

ويستطرد يونس: «حتى المناطق التي لم تنهب بعد، لا يضمن أحد أنها لن تكون التالية، لا مكان آمن هنا، علينا أن نغادر لحماية أرواحنا.»

الفرار من الجحيم إلى جحيم آخر

البقاء في قرى مثل أم أندرابة، جبرة الشيخ، أم قرفة، فضلِية، الطليح، وأولاد جموع، أصبح كمن يختار البقاء في الجحيم، فيما مغادرتها جحيم آخر.

فقد أغلقت الحرب طريق الصناعات الرابط بين أم درمان وبارا، وحولت الرحلة من ساعتين إلى يوم كامل أو أكثر.

وندرة وسائل النقل جعلت من «اللواري» القديمة وسيلة النجاة الوحيدة، بأسعار فلكية تفوق الخمسة ملايين جنيه للرحلة، عبر طريق وعر ينتهي بالناس في مدينة «الدويم»، ومنها يواصلون إلى أم درمان.

فضيلة: القرية التي ابتلعتها الحرب

يقول الإعلامي علي الكردفاني لـ«أفق جديد»: «منطقتنا، فضلِية، لم تعد صالحة للحياة، تقع جنوب غرب بارا بنحو 18 كيلومترًا، وتبعد عن أم درمان حوالي 220 كيلومترًا، كانت ملاذًا وقت هجمات الدعم السريع ونهب الآبار، لكنها الآن خالية، ومن تبقى من سكانها إما نزح أو يستعد للمغادرة.

وأضاف: «فقدنا أبناء لنا برصاص المليشيا، التي نصبت خيمتها في قلب المنطقة.»

دار الريح» تحترق

تحوّلت «دار الريح» – الاسم المتداول في المخيلة السودانية لهذه المنطقة – إلى ساحة مواجهة مشتعلة بين الجيش وقوات الدعم السريع، التي زحفت غربًا بآلياتها وجنودها، حتى صارت صور الجحافل العسكرية مألوفة للعين.

التحولات الميدانية جعلت المنطقة خط الدفاع الأول عن بارا، ودرعًا لمنع تمدد المعارك نحو دارفور، وفق رواية الجيش.

وجود قوات الدعم السريع غير المنضبطة، والمتنافرة عرقيًا، حول المنطقة إلى حلبة صراعات داخلية بين عناصرها، وأخرى مع «الشفشافة» الذين يستغلون هشاشة الوضع الأمني، وصراعات مع الأهالي الذين يرفضون وجود المليشيا بين المدنيين.

تعرض السكان للتهجير القسري والتنكيل، مع تفشي النهب وتعطيل أسواق «أم دورور» المتنقلة، التي كانت شريان الحياة اليومي.

السماء للدرون... والأرض للغُرباء

اضطرت المليشيات لاقتحام الجملونات لإخفاء عرباتها القتالية عن طائرات الجيش المسيرة، وكان آخر استهداف لها في منطقة فضلِية، التي أُفرغت من سكانها، ومن بقي فيها اعتصم في بيته، في انتظار ما يحمله الغد.

لوري النجاة

اليوم، قرى خاوية، حواشات تنتظر من يهيئها للموسم المطير، متاجر مفتوحة على العدم، أسواق منهوبة، جنود يحملون بنادق بلا أمان، وسائق «لوري» ينهب الطريق نحو الدويم، حاملًا أسرًا وحقائب محشوة بالخوف.

وفي أحد الهواتف، تظهر رسالة من أحد «الدعامة»: «البلاد آمنة... عودوا لزراعتكم وبهائمكم.»

لكن امرأة تحتضن طفلها في قلب «اللوري» ترد: «لا... لن نعود، المكان لا يتسع لنا وللحرب معًا.»

أنقرة جناح مظلم في حرب السودان

عثمان فضل الله

ملخص

يتناول التقرير الدور التركي الخفي والمتصاعد في الحرب السودانية، حيث لا تظهر تركيا كلاعب بارز مثل الإمارات أو مصر، لكنها تنشط من وراء الكواليس، مستغلة صلاتها التاريخية والدينية وتحالفاتها مع تيارات الإسلام السياسي.

وثائق استخباراتية كشفت عن تنسيق أمني سري بين المخابرات التركية والسودانية منذ بداية الحرب، شمل تبادل معلومات ومراقبة ميدانية، كما ظهرت شبهات بوجود دعم مزدوج، حيث جرى تواصل بين شركات تركية وقيادات في قوات الدعم السريع، ما يشير إلى سعي تركيا للعب على طرفي النزاع لتعزيز نفوذها.

ترتبط تركيا منذ عهد البشير بعلاقات قوية مع الحركة الإسلامية السودانية، وبنت نفوذها في الشرق والوسط تحت غطاء العمل الإنساني، وإسطنبول باتت مركزًا للحركة الإسلامية بعد سقوط النظام، حيث نشطت كوادرها إعلاميًا واقتصاديًا بدعم تركي واضح.

أنقرة لا تخوض حرب السودان بشكل علني، لكنها فاعل عسكري واستخباراتي نشط في الظل، تتحرك تحت غطاء إنساني، وتستخدم تحالفاتها الإسلامية لتثبيت حضورها في بلد يشهد صراعًا جيوسياسيًا محتدمًا في محيط البحر الأحمر والقرن الإفريقي.

السودان، حيث ترتفع سحب الدخان من مدن كانت ذات يوم عامرة، تعج بالحياة، وضجيجها، دونما مقدمات أو بها أعملت الحرب آلتها، ففتكت بالسكان فتناثرت العائلات بين المنافي والملاجئ، الدمار لا يبدو حكرًا على الفاعلين المحليين وحدهم، فثمة أطراف بعيدة لا يُرى سلاحها في الصور، وفيما تُوجّه أصابع الاتهام غالبًا نحو الإمارات أو روسيا أو مصر كفاعلين إقليميين بارزين، تبقى تركيا في خلفية المشهد، لا لأنّها غائبة، بل لأنها اختارت العمل في الظل، مدفوعةً بأجندات معقّدة تتداخل فيها الجغرافيا بالتاريخ والدين، بالتحالفات البراغماتية، لا تدوّن صفقاتها في المحاضر الرسمية، لكنها تُدير خيوطًا دقيقة في الظلام.

على أطراف البحر الأحمر، لا تصدر أنقرة الوالغة في دماء أهل السودان بيانات عسكرية، كما أنها لا توزع الورود لكنها تخوض الحرب السودانية بصمتٍ مدروس، وبطائرات تُحلّق دون إعلان، في الوقت الذي تنشغل فيه الأنظمة الإقليمية بإعادة صياغة النفوذ في القرن الإفريقي، تُثبت تركيا أنها لا تقف على الهامش. تقول الأخبار إن خبراء عسكريون أتراك عادوا مؤخرًا إلى مدينة بورتسودان، بعد مغادرتهم المؤقتة في مايو 2025، إثر استهداف مواقعهم من قبل قوات الدعم السريع. للإشراف على تشغيل طائرات مسيّرة من طراز «تو تي بي بريقدار» و«أكينجي»، إذًا عودتهم لم تكن تقنية أو رمزية، بل إيذانًا بمرحلة جديدة من التورط العسكري في نزاع باتت فيه أنقرة طرفًا غير معلن، وشريكًا مباشرًا في المعركة، لا طرفًا داعمًا من على البعد وبالقطع لا إغاثيًا أو داعمًا إنسانيًا كما تدّعي.

طائرات عبر مالي

في منتصف يونيو، من العام الماضي تم تتبّع مسار شحنة من الطائرات المسيّرة التركية التي وصلت السودان عبر دولة مالي، بطريقة غير مباشرة، لتجنب الرقابة الدولية. الرحلات كانت مسجلة كحمولات طبية، لكن التحقيقات أثبتت – عبر سجلات الطيران وصور الأقمار الصناعية – أن الشحنة التي كانت وجهتها النهائية مطار بورتسودان وهبطت فيه كانت تحتوي على طائرات بيرقدار، مع فرق دعم فني وصلت لاحقًا عبر طائرات مدنية، وبعد أسبوعين فقط من تفريغ الحمولة، بدأت أولى العمليات الجوية الدقيقة، فيما بدا آنذاك أنه تنشيط لغرفة عمليات تركية كاملة تحت سيطرة وإشراف كتيبة البراء بن مالك، التي يجب تصنيفها اليوم قبل الغد كمجموعة إرهابية.

غطاء بورتسودان

وتؤكد مصادر من داخل بورتسودان أن عودة الخبراء الأتراك تمّت بتغطية كاملة من سلطات المدينة، وتنسيق مع قيادة الحركة الإسلامية وعدد قليل من الضباط الذين يتلقون تعليماتهم من التنظيم لا البرهان. الخبراء – وهم من العاملين السابقين في شركة «بايكار» التركية للصناعات الدفاعية – لا يشرفون على التدريب فقط، بل يديرون وفقًا لعدد من التقارير ذات المصداقية العالية من داخل غرف تحكم إلكتروني، ويحددون الأهداف بالتعاون مع ضباط سودانيين تلقوا تدريبات في أكاديمية أنقرة العسكرية منذ ما بعد 2019، بحسب تقرير نشرته صحيفة «يني شفق» في مايو 2023. المهمة لم تعد لوجستية، بل تنفيذية على الأرض، وهو ما يجعل تركيا دولة ذات دور قتالي فعلي، وإن كان دون راية مرفوعة.

فبراير 2024، نشر موقع «نورديك مونيتور» الاستقصائي، المعروف بتسريبه لوثائق استخباراتية، تحقيقًا كشف عن تعاون أمني غير معلن بين جهاز المخابرات العامة السوداني ووكالة الاستخبارات التركية، تم تسهيله عبر شبكة سرية من الوسطاء، معظمهم ينشطون بين إسطنبول

والخرطوم، ورغم أن الموقع لم يشر إلى انتماءات أولئك الوسطاء، ولكن معلوم لكل سوداني من هم أولئك الذين ينشطون بين الخرطوم وإسطنبول، وكيف تضخمت ثروات بعضهم عبر استثمارهم في الدم السوداني المسفوح.

دعم مزدوج

وبحسب الوثائق التي حصل عليها الموقع، فإن هذا التعاون شمل تبادلًا مباشرًا للمعلومات حول تحركات قوات الدعم السريع، إلى جانب استخدام تقنيات تركية متطورة في التتبع والمراقبة الميدانية. وتشير الوثائق إلى أن التنسيق الاستخباري بدأ منذ الأشهر الأولى للحرب التي اندلعت في أبريل 2023، وتطور لاحقًا ليشمل تقديم دعم لوجستي وتقني. وفي تحقيق موازٍ نُشر مطلع عام 2024 في صحيفة «واشنطن بوست» الأميركية، جرى توثيق توريد عدة طائرات مسيّرة تركية من طراز «بيرقدار تي بي 2» ، في صفقة تمت بسرية تامة عبر وزارة الدفاع. ووفقًا للتقرير، فإن شركة «بايكار» التركية المصنّعة للطائرات المسيّرة، أرسلت أيضًا فرق دعم فني إلى داخل الأراضي السودانية لتشغيل الطائرات وتدريب ضباط الجيش على استخدامها.

وأضاف التقرير أن أنقرة لم تكتفِ بدعم الجيش السوداني فقط، بل كشفت وثائق منفصلة عن تواصل جرى بين شركة تركية أخرى – يعتقد أنها تعمل واجهة لوكالة المخابرات – وبين قيادات بارزة في قوات الدعم السريع، ما يشير إلى احتمال وجود ازدواج في التعامل التركي، بهدف الحفاظ على نفوذ أمني وسياسي مزدوج داخل السودان. ورغم هذه التسريبات، نفت السلطات التركية عبر قنواتها الرسمية تقديم أي دعم عسكري مباشر لأي من أطراف الصراع في السودان. لكن مراقبين يرون أن طبيعة العلاقات الاستخباراتية لا تخضع دائمًا للبيانات الرسمية، لا سيما في مناطق النفوذ المتنازع عليها مثل البحر الأحمر والقرن الإفريقي، حيث تتداخل مصالح أنقرة مع قوى إقليمية أخرى.

قوافل بلا شفافية

لم تقتصر علاقة أنقرة بالمؤسسة العسكرية على الطائرات المسيّرة، ففي أكتوبر 2023 نشر موقع « افريكا انتليجنس» تقرير كشف عن دخول قوافل تركية إلى مناطق خاضعة لسيطرة الجيش في إقليم دارفور، وهي تحمل شعارات الوكالة التركية للتعاون والتنسيق (تيكا) وتُقدَّم على أنها مساعدات إنسانية، غير أن القوافل كانت محروسة بوحدات قتالية يُعتقد أنها تابعة لفِرق الدعم الفني التركية.

وبحسب إفادات أدلى بها موظفون في وزارة الصحة بدارفور لـ«أفق جديد»، فإن عددًا من تلك القوافل لم تخضع للتفتيش من قبل السلطات المحلية، كما أن محتوياتها لم تكن طبية بالكامل، وهو ما يعزّز الشبهات حول استخدامها لنقل معدات اتصالات وتقنيات مراقبة ميدانية لصالح الجيش.

سياق إقليمي مضطرب

يأتي هذا الانخراط التركي ضمن صراع إقليمي واسع للسيطرة على مفاتيح الجغرافيا السودانية، إذ تُتهم الإمارات بدعم قوات الدعم السريع، بينما يُنظر إلى تركيا باعتبارها الحليف الميداني للجيش، مستندة إلى إرث من العلاقات الوثيقة مع قيادات إسلامية سودانية باتت نافذة الآن.

مسارات قديمة

لم تبدأ علاقة أنقرة بالخرطوم مع الحرب الأخيرة، فمنذ عهد البشير، بنت تركيا نفوذًا واسعًا عبر بوابة «تيكا» ومؤسسة الهلال الأحمر، وتوغّلت في الشرق والوسط، مستخدمة العمل الإغاثي غطاءً للنفوذ السياسي. الاتفاق الذي وقّعه أردوغان في سواكن عام 2017، وإن جُمّد لاحقًا، لم يُمحَ من أجندة السياسة الخارجية التركية، خاصة بعد أن باتت الإمارات منافسًا مباشرًا على ميناء بورتسودان، ففي يناير 2024 وصف تقرير لمركز «سيتا» التركي سواكن بأنها «ركيزة إستراتيجية للأمن البحري التركي في البحر الأحمر»، مما يفسر تمسّك أنقرة بتحالفاتها في شرق السودان مهما تغيّرت الحكومات أو تغيرت الأوضاع.

الإخوان خلف الستار

تركيا لا تلعب دورها في السودان بمعزل عن أذرعها القديمة، وعلى رأسها تيار الإسلام السياسي، بعد سقوط نظام البشير، تحوّلت إسطنبول إلى مقر إقامة لكوادر الحركة الإسلامية، كثير منهم أعادوا تنظيم أنفسهم عبر واجهات استثمارية وجمعيات خيرية، بل فتحت لهم أنقرة الفضاء لتبث قنواتهم الفضائية، ويديرون غرفهم الإعلامية الساعية الى إشاعة الفوضى وعدم الاستقرار في البلاد.

السودان والإقليم

طاهر المعتصم

ملخص

يتناول الكاتب تحولات كبرى في خريطة النفوذ الإقليمي منذ أكتوبر 2023، مشيرًا إلى استهداف مباشر لمراكز ما يسمى بـ«المقاومة» المدعومة من إيران، بدءًا من حماس في غزة، مرورًا بحزب الله في لبنان، ثم سقوط نظام بشار الأسد في سوريا، و أن هذه التحولات أدت إلى إضعاف مراكز نفوذ إيران التقليدية في المنطقة.

في يونيو 2025، بلغ التصعيد ذروته بضربات أمريكية استهدفت منشآت نووية إيرانية، ضمن سلسلة من العمليات الاستخبارية التي اخترقت الداخل الإيراني.

السودان، يدخل عامه الثالث من الحرب، فكان حضوره في هذا المشهد عبر بيانات سياسية متناقضة، بين الخارجية السودانية وبعض الفصائل الإسلامية بقيادة علي كرتي، ما يعكس حالة التخبط واستدعاء الصراعات الإقليمية إلى الداخل السوداني.

يحذر الكاتب من الانخراط في مركز الصراع الإقليمي، داعيًا للاستفادة من نصيحة الطيب صالح بعدم المبالغة في ربط السودان بمركز الأحداث، والبقاء على هامشها قدر المستطاع.

منذ السابع من أكتوبر بعد خمسة أشهر من اندلاع حرب الخرطوم في أبريل 2023، بدأت خريطة النفوذ في الشرق الأوسط تتغير، كان الثور الأبيض حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، ودفع الشعب الفلسطيني أثمانًا فادحة ولا يزال، في نهاية يوليو 2024 تم استهداف إسماعيل هنية رئيس المكتب السياسي للحركة في العاصمة الإيرانية طهران، وتواصل موكب الاستهداف وصولًا إلى السنوار.

ثم بدأ اقتلاع حزب الله اللبناني، في سبتمبر من العام الماضي، وأستهدف السيد حسن نصرالله، ودمرت البنية التحتية لمواقع سيطرة حزب الله، أثر هذا الاستهداف على الحزب الذي تبنى المقاومة والمدعوم إيرانيًا، فقد أغلب نقاط قوته السابقة، وتشكلت حكومة لبنانية جديدة في يناير، حيث كلف رئيس الجمهورية جوزيف عون القاضي الدولي نواف سلام.

في يناير 2025 نفسه، وعلى مقربة من لبنان سقط نظام بشار الأسد البعثي، في ساعات قليلة تبخر النظام الحاكم، وهرب بشار وأسرته إلى موسكو، ليعتلي السلطة أحمد الشرع، وفي سرعة لافتة يتم توحيد السيطرة على الفصائل السورية المختلفة، وشهدنا توسع نفوذ الكيان في الأراضي السورية.

إذن ثلاث مناطق مقاومة كانت تحت تأثير الدعم الإيراني، خلال أقل من عام ونصف العام (أكتوبر 2023 إلى يناير 2025)، تم إحداث تغيير عنيف فيها، مع خسائر بشرية ومادية فادحة في غزة، التي ما زالت تحت وطأة الحصار.

وبعد أقل من ستة أشهر من الاستهداف لمراكز المقاومة الإسلامية سنية أو شيعية أو بعثية، كان استهداف إيران نفسها، ومفاعلها عبر خطط استخبارية غير مسبوقة، واختراق الجبهة الداخلية الإيرانية، استهداف لقادة عسكريين وعلماء إيرانيين، وصباح الأحد 22 يونيو الجاري، أعلن الرئيس ترامب، ضرب ثلاث مناطق «فوردو ونطنز واصفهان»، في تطور كبير لافت للنظر.

في السودان بالتزامن مع دخول حربه العام الثالث، وإطلاق خطط تغير الشرق الأوسط المتسارعة والمخيفة، أصدرت الخارجية السودانية بيان إدانة أسوة بدول الجوار، لكن أبت نفس أحد الفصائل الإسلامية السودانية بقيادة علي كرتي، إلا المزايدة على الخارجية السودانية ببيان أكثر تضامنًا ودعمًا، كأن السودان يحتاج إلى استدعاء أطراف خارجية أكثر، لتعقد المشهد أزيد من تعقيده الحالي.

آخر قولي إن التغييرات الكبيرة في السياق الإقليمي، في الاقتلاع أو تقليم الأظافر، هو إيذان بمرحلة أسوأ، وشئنا أم أبينا نحن جزء من هذا السياق، لكن نصيحة الطيب صالح تنزلت عليه شآبيب الرحمة، في ما معناه إننا في هامش هذا السياق، فلا يجب تبني نظريات مركزه.

«تمبول» تستغيث... الكوليرا في زمن الانهيار

ملخص

تعيش مدينة تمبول بشرق ولاية الجزيرة أوضاعًا صحية مأساوية بسبب تفشي وباء الكوليرا، وسط انهيار البنية الصحية وتوقف أغلب مرافق الرعاية الأساسية.

المرضى يفترشون الأرض وتحت ظلال الأشجار، يعانون من نقص الأدوية والمحاليل، وسط تحذيرات من انهيار كامل للمنظومة الصحية في مناطق النزاع.

رصدت «أفق جديد» الوضع داخل مستشفى تمبول، حيث الاكتظاظ الحاد ونقص الكوادر، فيما أكد طبيب بالمستشفى استمرار الوباء رغم وصول مساعدات تركية. أطلقت وزارة الصحة حملة تطعيم فموي، بينما دعا مؤتمر الجزيرة لإجراءات عاجلة تشمل إغلاق المدارس والحد من العدوى.

تفاقم الوباء يعكس هشاشة النظام الصحي في السودان، ويكشف الحاجة إلى تدخل عاجل لإنقاذ الأرواح، خاصة في ظل ارتفاع معدلات سوء التغذية بين الأطفال، مما يجعلهم أكثر عرضة للخطر، الكوليرا لم تعد مجرد مرض، بل أصبحت مرآة للأزمة الإنسانية الكبرى في البلاد.

بينما تعصف الحرب بأنحاء السودان وتنهار الخدمات الأساسية في معظم مناطقه، تتسلل الكوليرا كجائحة صامتة تضرب المجتمعات الهشة وتفاقم معاناة الناس.

في مدينة «تمبول» الواقعة شرق ولاية الجزيرة، لا يقتصر الخطر على صوت المدافع أو شحّ الغذاء، بل يتجسد في مشهد المرضى الممددين على الأرض وتحت ظلال الأشجار، بانتظار جرعة دواء أو محلول وريدي ينقذ حياتهم.

في ظل تراجع قدرة النظام الصحي، وتوقف معظم مرافق الرعاية، بات وباء الكوليرا يهدد بانهيار كامل للقطاع الصحي في مناطق عدة.

رصدت «أفق جديد» الأوضاع داخل مستشفى «تمبول»، حيث تكشف التفاصيل حجم الأزمة الصحية المتصاعدة، وجهود التصدي لها محليًا ودوليًا.

أوضاع مأساوية في مستشفى «تمبول»

يعيش مستشفى «تمبول» بشرق ولاية الجزيرة أوضاعًا صحية متدهورة، نتيجة تفشي وباء الكوليرا وتكدس المرضى داخل العنابر وتحت الأشجار، في ظل ندرة الأدوية وارتفاع أسعار المحاليل الوريدية.

ويخشى مراقبون من انهيار كامل للمنظومة الصحية إذا استمر الوباء في الانتشار، خاصة بعد توقف نحو 80% من مرافق الرعاية الصحية في مناطق النزاع، وتعطل ما يقارب 45% من المرافق في المناطق الأخرى.

مصادر طبية أفادت لـ«أفق جديد» بأن المستشفى يشهد أوضاعًا مأساوية بسبب نقص الطواقم الطبية والاكتظاظ الشديد، مما يستوجب تدخلًا عاجلاً من السلطات الصحية في ولاية الجزيرة.

المرضى تحت الأشجار وندرة الدواء

وخلال جولة ميدانية، رصدت «أفق جديد» معاناة المرضى والمرافقين الذين يواجهون نقصًا في أبسط مقومات الرعاية، وسط بيئة طبية هشة.

يقول المواطن عبد الله الطريفي: «وباء الكوليرا دفع مدينة تمبول والقرى المجاورة إلى حافة أزمة صحية خانقة، في ظل نقص حاد في خدمات الكهرباء والمياه»، مضيفًا أن «المرضى يفترشون الأرض داخل العنابر وتحت ظلال الأشجار».

شهادات مواطنين وتحذيرات ميدانية

من جانبها، قالت المواطنة هاجر يوسف إن انتشار الكوليرا بات واسعًا، ورغم تطمينات إدارة المستشفى بانحسار الوباء، فإن الواقع يشير إلى حاجة ملحة للمزيد من الوقت والموارد.

وأضافت: «نطالب بتوفير الأدوية والمحاليل الوريدية، فأسعارها باتت خارج متناول اليد في الصيدليات».

جهود محدودة

وفي حديث لـ«أفق جديد»، أكد طبيب بمستشفى «تمبول» – فضّل حجب اسمه لعدم تخويله بالتصريح: أن الوباء لا يزال تحت السيطرة رغم النقص الحاد في الكوادر والأدوية.

وكشف عن وصول شحنة مساعدات طبية من الحكومة التركية عبر مطار بورتسودان، تضمنت 37 طنًا من المستلزمات والمحاليل الوريدية.

أطلقت وزارة الصحة السودانية مؤخرًا حملة تطعيم فموي ضد الكوليرا، شملت جنوب الخرطوم، بتوزيع 115 ألف جرعة، مع خطط لتوسيع الحملة إلى ثلاثة ملايين جرعة لاحقًا.

بدوره، دعا «مؤتمر الجزيرة» في بيان له، السلطات الصحية والتعليمية إلى التحرك السريع لمواجهة تفشي حالات الإسهال المائي بمستشفى تمبول، بعد تسجيل 24 حالة قادمة من قرى متعددة.

وطالب البيان بتوفير الدعم الطبي اللازم، وتكثيف الترصد الوبائي، وتحديد مصادر العدوى، إضافة إلى اتخاذ إجراءات وقائية عاجلة.

كما شدد على ضرورة النظر في إغلاق المدارس بالمنطقة المتأثرة لحماية التلاميذ من خطر العدوى، داعيًا المجتمع المحلي إلى الالتزام بالنظافة الشخصية وتعقيم المنازل والمرافق العامة.

الخرطوم.. بؤرة تفشٍ وسيناريوهات كارثية

في نهاية مايو الماضي، شهدت أم درمان ومناطق أخرى بولاية الخرطوم تفشيًا مقلقًا للوباء، حيث تم تسجيل نحو 2500 إصابة في يوم واحد، بينها 500 حالة مؤكدة.

وفي 28 مايو، أعلنت منظمة «يونيسف» ارتفاع عدد الإصابات في الخرطوم من 90 إلى 815 حالة يوميًا، مشيرة إلى أن إجمالي الحالات المسجلة منذ يناير بلغ 7700 إصابة و185 وفاة.

وكشفت المنظمة الأممية حاجتها إلى 3.2 مليون دولار إضافية لدعم استجابتها الطارئة، التي تشمل مجالات الصحة والمياه والصرف الصحي والتغيير السلوكي، إلى جانب برامج تغذية منقذة للحياة

عبر 105 مراكز صحية و4 مراكز استقرار.

الهجمات على البنية التحتية تفاقم الأزمة

لفتت «يونيسف» إلى أن الهجمات على محطات الكهرباء في الخرطوم تسببت في انقطاع التيار وتعطل إمدادات المياه، ما أجبر الأهالي على استخدام مصادر ملوثة، ففاقم من معدلات الإصابة.

وقدمت المنظمة مولدًا كهربائيًا لمحطة «المنارة» بأم درمان، التي تغذي أكثر من مليون شخص في كرري وأم درمان القديمة، كما أطلقت استجابة متعددة الجوانب شملت معالجة مياه الشرب المنزلية وتوزيع مواد تعقيم وتطهير.

وأكدت «يونيسف» أن النزاع القائم أدى إلى نزوح ثلاثة ملايين شخص من الخرطوم، عاد منهم 34 ألفًا فقط منذ بداية العام، معظمهم إلى مناطق مدمرة تفتقر إلى الخدمات الأساسية.

وأشارت المنظمة إلى أن مليون طفل يعيشون في مناطق متضررة بولاية الخرطوم، ويواجه 33% من الأطفال في جبل أولياء والخرطوم خطر المجاعة، وسط معاناة أكثر من 307 ألف طفل من سوء التغذية الحاد، ما يجعلهم عرضة لخطر الموت عند الإصابة بالكوليرا أو الإسهال.

تطعيمات بالملايين.. والأمل لا يزال قائمًا

منذ 2023، قدمت المنظمة أكثر من 13.7 مليون جرعة من لقاحات الكوليرا الفموية، بينها 1.6 مليون جرعة هذا العام فقط، مع خطط لتوفير 3 ملايين جرعة إضافية بنهاية الشهر الجاري.

تفاقم أزمة الكوليرا في السودان يعكس هشاشة المنظومة الصحية، ويكشف عن حجم التحديات التي تواجه السكان في ظل النزاع وانهيار البنى التحتية.

في «تمبول» كما في الخرطوم، الكوليرا ليست مجرد مرض، بل مرآة لوضع إنساني حرج يحتاج إلى تدخل عاجل قبل أن يتحول إلى كارثة شاملة.

حرب الشرق الأوسط.. والسودان!

وائل محجوب

ملخص

يرى الكاتب أن اندلاع الحرب بين إسرائيل وإيران سيؤدي إلى تراجع الاهتمام الإقليمي والدولي بالملف السوداني، إذ بات التركيز منصبًا على تطورات الحرب ومآلاتها المحتملة سياسيًا وعسكريًا.

في المقابل، أصبحت الحرب السودانية منسية، وتوقفت الجهود التفاوضية منذ أغسطس الماضي بجنيف، في ظل تصعيد مستمر وارتكاب فظائع من كل الأطراف.

يشير المقال إلى تحولات ميدانية مهمّة، أبرزها استعادة القوات المسلحة السيطرة على الخرطوم، وتراجع قوات الدعم السريع إلى دارفور وكردفان، ومحاولة كل طرف استثمار مكاسبه عبر ترتيبات سياسية متعثرة، سواء في بورتسودان أو عبر تحالف «تأسيس».

مع الوصول إلى مرحلة «اللا سلم واللا حرب»، أصبحت المواجهات محدودة وتكتيكية بانتظار الخريف، بينما تظل مآلات الصراع معلقة على ما ستفرزه حرب الشرق الأوسط من واقع جديد.

● مع اندلاع الحرب بين إسرائيل وإيران فإن الملف السوداني سيشهد تراجعًا إقليميًا ودوليًا أكبر مما كان حادث قبلها، فقد فرضت وقائع هذا التصعيد العسكري بالغ الخطورة، الذي يستهدف المنشآت العسكرية والنووية في البلدين، ضمن استهدافه لمختلف مراكز البنيات التحتية، حالة قلق كبيرة من مآلاته الكارثية في حال نجاحه في تحقيق أهدافه.

● وقد حازت هذه التطورات كامل الاهتمام الإقليمي والدولي، وتترقب مختلف الجهات المسار الذي ستمضي عليه هذه الحرب، وما ستقود إليه من اصطفافات حال استمرارها، وما سينتج عنها من واقع جديد، أيًا كانت السيناريوهات التي ستنتهي عليها، سواء انتهت بفوز طرف وهزيمة الآخر، أو انتهت على مائدة التفاوض، والكيفية التي ستنتهي عليها، بما يعني وضعية كل طرف وحجم الدمار والخراب المادي والسياسي والدبلوماسي الذي سيطاله، وينعكس على حلفائه ومسانديه.

● وللحق فإن حرب السودان قد صارت نسيًا منسيًا، حيث توقفت المبادرات الإقليمية والدولية، منذ آخر محاولة تمت لجمع الطرفين على مائدة التفاوض لبحث العمليات الإنسانية في جنيف أغسطس من العام الماضي، التي تمت مقاطعتها من قبل القوات المسلحة، وإنْ قبلت بفتح المسارات الإنسانية الحدودية كتفاعل مع محادثاتها.

● ومنذ ذلك التاريخ انفتح الباب على مصراعيه للتصعيد العسكري بلا توقف، وارتفعت وتيرة جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية من قبل كل أطراف الحرب، وتعدلت وتبدلت موازين القوى على الأرض بعد استرداد القوات المسلحة والحركات والمليشيات المسلحة الحليفة لها للخرطوم، وانسحاب قوات الدعم السريع إلى تخوم كردفان وولايات دارفور، وهو تراجع سعت للالتفاف عليه سياسيًا عبر تحالفها السياسي «تأسيس»، وأحاديث قادة التحالف المتكررة عن تشكيل حكومة موازية لم تتحقق، بينما اتجهت القوات المسلحة وحكومة بورتسودان إلى تشكيل حكومة أوكلت أمرها لرئيس الوزراء المعين د. كامل ادريس، بعدما أدخلت تعديلات جوهرية على الوثيقة الدستورية منحت مزيدًا من السلطات لمجلس السيادة ورئيسه، على حساب منصب رئيس الوزراء وما منحته له الوثيقة من قبل من صلاحيات.

● لقد دخلت الحرب في السودانية مرحلة اللا سلم ولا حرب، وهي النقطة الحرجة، التي لا يكون فيها للانتصار العسكري أثر سياسي، بعدما حقق كل طرف مبتغاه من وراء العمليات العسكرية، ووضع يده على كامل مناطق النفوذ التي تتيح له هامش المناورة الذي يريده، كما أن إعادة التعبئة السياسية والعسكرية، والتحضيرات اللوجستية، تتطلب وقتًا وجهدًا ودعمًا ماليًا ضخمًا، والأرجح أنه ستكون هناك مناورات عسكرية محدودة، وهجمات بالطيران والمسيرات، تستهدف مراكز القوى لدى كل طرف، والمنشآت ومراكز الخدمات، قبل حلول فصل الخريف، الذي سيعطل العمليات في مناطق واسعة من البلاد، مما يعني أن حرب السودان، ستنتظر هي الأخرى تداعيات ما ستسفر عنه حرب الشرق الأوسط، وعندها سيكون لكل حدث حديث.

العدالة على محك التاريخ: قراءة فكرية في جدلية الحوكمة وسيادة القانون في السودان

محمد عمر شمينا

ملخص

في ظل الانهيار والانقسام الذي يعيشه السودان، يتحول سؤال القانون من نقاش نظري إلى جوهر الصراع حول الدولة والعدالة، في هذا السياق يتناول المقال تقرير «جدلية الحوكمة والعدالة» الصادر عن مركز «فِكرة» بوصفه محاولة لإعادة التفكير في مفهوم سيادة القانون، لا كمجرد إطار مؤسسي بل كمشروع تحرري مرتبط بإعادة بناء الدولة السودانية.

يركز على التوتر البنيوي بين الحوكمة التي تسعى للاستقرار، والعدالة التي تطالب بالمساءلة، مبرزًا كيف أن سيادة القانون ليست مفهوماً موحدًا، بل تتعدد مقارباتها بين المؤسسي، والفقهي، والغائي. ويطرح التقرير التعدد القانوني في السودان (الشريعة، العرف، القانون العام) كتحدٍ بنيوي يتطلب وعيًا سياسيًا وأخلاقيًا أكثر من كونه مسألة تقنية.

يحذر من «تفريغ سيادة القانون من معناها»، حين تتحول المؤسسات إلى قشور بلا محتوى عدلي حقيقي، ويقارن التجربة السودانية بتجارب دول مثل جنوب إفريقيا ورواندا، حيث ارتبط القانون بتحول ثقافي واجتماعي لا مؤسسي فقط.

ويخلص المقال إلى أن العدالة في السودان لا يمكن أن تتحقق بدون نقاش وطني عميق يعيد تعريف المفاهيم الأساسية: العدالة، المواطنة، السلطة، وهوية الدولة. فسيادة القانون ليست منتجًا قانونيًا بحتًا، بل مشروع ثقافي وأخلاقي، ومتى ما غابت العدالة كقيمة مجتمعية حيّة، فإن القانون يفقد روحه حتى وإن توفرت هياكله.

في لحظة سودانية تتسم بالدمار والانقسام، لم يعد سؤال القانون ترفًا فكريًا، بل أصبح جوهر الصراع حول من يملك الحق في إعادة بناء الدولة، ومن يملك القدرة على إعادة تعريف العدالة. ليس القانون، في تجربتنا السودانية، أداة محايدة أو وسيطًا عادلًا فحسب؛ بل كثيرًا ما كان تجليًا للقوة، وذراعًا للهيمنة، سواء في يد الاستعمار أو في يد من ورثوه من نخب ما بعد الاستقلال.

من هذا المنطلق، قرأت تقرير "جدلية الحوكمة والعدالة: تصور وتطبيق سيادة حكم القانون في السودان" الصادر عن فِكرة للدراسات والتنمية، لا كمجرد وثيقة تحليلية، بل كمحاولة جادة لإعادة التفكير في أساسيات مشروع الدولة السودانية. التقرير لا يكتفي بالتشخيص المؤسسي، بل يذهب بعيدًا في مساءلة البنى النظرية والرمزية التي قام عليها القانون في السودان.

بين الحوكمة والعدالة: تفكيك الجدلية:

ينطلق التقرير من فرضية مركزية، مفادها أن العلاقة بين الحوكمة والعدالة ليست علاقة توافق دائم، بل علاقة توتر مشروع: فالحوكمة تسعى إلى الاستقرار، بينما العدالة لا سيما العدالة الانتقالية تسعى إلى المساءلة. وبين الاستقرار والمساءلة كثيرًا ما تتم التضحية بالأخيرة على مذبح الأولى.

التقرير يتعامل مع سيادة حكم القانون ليس كمعطى مؤسسي فقط، بل كمفهوم إشكالي متعدد الطبقات. يعرض مقاربات مختلفة لفهم هذا المفهوم:

مقاربة غائية ترى القانون وسيلة لتحقيق المساواة والعدالة وحقوق الإنسان،

ومقاربة مؤسسية تركز على وجود الهياكل التنظيمية،

وأخرى فقهية تسعى لضبط القواعد وتحديد آليات الإنفاذ.

لكن السؤال الجوهري الذي ظل يلازمني وأنا أقرأ هو: هل هذه النماذج كافية لتأسيس عدالة في بلد يعاني من إرث مركّب من العنف والقهر والتشظي؟ وهل نملك ترف الحديث عن مؤسسات دون أن نعيد طرح سؤال: ما العدالة؟ ولمن؟ وبأي أدوات؟

يركز التقرير على التعدد القانوني في السودان، بوصفه إحدى أكبر التحديات أمام سيادة حكم القانون: حيث تتجاور الشريعة، والعرف، والقانون العام، دون أن تتكامل فعليًا أو تُخضع لمرجعية موحّدة. هذه التعددية لا تُطرح في التقرير كعقبة تقنية، بل كواقع مركّب يتطلب وعيًا سياسيًا وأخلاقيًا، لا فقط إصلاحًا مؤسسيًا.

ينبه التقرير أيضًا إلى خطورة ما يسميه بـ (تفريغ سيادة حكم القانون من محتواها)، حين تتحول إلى مجرد مؤشرات أو مؤسسات شكلية لا تؤدي فعليًا إلى نتائج عادلة. وهذا، برأيي، هو ما يجعل بعض الخطابات الدولية حول بناء الدولة في السودان تبدو مبتورة أو حتى مخادعة: إذ يمكن للمؤسسة أن توجد، وللقانون أن يُطبّق، ومع ذلك يبقى الظلم مستمرًا إن لم تتغيّر البنية الرمزية للسلطة والعلاقات الاجتماعية.

هنا أجد نفسي مجبرًا على طرح سؤال يتجاوز التقرير:

هل يمكن استخدام أدوات الماضي لبناء مستقبل مختلف؟

لقد وُظّف القانون في السودان، تاريخيًا، لتعزيز الهيمنة: في يد الاستعمار البريطاني، وفي يد دولة ما بعد الاستقلال، ثم في يد النظم الأيديولوجية التي مزجت بين العقيدة والقانون والقوة. والنتيجة كانت أن العدالة ظلّت دومًا معلّقة، إما باسم "الشرعية"، أو "السيادة"، أو "الحفاظ على النظام".

إن ما يحاوله التقرير، كما أفهمه، هو التمييز بين القانون بوصفه إطارًا قانونيًا مجردًا، وبين سيادة القانون بوصفها مشروعًا تحرريًا وعدالياً. وهذا فارق جوهري. فالأول قد يُخدم بالبيروقراطية، أما الثاني فلا يتحقق إلا بنقاش وطني جذري حول معنى العدالة، والسلطة، والمواطنة، وحقوق الضحايا، ومكانة القانون نفسه.

وأقولها بوضوح: لا توجد عدالة انتقالية حقيقية دون إعادة بناء الذاكرة الجمعية. لا يكفي أن نُنشئ محاكم، بل علينا أن نُعيد الاعتبار للفكرة التي من أجلها يُحاكَم المجرم وتُرد الحقوق للضحايا: فكرة أن القانون ليس حياديًا، بل يجب أن ينحاز لا للفئة أو العقيدة، بل للحق.

حين نُقارن الحالة السودانية بتجارب أخرى مثل رواندا أو جنوب إفريقيا، نلاحظ أن التحوّل نحو سيادة القانون لم يكن مجرد مسألة إصلاح مؤسساتي، بل كان مشروعًا ثقافيًا ومجتمعيًا متكاملًا. في جنوب إفريقيا، لم يكن الدستور وحده هو ما حرر البلاد من الأبارتايد، بل النقاش العميق حول أي عدالة نريد؟ ومن يُعرّف الحقيقة؟ وفي رواندا، جرى توسيع نطاق العدالة لتشمل آليات محلية ومجتمعية (كالغاتشاتشا) أعادت للضحايا صوتهم وهويتهم.

السودان، للأسف، لم يُجرِ هذا الحوار بعد. ما

زالت النخب تتعامل مع العدالة كملف سياسي أو قانوني منفصل عن التجربة الحية للمجتمعات. ويبدو أن القطيعة التاريخية بين القانون الرسمي والقانون المجتمعي (العرفي، الثقافي، الأخلاقي) تتعمّق مع الزمن، لا العكس.

إن سيادة القانون الحقيقية في السودان لن تولد من تقارير أو مشاريع دعم خارجي فقط، بل من إعادة تأسيس أخلاقية للمجتمع القانوني والسياسي. وهذا ما يجعلني أقدّر التقرير حين يتحدث عن (التحوّل من دولة القانون إلى دولة حكم القانون)، لكنه يظل محتاجًا، برأيي، إلى إلحاح أكبر على البُعد الرمزي والوجداني للقانون، لا فقط المؤسسي.

فالحرية ليست نتيجة تلقائية لتطبيق القانون، بل هي شرط سابق له. لا معنى لسيادة حكم القانون إذا لم تكن هناك مواطنة قائمة على الندية، وهوية وطنية جامعة، ونخبة سياسية ترى نفسها خادمة للمجتمع لا وصيّة عليه.

إن قراءة تقرير (جدلية الحوكمة والعدالة) في هذا السياق ليست تمرينًا نقديًا فقط، بل مسؤولية أخلاقية وفكرية. لأنه يعيد تذكيرنا بأن بناء الدولة ليس فقط شأنًا هندسيًا أو مؤسسيًا، بل هو فعل ثقافي بامتياز، يقوم على إعادة تعريف العلاقة بين السلطة، والقانون، والعدالة.

وإنني أؤمن أن سيادة حكم القانون في السودان ستبقى وهمًا، ما لم تصبح العدالة قيمة نعيشها قبل أن نُشرّعها، ونسعى إليها باعتبارها مشروعًا تحرريًا قبل أن تكون أداة ضبط أو حوكمة.

أخيراً

قد لا يُغيّر هذا المقال الواقع، لكن ربما يُسهم في خلق مساحة للتفكير خارج القوالب، وداخل الحلم السوداني الذي لم يُولد بعد.

الفرقة 201... عقول الخوارزميات في بزات عسكرية

ملخص

في تحوّل لافت، أنشأ الجيش الأمريكي وحدة جديدة تُعرف بـ«الفرقة 201 – فيلق الابتكار التنفيذي»، تضم أربعة من كبار رواد التكنولوجيا من شركات كبرى مثل Palantir وMeta وOpenAI. هؤلاء لم ينضموا للجيش بأسلحة تقليدية، بل بخبراتهم في الذكاء الاصطناعي والواقع المعزز والحوسبة السحابية، بهدف تحويل الجيش إلى آلة قتالية «أكثر فتكًا وذكاءً».

تأتي هذه الخطوة ضمن «مبادرة التحول العسكري»، الهادفة لردم الفجوة بين الأبحاث المدنية والاحتياجات العسكرية، حيث سيعمل هؤلاء الخبراء بدوام جزئي داخل المؤسسة العسكرية، لتطوير حلول ميدانية متقدمة تشمل استخدام الخوارزميات في الاستهداف، والروبوتات، والطائرات دون طيار.

هذا التداخل غير المسبوق بين وادي السيليكون والجيش أثار جدلًا أخلاقيًا واسعًا، وسط تحذيرات من تضارب المصالح، وانهيار استقلالية البحث العلمي، وتآكل الخصوصية، خاصة بعد قرارات أمريكية بتوسيع الرقابة على خلفيات طالبي التأشيرات الرقمية.

يعكس هذا التحول في جوهره سعي الولايات المتحدة نحو نمط جديد من الهيمنة يعتمد على «الخوارزميات الفتاكة»، ويطرح أسئلة جوهرية حول مستقبل الحرب، والحرية، وطبيعة الدولة الحديثة، ما لم يُواجه بنقاش علني ورقابة مدنية واضحة.

هندسة جديدة للجيش

في لحظة بدت وكأنها مأخوذة من سيناريو لفيلم مستقبلي، أدى أربعة من كبار رواد التكنولوجيا في العالم القسم العسكري ليصبحوا جزءًا من جيش الاحتياط الأمريكي. لكنهم لم يحملوا البنادق، بل اصطحبوا معهم أدوات الذكاء الاصطناعي، وخبرات الواقع الافتراضي، ورؤية تكنولوجية كانت حتى الأمس القريب حكرًا على مختبرات وادي السيليكون. الاسم الرسمي لهذا التشكيل الجديد هو «الفرقة 201 – فيلق الابتكار التنفيذي»، لكنه في جوهره تجسيد لفكرة بسيطة وخطيرة في آن معًا: تحويل الجيش الأمريكي إلى آلة فتاكة، أكثر ذكاءً ومرونة، بقيادة العقول التي كانت تصنع مستقبل العالم من خلف شاشات الحواسيب.

شيام سانكار من شركة Palantir، أندرو بوسورث من Meta، كيفن ويل من OpenAI، وبوب ماكجرو من Thinking Machines Lab—هؤلاء لم يعودوا مجرد مسؤولين تنفيذيين، بل أصبحوا رسميًا جزءًا من مؤسسة عسكرية تسعى لتغيير قواعد اللعبة. لا يتعلق الأمر هنا بتقديم نصائح من خلف المكاتب، بل بالمشاركة في بناء وحدات قتالية تعتمد على الخوارزميات، الروبوتات، والطائرات دون طيار، لتحويل كل اختراق تقني إلى سلاح يعمل بكفاءة في ساحات المعارك الحديثة.

الفتك الذكي

منذ سنوات فقط، كانت العلاقة بين البنتاغون ووادي السيليكون متوترة، إن لم تكن متصدعة بالكامل. فمشروع «مايفن» للذكاء الاصطناعي الذي أطلقه البنتاغون عام 2018 واجه مقاومة شديدة من مهندسي قوقل الذين رفضوا استخدام تقنياتهم في العمليات العسكرية. أما اليوم، فقد تغيّر المشهد بالكامل. أصبحت الجبهة التكنولوجية جزءًا لا يتجزأ من العقيدة العسكرية الأمريكية. الفجوة التي كانت تفصل بين المبرمج والضابط العسكري تتقلص يومًا بعد يوم، وها هي تُردم رسميًا بوحدة مبتكرة شعارها: «الفتك الذكي.»

المبادرة الجديدة تأتي ضمن «مبادرة التحول العسكري» التي أطلقها البنتاغون لتقليص الفجوة بين الأبحاث المدنية والواقع الميداني، وتهدف إلى إعادة تشكيل بنية الجيش، ليغدو «أكثر فتكًا وذكاءً ومرونة» كما ورد في الوثائق الرسمية. لكن الملفت في هذه المبادرة ليس فقط طموحها التقني، بل الأسماء التي وُضعت في صميم تنفيذها، أسماء لعبت دورًا مركزيًا في صياغة حاضر ومستقبل الذكاء الاصطناعي عالميًا.

نُخبة بزّات رقمية

أسماء كبرى مثل شيام سانكار، كبير مسؤولي التكنولوجيا في شركة Palantir، أندرو بوسورث من Meta، كيفن ويل من OpenAI، وبوب ماكجرو، أحد العقول المؤسسة في مجال أبحاث الذكاء الاصطناعي، لم تعُد جزءًا من مشهد وادي السيليكون فحسب، بل أصبحت الآن ضمن منظومة الجيش الأمريكي، وستعمل بدوام جزئي على تطوير حلول تقنية مخصصة للمؤسسة العسكرية. هؤلاء لا يُعاملون كمستشارين خارجيين، بل كأعضاء فعليين في هيكل القوة، وهي نقطة تُشكل سابقة في تاريخ العلاقة بين الجيش والقطاع الخاص.

الفرقة 201 ليست مجرد وحدة تقنية. إنها مساحة مرنة لإنتاج الحلول الميدانية، تستثمر مهارات روّاد التكنولوجيا في مشاريع حساسة تتراوح بين دمج أنظمة الذكاء الاصطناعي في العمليات القتالية، وتطوير أدوات للرؤية والاستهداف عبر الواقع المعزز، وصولًا إلى تصميم شبكات تواصل ميدانية تعتمد على البنية السحابية والتحليل الفوري للبيانات.

جدل أخلاقي متصاعد

رغم الأصداء الإيجابية التي رافقت الإعلان، لم تغب التحذيرات. فقد أبدى العديد من المراقبين قلقهم من أن هذا الانفتاح المفرط على وادي السيليكون قد يؤدي إلى تضارب مصالح واضح. شركات مثل Palantir لديها عقود ضخمة مع الجيش الأمريكي، وشركات أخرى مثل Meta وOpenAI تُعرف بارتباطاتها بسياسات الخصوصية والتأثير على الرأي العام، فهل يمكن لمثل هذه الكيانات أن تنخرط في مؤسسة عسكرية دون التأثير على قراراتها؟ وهل يُمكن فصل أهداف الشركة عن أجندة الدولة العميقة؟

مراكز بحث مثل «راند» و«كارنيغي» أطلقت تحذيرات مبكرة من هذا النوع من التداخل، مشيرة إلى أن عسكرة الابتكار المدني قد تؤدي إلى عواقب طويلة المدى، ليس فقط على الجيش، بل على طبيعة الأبحاث نفسها، التي قد تفقد استقلالها الأكاديمي لصالح متطلبات السوق العسكرية.

قُدسية الخصوصية تتآكل

هذا التحول داخل المؤسسة الدفاعية الأمريكية يتقاطع مع تغيّرات موازية في السياسات الداخلية، خصوصًا فيما يتعلق بالتأشيرات والرقابة على الأفراد. ففي خطوة مقلقة، أعلنت وزارة الخارجية الأمريكية عن توسيع إجراءات فحص طلبات التأشيرة، لتشمل مراجعة الحسابات الشخصية على وسائل التواصل الاجتماعي. الإجراء يشمل طلاب الدراسات العليا والباحثين الأجانب، وهو ما فُسّر على نطاق واسع بأنه محاولة لضبط ما تسميه واشنطن «مخاطر الأمن القومي الرقمي».

الرسالة واضحة: من يقترب من حدود الولايات المتحدة، لا يُطلب منه فقط كشف أهدافه الأكاديمية أو المهنية، بل أيضًا نواياه الرقمية، وخلفيته الفكرية، وحتى طبيعة تفاعلاته الافتراضية. إنها رقابة مسبقة، تستبق الفعل بالنظر في المحتوى الشخصي، وتجعل من «النية» شرطًا للأهلية، وهو ما يُثير قلقًا متصاعدًا في الأوساط الأكاديمية والحقوقية.

الهيمنة بخوارزمية

في عمق هذا المشهد، تبدو الولايات المتحدة كمن يصوغ نموذجًا جديدًا للهيمنة، لا يعتمد على السلاح التقليدي وحده، بل على التفوق الخوارزمي. الجيش هنا لا يتخلى عن الدبابة، لكنه يعيد تصميمها لتعمل في بيئة بيانات، يتخذ القرار فيها في أجزاء من الثانية، بناءً على نماذج تنبؤية وتكامل آني مع أدوات الذكاء الاصطناعي.

لكن حين تُصبح حدود التقدم العلمي غير مرئية، وتُمحى الفوارق بين الباحث والجندي، وبين المنصة الاجتماعية ومنصة إطلاق الطائرات دون طيار، فإن العالم يدخل مرحلة جديدة تمامًا، مرحلة قد تُغيّر شكل الحرب، وأيضًا شكل السياسة، والخصوصية، وحتى المعنى البسيط للحرية الفردية.

مستقبل مضطرب

الفرقة 201 لا تمثل فقط طموحًا استراتيجيا نحو «جيش المستقبل»، بل هي انعكاس لتحوّل أعمق في مفهوم الدولة، حيث تتداخل السلطة مع الابتكار، وتصبح العقول التقنية جزءًا من صناعة القرار السيادي.

لكن إذا لم تُرافق هذه التحولات بنقاش علني، ورقابة مدنية، وإجابات صريحة عن الأسئلة الأخلاقية والسياسية، فإن الجيش قد يتحول من مؤسسة وطنية إلى كيان تكنولوجي عابر للقطاعات، ومن خادم للأمن القومي إلى متحكّم خفي في شكل المجتمع نفسه.

كتاباتي: عن أهمية المعرفة

عثمان يوسف خليل

ملخص

في ظل واقع الحرب وضيق الوقت، يدافع الكاتب عن أهمية القراءة والمعرفة كأدوات للبقاء الإنساني والتطور العقلي، معتبرًا الكتب «ثروة مخبوءة وميراث الأجيال» كما وصفها هنري ديفيد ثورو، مؤكدا أن المعرفة توسّع الأفق، وتُعزز التفكير النقدي، وتربط الماضي بالحاضر، وتمنح الأمل رغم قسوة الظروف.

يستشهد الكاتب بقصة ضابط أمريكي في الحرب العالمية الثانية استغل لحظات الانتظار للقراءة، ليبرز أن القراءة ممكنة في أصعب الظروف إذا توفرت الإرادة. ويقدّم نصائح عملية لتكوين عادة القراءة، مثل وضع الكتب في متناول اليد، واستثمار أوقات الانتظار، وتجنب المشتتات.

يوضح شروط القراءة الفعالة، مثل البيئة الهادئة، التغذية المتوازنة، ووضعية الجلوس الصحيحة، مشيرًا إلى أن الإرهاق والتوتر والضوضاء تعيق الفهم والاستيعاب، ويحث على تنويع الكتب واتباع نظام مرن يتوافق مع الحالة النفسية للقارئ.

القراءة ليست ترفًا بل ضرورة، والإرادة والتنظيم كفيلان بتمكين أي شخص، مهما كانت انشغالاته، من قراءة 20 كتابًا سنويًا باستغلال 15 دقيقة يوميًا.

«الكتب ثروة مخبوءة، وميراث الأجيال والشعوب»
— هنري ديفيد ثورو

مع إيقاع الحياة المتسارع والمشحون بويلات الحروب يجد الإنسان نفسه في حالة من عدم القدرة على التفكير، والتفكير المنطقي في تخطيط حياته بشكل طبيعي أو غير منطقي.. وقد يأتي من يسألنا (قراية شنو مع الوجع الحاصل ده)، السؤال قد يبدو منطقياً لشخص مثقف وقارئ أما الإنسان البسيط الذي طحنته هذه الحرب فلن يلقى له بالاً.. ولكي نرى نتائج ما حاولنا استنتاجه يلا بنا نشوف الحاصل..

أهمية ومفهوم المعرفة:

من المعلوم للجميع أن المعرفة هي أساس التقدم الفردي والمجتمعي، فهي بلا شك تعمل على توّسع آفاق الإنسان، وتعزيز قدرته على التفكير النقدي، وتمنحه الأدوات لفهم العالم الذي يعيش فيه وتعمل على تحسين ظروف حياته. أضف إلى ذلك أنها تُعتبر جسرًا بين الماضي والحاضر، حيث تُحفظ تجارب الأجيال السابقة في الكتب الورقية او تلك التي عملت التكنولوجيا على اكتشافها لتصبح مصدر إلهام وتعلّم للأجيال اللاحقة. وقد عمدنا أن نشير إلى نظرية هنري ديفيد لتروا أننا قدمناها لنلتمس منها الحكمة التي قالها عن أهمية الكتب، ووصفها بأنها ثروة مخبوءة وميراث لكل الأجيال لنعزز ما أشرنا إليه أعلاه.

أمثلة على الإقبال على القراءة:

هناك قصة الضابط الأمريكي خلال الحرب العالمية الثانية تُظهر كيف يمكن استغلال اللحظات الضائعة في القراءة، مما يُتراكم ليكون ثروة معرفية هائلة. فبدلًا من إضاعة الوقت في الانتظار أو الأحاديث غير المفيدة، حوّل هذا الضابط كل دقيقة فراغ إلى فرصة للتعلّم. وهذا يدل على أن:

- القراءة عادة يمكن تنميتها، حتى في أصعب الظروف.
- الوقت الضائع كنزٌ مهدر إذا لم يُستغل في القراءة.
- الإرادة هي العامل الحاسم؛ فبوجود الرغبة، يصبح من السهل إيجاد وقت للقراءة.

نصائح عملية لتعزيز عادة القراءة:

1. اجعل الكتب في متناول يدك في كل مكان: في الجيب، بجانب السرير، في الحمام، أو حتى في غرفة الطعام.
2. استغل فترات الانتظار القصيرة.
(كالوقوف في الطابور، انتظار المواصلات، زيارة الطبيب).
3. تجنب المشتتات مثل الأحاديث الجانبية غير المفيدة أثناء التنقل.

كيف تقرأ بشكل فعّال؟

كما ذكر الكاتب، فإن القراءة تحتاج إلى ظروف مثالية لتحقيق أقصى استفادة، ومن أهم العوامل:

العادات السيئة التي تُعيق القراءة:

- المعدة الخالية أو الممتلئة جدًا: الأفضل تناول وجبة خفيفة (مثل الفاكهة) قبل القراءة:
- الإرهاق الجسدي: القراءة تتطلب تركيزًا يشبه الطاقة المبذولة في الرياضة الخفيفة، لذا يُفضل المشي قليلًا لتنشيط الدورة الدموية قبل البدء.
- التوتر أو القلق: يحتاج العقل إلى الهدوء للاستيعاب، لذا يُفضل حل المشكلات المسببة للقلق قبل القراءة.
- الضوضاء أو المقاطعات: البيئة الهادئة ضرورية، لكن المبالغة في توفير الراحة (مثل قصة السيدة الثرية) قد تؤدي إلى الخمول!

العادات الجيدة للقراءة المُثمرة:

- *الجلوس بوضعية صحيحة: ظهر مستقيم، كتاب على بُعد 40 سم، وحافته العليا بمستوى العينين.
- إضاءة مناسبة: الضوء يجب أن يأتي من الخلف باتجاه الكتف (اليسار لليمنين والعكس).
- تهوية جيدة ودرجة حرارة معتدلة (حوالي 20°م) لضمان تركيز أفضل.
- نويع الكتب المتاحة لتجنب الملل، والانتقال بينها حسب الحالة المزاجية.

الخلاصة:

القراءة يا سادتي ليست ترفًا، بل ضرورة لتنمية العقل والروح. والمفتاح هو الإرادة والتنظيم، فحتى المشغولون يمكنهم قراءة 20 كتابًا سنويًا لو استغلوا 15 دقيقة يوميًا. كما أن القراءة الفعّالة تتطلب وعيًا بالعوامل المحيطة (الجسدية، النفسية، البيئية) لتحقيق المتعة والفائدة معًا.

ملايين الريالات في مهب التجاوزات..
تفاصيل فساد منظم باسم الشعائر

ملخص

الحج السوداني شعيرة تُختطف باسم الفريضة، ما يكشفه هذا التقرير لا يمثل مجرد خلل إداري، بل يعكس فسادًا ممنهجًا طال واحدة من أعظم الشعائر الدينية، وأثمن أحلام المواطن السوداني البسيط.

تتكرر معاناة الحجاج السودانيين في كل عام بسبب سوء التنظيم وفساد بعثة الحج، في ظل غياب المسألة، تلاعب بأسعار الهدي إلى صفقات نقل مشبوهة وسكن غير إنساني، تتراكم التجاوزات في كل التفاصيل،

أن الحج ليس صفقة، ولا منصة للارتزاق باسم الإيمان، وما يحدث من استغلال مالي ومعنوي للحجاج، في ظل صمت رسمي وتهرب من المسؤولية، يستدعي مساءلة عاجلة، لا تكتفي بإعفاءات شكلية، بل تمتد إلى استرداد الحقوق، ومعاقبة المتورطين.

إن إنقاذ ملف الحج من قبضة الفساد، ليس ترفًا إداريًا، بل واجبٌ أخلاقي وإنساني وديني، أمام التكرار السنوي لنفس المخالفات، و تبرز ضرورة فتح تحقيق عاجل وعلني في ملف الحج السوداني، واسترداد الأموال العامة، وصون حرمة الشعائر من الاستغلال.

وقـائــع

الهدي

720 ريال سعودي: المبلغ الذي جُمع من كل حاج.
420 ريال سعودي: تكلفة تنفيذ الهدي مع الوكيل.
300 ريال سعودي: الفارق لكل حاج.
12،000 حاج: عدد الحجاج السودانيين ا لتقر يبي .
3.6 مليون ريال سعودي: قيمة التلاعب التقديرية في ملف الهدي.
النقل

لم تُذكر أرقام مباشرة عن قيمة العقود، لكن وُصف التعاقد بأنه «يتجاوز السوق بأضعاف».
شركات بحرية رخيصة استُخدمت رغم سوء السمعة.
السكن

خيمة في منى مساحتها 6 أمتار عرض × 80 مترًا طول = 480 مترًا مربعًا.
عدد الحجاج داخل الخيمة: 350 حاجًا.
عدد الحجاج في مخيم رقم 703: 4،000 حاج.
عدد دورات المياه: 10 للرجال + 10 للنساء = 20 دورة مياه فقط.
التكلفة المدفوعة للحج: 19،000 ريال سعودي لكل حاج.
فندق مكة يبعد 8 كيلومترات عن الحرم.
الطوابير أمام المصاعد في المدينة: ساعات (حسب الشهادات).
الإعاشة

55 ريالاً: التكلفة الرسمية لكل وجبة.
25 ريالاً: السعر الفعلي المدفوع للمورد.
30 ريالاً: فرق يُفترض أنه ذهب لشبكة الفساد.
تقديرات غير رسمية:
التجاوزات في ملف الإعاشة والسكن والنقل قد تتجاوز 27 مليون ريال سعودي.
الفساد والتجاوزات

تقارير المراجع العام:
وثّقت المخالفات في الأعوام 2017، 2018، 2019.
300،000 ريال سعودي: محاولة رشوة تلقاها النائب عمر دياب.
بعض الفنادق مثل «سماء البيت» مدرجة في قائمة الإزالة.
الشهادات

عدد الحجاج في خيمة مصمّمة لـ100 شخص فقط: 350 حاجًا.
في مخيمات دول أخرى مثل جنوب السودان: 50 حاجًا فقط + 20 دورة مياه.

أفق جديد

في موسم يُفترض أن يكون ذروة الطهر والسكينة، يجد الحاج السوداني نفسه في قلب منظومة معقدة من الاستغلال والإهمال، حيث تباع الشعائر وتختطف قدسية الفريضة لحساب شبكة فساد تتكرر ممارساتها كل عام دون رادع.
من أسعار الهدي التي تفصّل خارج القانون، إلى صفقات نقل وسكن تدار في الخفاء، تتكشف خيوط و يُماط اللثام عن منظومة يقدَّم فيها الحج كسلعة، وتُهدر فيها كرامة الإنسان باسم الإيمان.
أين تذهب أموال الحجيج؟ ومن يحمي هذا الفساد المتجذر؟

بين الشهادات الميدانية والوثائق والأرقام، يكشف هذا التقرير ما حاول كثيرون إخفاءه.

**الهدي شعيرة تتحول إلى صفقة*

أولى ملامح الفساد ظهرت في ملف الهدي، حيث تم تحصيل مبلغ 720 ريالاً سعودياً من كل حاج مقابل الهدي، بينما جرى التعاقد مع وكيل لتنفيذ الشعيرة بسعر 420 ريالاً فقط، وباستخدام ماعز صومالي منخفض الجودة.
الفارق البالغ 300 ريال عن كل حاج، وعند ضربه

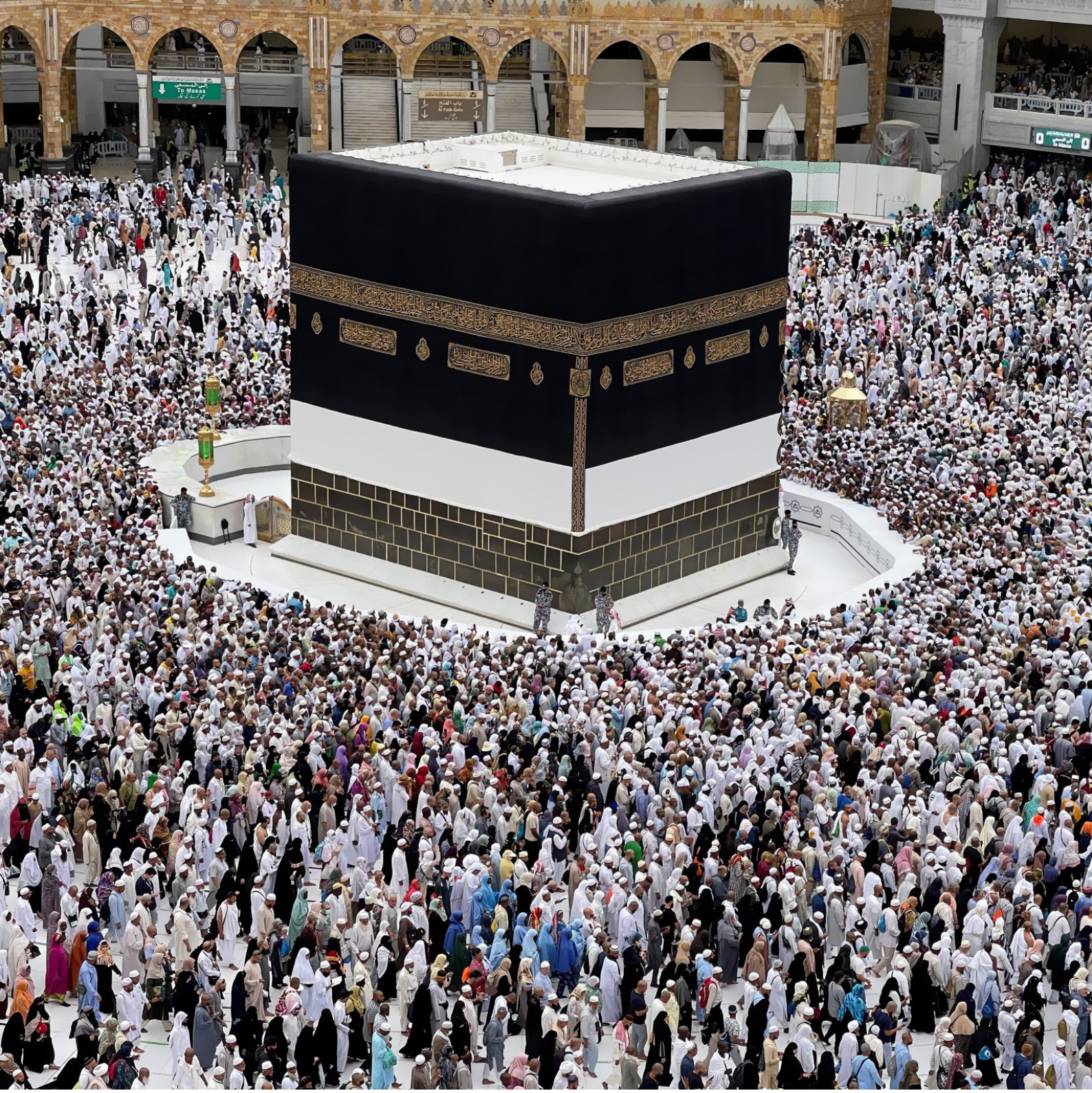

في عدد الحجاج الذي تجاوز 12،000، يكشف عن تلاعب بأكثر من 3.6 مليون ريال سعودي في هذا البند فقط.

عقود باهظة وباصات متهالكة

في ملف الترحيل، وقع القائمون على البعثة عقوداً للنقل البحري بأسعار تتجاوز السوق بأضعاف، كما جرى استئجار باصات متهالكة، عرضت الحجاج لمشاكل عديدة، خاصة أثناء التنقل بين مكة والمدينة والمشاعر، وسط تكدس خانق وساعات انتظار طويلة.

عمولات وسماسرة ومساكن على الجبل.

شكاوي الحجاج لم تقتصر على النقل، بل طالت السكن، إذ تم فرض عمولات على أصحاب الفنادق عبر سماسرة، وأجبرت ولايات سودانية على التعاقد مع جهات محددة دون عطاءات شفافة، ما أدى إلى تكديس الحجاج في فنادق قديمة بعيدة عن

الحرم، بل إن بعض المساكن كانت على قمم الجبال، يصعب منها الوصول للجمرات سيرًا على الأقدام، في ظل غياب تام للنقل التردددي.

ملف الإطعام لم يكن أقل فسادًا، حيث جرى اختيار المطابخ من داخل القنصلية السودانية بجدة، دون أي عطاءات أو منافسات، وهو ما جعل الحجاج يتناولون وجبات رديئة الجودة، رغم أن التكلفة الرسمية للوجبة الواحدة حُددت بـ55 ريالاً، بينما كان المورد يتقاضى 25 ريالاً فقط. الفارق، كما في بنود أخرى، ذهب لصالح شبكة محددة داخل البعثة.

وتشير تقديرات غير رسمية إلى أن إجمالي التجاوزات في هذا الملف قد تتجاوز 27 مليون ريال سعودي.

مخيمات مكتظة معاناة بلا حدود

لم تقتصر الشكاوى على الملفات الإدارية والمالية، بل امتدت إلى معاناة الحجاج أنفسهم. روى عدد كبير من الحجاج أوضاعًا مأساوية، خاصة في مشعر منى، حيث تم تكديس أكثر من 350 حاجًا في خيمة لا تتجاوز مساحتها 6 أمتار عرضًا في 80 مترًا طولًا، ما تسبب في انتشار الالتهابات ومشاكل صحية نتيجة التلاصق الشديد وسوء التهوية.

ووصف الحاج مهتدي محمد سعيد المتوكل، في حديث خاص لـ(أفق جديد)، مشاهد موجعة عاشها حجاج السودان في سكن منى خلال حج 2025.

واوضح إن التكلفة التي دفعها الحجاج السودانيون هذا العام بلغت قرابة 19 ألف ريال سعودي للفرد، وهو مبلغ يفوق بكثير ما يدفعه حجاج من دول أخرى لقاء خدمات فندقية متكاملة وراحة في أداء المناسك، بينما اضطر السودانيون لبيع مدخراتهم وأساسيات حياتهم لتحقيق حلم الحج.

بدأت المعاناة، بحسب المتوكل، منذ رحلة السفر، حيث تم استخدام أرخص الخطوط البحرية، وتُعرف بانخفاض تكلفتها وليس بجودتها.

أما الفنادق، فوصفها بأنها دون المستوى، حيث تم إسكان الحجاج في فنادق متهالكة – مثل فندق «سماء البيت» – يُقال إنه مدرج ضمن قائمة الإزالة، ما يفسر تدني تكلفته وتردي بيئته، الأمر الذي لا يتناسب مع المبالغ المدفوعة مسبقًا.

لكن الكارثة الحقيقية – على حد وصفه – كانت في السكن بمشعر منى. فقد تم تكديس ما يقارب 350 شخصًا داخل خيمة ضيقة لا تتجاوز 6 أمتار عرضًا و80 مترًا طولًا، ضمن مخيم رقم 703 الذي ضم نحو 4 آلاف حاج سوداني، في ظل وجود 10 دورات مياه فقط للرجال، ومثلها للنساء، بالإضافة إلى 10 مواضئ لكل جنس. وهو ما تسبب في اختناقات صحية وانتشار التهابات وأمراض، خاصة في ظل تلاصق الأجساد وانعدام الخصوصية وغياب التهوية.

وأضاف: «كنا ننام، نأكل، ونصلي على مرتبة لا تتعدى شبرين. الناس كانت تتنفس في بعضها، بعض الحجاج المصابين بداء السكري أو من ذوي الاحتياجات الخاصة لم يتمكنوا من قضاء حوائجهم أو أداء المناسك بصورة كريمة».

واوضح عند سؤال السعوديين عن السعة الطبيعية للمخيم، أفادوا بأنها تستوعب حوالي 100 فرد فقط، إلا أن المخيمات السودانية استُغلّت بسعة تفوق ثلاثة أضعاف هذا العدد. وأكد ، من خلال تجربته الشخصية، أن مقارنة بسيطة مع مخيمات دول أخرى، حتى دول ذات إمكانيات أقل مثل دولة جنوب السودان، تكشف حجم المعاناة. حيث تُستخدم المراتب والمقاعد العربية وتُجمع لتصبح سرايير تُغلّف وتصبح كأنها كراسي، في حين أن الخيمة لا تتسع لأكثر من 50 شخصًا مقابل 20 حمامًا فقط.

أما الاطعام، فلم يكن أفضل حالًا، إذ جرى التعاقد – بحسب المتوكل – مع شركات متدنية الجودة، دون توفير منتجات معروفة أو فواكه طازجة. وأضاف: «لم نرَ منتجات من شركة المراعي مثلًا، وكل ما قُدم لنا كان بعيدًا عن الحد الأدنى المقبول، رغم أننا دفعنا ثمن الخدمة كاملة منذ البداية».

ورغم كل ذلك، امتدح دور أمراء الأفواج، واصفًا أداءهم بأنه مشرف، مؤكدًا أنهم لم يقصروا، بل بذلوا جهدًا مضاعفًا، إلا أن صلاحياتهم كانت محدودة وخاضعة لقرارات هيئة الحج والعمرة.

غضب شعبي: شهادات الحجاج*

شكاوي الحجاج توالت عبر منصات التواصل الاجتماعي خاصة على صفحة المجلس الأعلى للحج والعمرة على منصة الفيسبوك. رودينا السماء: أكدت أن بعثة الحج السودانية لم تحظَ بأي اهتمام أو رعاية، مشيرة إلى رفض أمراء التفويض النزول إلى صعيد مزدلفة رغم أهميته في المناسك، الأمر الذي اضطر مجموعة من النساء للنزول بأنفسهن للصلاة.

محمد: عبّر عن أسوأ تجربة في السكن بمدينة منى، واصفًا الوضع بأنه "في أعلى قمة الجبل" وأن الذهاب إلى الجمرات أصبح أمرا صعبا للغاية بسبب سوء التنسيق. إيمان لفتت إلى سوء التنسيق

الواضح في أغلب المناسك، مشيرةً إلى أن الجنسيات الأخرى تحظى بمعاملة أفضل، وناشدت الله أن يردع من يقصر في حق الحجاج.

بالمقابل استعرض بكري إدريس، وضع الفنادق في مكة والمدينة، مشيرًا إلى الاكتظاظ الشديد وغياب وسائل النقل المريحة، خاصة في منى حيث المخيمات تقع على المرتفعات، مما زاد من معاناة كبار السن.

سمير علي انتقد ممارسات احتكار الحج وغياب الشفافية، مستغربًا كيف تُباع هذه الخدمة بمبالغ مرتفعة دون تقديم خدمات مناسبة، ومؤكدًا أن ذلك يزيد من تأجيج الأزمة.

ياسمين التاج أحمد تحدثت عن إحراج الحجاج السودانيين أمام حجاج الدول الأخرى، واصفة الوضع بأنه "جعل الحجاج يتسولون في الشوارع"، وطالبت الجهات المسؤولة بالالتفات لحقوق الحجاج السودانيين الذين يدفعون مبالغ كبيرة ولا يحصلون على خدمات تليق بهم.

أما إيمان، فقد روت مشاهد الازدحام داخل فنادق المدينة المنورة، حيث وقف كبار السن لساعات في طوابير المصاعد، دون مراعاة لأوضاعهم الصحية. وأكدت أن فندق مكة كان على بعد 8 كيلومترات من الحرم، دون توفير وسائل مواصلات، فيما أقيمت المخيمات في منى على الجبال. وقالت: «الحجاج دفعوا مبالغ طائلة، لكنهم لم يجدوا مقابلًا لخدمات تحترم إنسانيتهم».

ورغم هذه الاتهامات، فإن بعثة الحج الرسمية التزمت الصمت، بينما عمد الأمين العام للمجلس الأعلى للحج والعمرة سامي الرشيد، الى قفل ملفه الشخصي على «فيسبوك» بعد تزايد التوثيقات والمقاطع المصورة التي نشرها الحجاج لكشف حجم التقصير.

ورغم تواصل «أفق جديد» مع الرشيد، للرد على الاتهامات والملاحظات التي طرحها الحجاج، لم تتلقَ الصحيفة أي رد حتى لحظة نشر هذا التقرير.

شهادة نائب سابق: مافيا الحج أقوى من القانون

الشهادات السابقة لم تكن جديدة على النائب البرلماني السابق عمر عبد الله دياب، الذي تحدث لـ«أفق جديد» مستندا إلى سنوات من المتابعة الميدانية والتقارير الرسمية التي وثّقت فساد بعثة الحج .

عُرف دياب داخل المجلس الوطني (برلمان نظام الرئيس المخلوع عمر البشير) بلقب «نائب الحج والعمرة» لتخصصه في هذا الملف وطرحه المتكرر لقضايا التجاوزات، رغم انتمائه لكتلة الحزب الحاكم آنذاك، ممثلًا للدائرة (13) الثورة الغربية.

وأكد دياب أن ما حدث في موسم حج 2025 ليس استثناءً، بل امتدادٌ لمنظومة فساد مستمرة، محمية بالإفلات من العقاب، وقال: «الحج تحول إلى نشاط تجاري بحت، تتقاسمه مافيا من الموظفين والمسؤولين داخل بعثة الحج. تتكرر فيه نفس الممارسات كل عام، مع تغيير الوجوه فقط».

وتابع: التجاوزات المتعلقة بالهدي، والنقل، والسكن، والإعاشة، والعمولات غير القانونية، موثّقة في تقارير المراجع العام للسنوات 2017، 2018، و2019، لكن لم يتم اتخاذ أي إجراء قانوني جاد حيالها. وقال: «كل ما يحدث هو إقالات شكلية وامتصاص لغضب الرأي العام، دون محاسبة حقيقية».

وفي تعليقه على لجنة التحقيق التي شكّلها رئيس الوزراء د. كامل إدريس، قال دياب: «إذا لم تتحول نتائج تحقيق اللجنة إلى إجراءات قانونية صارمة وتحويل مباشر للنيابة، فإننا أمام تكرار للمشهد القديم ذاته. فالمحاسبة لا تعني عزل الموظف، بل استرداد الأموال وملاحقة المتورطين جنائيًا».

وكشف دياب عن تعرضه لمحاولات رشوة وصلت قيمتها إلى 300 ألف ريال، وتهديدات بالقتل، خلال متابعته لهذا الملف أثناء فترته النيابية، وقال إن بعض الملفات وصلت فعلًا إلى النائب العام، لكن العقوبات لم تُنفذ، وتم الاكتفاء بإعفاء المسؤولين.

وأوضح أن ملايين الريالات التي تُحصّل من الحجاج تُستخدم أيضًا في تمويل بعثات ضخمة تضم عشرات الموظفين الرسميين، بعضهم بلا دور واضح، فضلًا عن تغطية نفقات وفود حكومية لا علاقة لها بتحسين خدمات الحجيج. ودعا إلى إنهاء احتكار الدولة لهذا الملف، وطرحه للقطاع الخاص بشفافية، تحت رقابة إدارية صارمة.

عندما تصبح الشعائر سوقا للفساد

بين الشهادات النيابية، وبلاغات المراجع العام، وشكاوى الحجاج، يبرز ملف الحج في السودان كواحد من أبرز ملفات الفساد التي تستحق التحقيق العاجل والعلني، خاصة في ظل تكرار نفس المخالفات سنويًا دون تغيير، مع استمرار الإفلات من العقوبات.

ربما الان الأوان لفتح تحقيق شفاف يعيد الثقة للحج ويحمي حركة الشعائر من عبث المنتفعين.

(لص) ماركيز ومسيح آخر الزمان

علاء الدين بشير

ملخص

ينطلق الكاتب من قصة قصيرة نادرة لجابرييل غارسيا ماركيز بعنوان «لص يوم السبت»، وصلته ليلًا من صديق، ليتوقف عند براعة ماركيز في تحويل لص يقتحم منزل امرأة وطفلتها إلى رمز نوراني مشبع بالحكمة والمحبة، وليس مجرد سارق تقليدي. يحوّل ماركيز بطل القصة، «أوغو»، من مجرم متخفي إلى مسيح آخر الزمان، رجل لطيف، حنون، وعاشق متسام، يلامس قلوب من حوله دون أن يمسهم بأذى، بل يغمرهم بنور داخلي.

ينسج الكاتب مقارنات بين «أوغو» وشخصيات من التراث الصوفي السوداني والإسلامي، كالسيدة رابعة العدوية، ويستدعي مدائح ومرويات عن لصوص تابوا فتحولوا إلى أولياء. ويشير إلى أن «أوغو» كان تجليًا لمقولة محمد المهدي المجذوب: «أيكون الخير في الشر انطوى؟».

تتحول القصة من تأمل أدبي إلى إسقاط رمزي وديني، حيث يرى الكاتب في «أوغو» صورة المصطفى المحمدي، أو المهدي المنتظر، الذي «يصلحه الله في ليلة»، كما جاء في أدبيات الأستاذ محمود محمد طه. ويختم الكاتب بأن ماركيز، بهذا النص القصير، جسد حكمة النابلسي الصوفية: «ما دار فيها كثيف إلا وناله تلطيف»، فحوّل فعل السرقة إلى لحظة إشراق إنساني.

النص هو تأمل صوفي وفكري حول قصة ماركيز «لص يوم السبت». يقدم اللص كرمز للنور المختبئ في الظلام، ويستعرض من خلاله الكاتب قيم النبل، التوبة، والفيض الروحي، متكئًا على مرجعيات صوفية سودانية وعالمية.

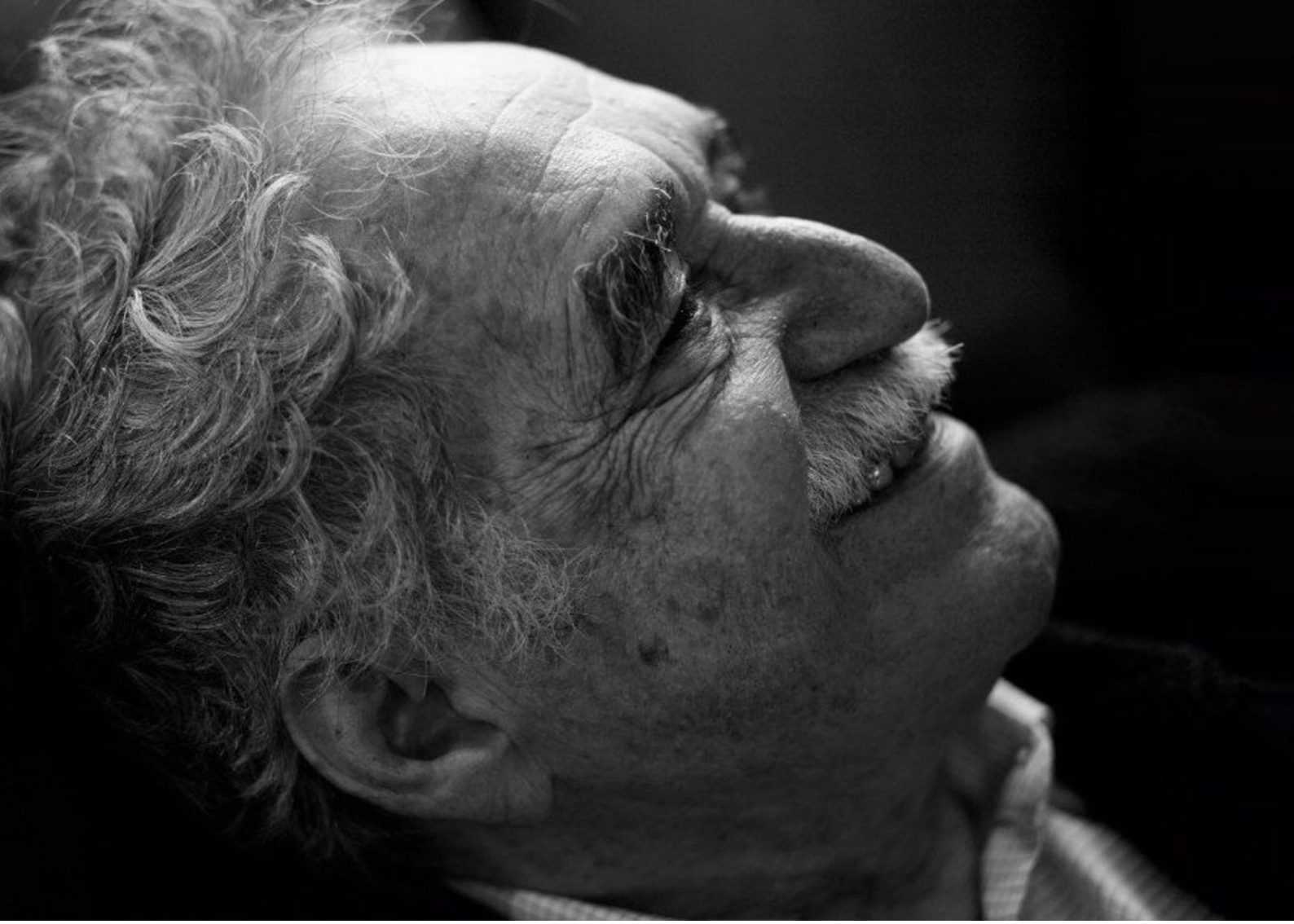

شاركني أخي وصديقي الصحافي سابقًا والسفير حاليًا، المعتز أحمد إبراهيم، نصًا قصصيًا قصيرًا ونادرًا للروائي الكولومبي الراحل والحائز على جائزة نوبل للآداب، جابرييل غارسيا ماركيز بعنوان (لص يوم السبت)، قد تجده عزيزي القارئ منشورًا بإحدى صفحات هذا العدد من (أفق جديد).

كانت الساعة تجاوزت الواحدة بعد منتصف ليلة الجمعة عندنا في الخليج حينما وصلتني القصة. ومع أنني كنت منهمكًا في تسقّط أخبار التطورات المتلاحقة في الشرق الأوسط، لكني أفردت مساحة من الوقت لقراءة النص سريعًا.. يااااه.. يا لهذا الرجل الشيق الذى سحرنا وأخذنا تحت تأثير طيلسانه لنقع في حب لص تسلل إلى مخدع امرأة وطفلتها ليلًا للسطو، فإذا بماركيز يسطو به على مشاعرنا ويقلب طاولة الحدث إلى قصة اختطاف وجداني نفذها على طريقة العشاق.. كشف لنا أن (أوغو) لم يكن لصًا وإنما نور يختبئ في الظلام ويتسلل وئيدًا إلى شغاف (آنا) مقدمة برامج الموسيقى الإذاعية ليدغدغ وحدتها وتستسلم له!

حفزتني المتعة والمعاني المعبأة في قنينة النص الماركيزي الفخيم وأخذتني إلى الكيبورد فخرج الوارد في هزيع الليل الأخير بهذه الخربشات ..

كنت قد شاهدت قبل سنوات فيلمًا أمريكيًا رائعًا يحكي عن واقعة لص تُشابه سردية هذه القصة مع اختلاف طفيف في التفاصيل، أو ربما كان تحويرًا معاصرًا للنص الماركيزي هذا، إذ لم أنتبه كعادتي لكاتب النص السينمائي. ولربما اقتحمته التفاصيل بسبب المعالجة الدرامية وبهارات السينما.. نسيت اسم الفيلم حاليًا ..

استرجعتني شخصية (أوغو) إلى تأمل مقولة شاعرنا الكبير محمد المهدي المجذوب في قصيدته (ليلة المولد):

أايكون الخير في الشر انطوى..

وهي مقولة عرفانية لها أصل فى النصوص النبوية ودقائق معاني القرآن وأسرار الألوهية.. في بعض شطحات الصوفية يسمى مسيح آخر الزمان (باللص). وهو فعلًا كذلك يسبي الأفئدة ويخطفها على غرار ذلك الذي تحكي عنه الأهزوجة الفلكلورية السودانية:

أنا في نومي بتقلّب وحرامي القلوب تلّب

و(أوغو) هو إلمامة نورانية تنزلت في عالم ماركيز

الروائي من ومضات مسيح آخر الزمان.. المسيح المحمدي سليل بيت النبوة.. انظر إلى لطفه اللطيف مع (باولي) طفلة (آنا) وملاعبته لها ومجاراته الفطرية لبراءتها حتى تعلقت به.. والأطفال صادقين فى مشاعرهم ولا ينافقون ..

العادية والتلقائية التي جعل ماركيز (أوغو) يتصرف بها فى حضرة (آنا) صنعت منه شخصًا آسرًا جدًا.. يطبخ كطاهٍ فرنسي يتذوق الموسيقى (أرقى الفنون عند الأستاذ محمود) بإحساس عالٍ ويناقش فيها بعمق ومعرفة مع (آنا)، الأمر الذي نمّ عن حس وذوق رفيعين.. ثم مراقصته لها كنبيل أرستقراطي وانجذابها إليه ثم حالة الصمت التي رانت عليهما والغمر العاطفي الذي احتوشهما.. ومع ذلك استعصم (أوغو) بالطُهر ولم يُرسل نفسه إلى الغواية.. وعند أولياء السودان (الرجل الصالح يألفنه النساء والصيد) أي يطمئنن له ولا تجفل لرؤيته الطرائد.

وأخيرًا تركه ما اجتهد له وخرج من أجله مخاطرًا في الليل، طائعًا مختارًا بـ(نبل همباتي)، وتفضيله ما وقر في القلوب على كنز الجيوب.. ثم إسدائها النصح بكيفية تجنبها اللصوص .

(أوغو) الذي يزور في الظلام كان مرسالًا إلهيًا لمقدمة البرامج الموسيقية في الإذاعة (آنا)، وتجل رمزى لفكرة النور المتدثر بتلافيف الظلام يلهمها الحكمة العرفانية أن (الخير فى الشر انطوى)، وأن الحب الحقيقي يغسل ويدلق عسل المعمدين.. (ترتر عجلها اليشرق عسلها) على قول مادح السادة السمانية.

ومن لطائف قصص الصالحين في هذا الخصوص واحدة عن ذلك اللص الذي اقتحم دار السيدة رابعة العدوية متخفيًا من مطارديه الضامرين قتله فى ثلث الليل الداجي، وكمن تحت فراشها وكانت هي قائمة في ذلك الوقت تناجي حبيبها، فأمنت العدوية روعاته وجعلت بينه وبينهم سدًا من الغشاوة حجبت عنه أبصارهم.. وقد أُخبرت بأن أحد أقطاب الحضرة النبوية انتقل إلى الرحاب العلية وطُلِب منها ترشيح آخر فمدت يدها في الظلام وأمسكت باللص فخرج من تحت فراشها مُعمدًا وليًا صالحًا كاملًا.. وفي تراث الأماديح الصوفية السودانية مدحة (الهبرو ملو) للشيخ الجميعابي تحكي عن هذه المغسلة الصوفية لأدران التائبين :

تركوا العللو كم وسخانين ليهم غسلو
فركوا الكسلو قالوا اللالوب ضايقين عسلو
جلسوا احتفلو جابو الكان طالع فوق جبلو
صادوا غسلوا أصبح مبسوط وناكر أهلو

ومن سرديات الجمهوريين واحدة يحكيها صاحبها القامة السامقة نفسه عليه رضوان الله وهو فى برزخه الإلهي حاليًا: إنه قبل التزام طريق النبي عليه الصلاة والسلام كان (همباتي) بالليل وحفار آبار بالنهار.. وأثناء كدحه نهارًا سمع وهو في غيابة الجُب الذي يحفره أحد الإخوان من الخارجين فى حملة الدعوة وتوزيع الكتب يناقش شخصًا آخر عن كيف أن بعث لا إله إلا الله حارة فى صدور النساء والرجال يمكنها إحداث التغيير وبسرعة في عصرنا الحالي، كما فعلته مع أصحاب النبي عليه الصلاة والسلام في القرن السابع، وأثناء النقاش سقط منه كتاب (طريق محمد) للأستاذ محمود فالتقفه الذي بغيابة الجُب غير مُليم وخرج به مغسولًا من أوضاره ومن الصالحين.

من الحكاوي المروية بكثرة عن الأستاذ سعيد الطيب شايب، تلميذ الأستاذ محمود الأكبر التي يريد التأكيد بها على معاني النبل والإنسانية وأصائل الطباع عند الشعب السوداني، قصة ذاك اللص الذي (تلّب) على أحد البيوت ليلًا ووجد امرأة (نفساء) وابنها الطفل ذي الخمس سنوات.. فاتجه مباشرة للدولاب وهي تتابعه بنظراتها فأخذ يجمع الملابس وما خف حمله وغلا ثمنه.. فقالت المرأة لطفلها :

قوم ساعد خالك ده يا ولدي!!

فتأثر اللص بعبارتها تلك أيما تأثر وقام بإرجاع كل ما جمعه إلى الدولاب، ثم أخرج مبلغًا من المال وحشره حشرًا تحت وسادة المرأة (النفساء)، وحلف عليها حلفانًا مغلظًا أن تقبل (حق اللبن) وخرج!!

وقد عبر عن هذا الغسل الصوفي العارف بالله الشيخ عبد الغني النابلسي بقوله:

دار سلمى ما دار فيها كثيف قط إلا وناله تلطيف

الأستاذ محمود نفسه قال إن مهدي آخر الزمان الذى سيرأس الحكومة التنفيذية لكل العالم، ويكون نائبًا للمسيح المحمدي (هو رجل من عامة الناس يصلحه الله في ليلة) .

كان ماركيز فى اجتراحه لشخصية (أوغو) يجسد قول النابلسي فى قصيدته (القساقيسا) :

فالكل فى بحر نور الثربي سرى
موجًا ارته رياح القرب تأنيسا

كانت (لص يوم السبت) نصًا ماركيزيًا عظيمًا كعادة الكولومبي الواقعي السحري في تدبيج الروائع، وجاءتني على غرار حكاية (قبل النوم) .. كما بأخيرة مجلة ماجد على عهد البراءة النضرة.

الأزمة الإنسانية في السودان بين مطرقة الفساد وسندان الصراعات

د. عصام الدين عباس

ملخص

يعاني السودان من أزمة إنسانية مزمنة، تعمّقت بفعل النزاعات المسلحة المتتالية، وبلغت ذروتها مع اندلاع الحرب في أبريل 2023، ما تسبب في نزوح الملايين وانتشار الجوع والمرض.

رغم تدفق المساعدات الدولية، فإن الفساد المنظم والتدخلات المسلحة والسياسية تحوّل دون وصول تلك المساعدات لمستحقيها، مما يفاقم المعاناة الإنسانية.

يتمثل جوهر المشكلة في تسييس المساعدات، النهب، الابتزاز، والمحسوبية، إضافة إلى ضعف مؤسسات الدولة وتفكك الأجهزة الرقابية، وفساد مفوضية العون الإنساني (HAC)، إلى جانب تدخل أطراف النزاع، بما فيها قوات الدعم السريع والحركات المسلحة، في إدارة وتوزيع المساعدات.

يخلص المقال إلى أن الفساد في العمل الإنساني بالسودان ليس فقط عائقًا إداريًا بل أزمة أخلاقية وإنسانية تهدد أرواح ملايين السودانيين، وتتطلب معالجة جذرية تعالج بنية الفساد المتغلغلة في سياق سياسي وأمني هش.

يواجه السودان منذ عقود أزمة إنسانية ممتدة ومعقدة، تغذيها حلقات متتالية من النزاعات المسلحة والأزمات الاقتصادية العميقة. فمنذ حرب دارفور في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ومروراً بالصراعات في جنوب كردفان والنيل الأزرق، وصولاً إلى الحرب المدمرة الحالية التي اندلعت في أبريل 2023، لم يجد ملايين السودانيين مهرباً من ويلات النزوح والجوع والمرض. استدعت هذه الأوضاع استجابة إنسانية دولية واسع النطاق، حيث تدفقت مئات الملايين من الدولارات في شكل مساعدات أساسية، تشمل الغذاء، والمأوى، والرعاية الصحية، والمياه، وغيرها من الإمدادات الأساسية التي تمثل شريان الحياة لملايين المحتاجين الفارين من ديارهم أو المحاصرين في مناطق النزاع.

تكمن الأهمية القصوى للمساعدات الإنسانية في السودان في كونها الأمل الأخير للبقاء على قيد الحياة لملايين الأشخاص الذين فقدوا كل شيء. فهي لا توفر الاحتياجات الأساسية فحسب، بل تساعد أيضاً على حماية الفئات الأكثر ضعفاً، مثل الأطفال والنساء وكبار السن، وتقلل من مخاطر الأمراض والأوبئة في المخيمات والتجمعات المكتظة. ورغم هذه الأهمية إلا أن العملية الإنسانية تواجه تهديداً جسيماً يتمثل في التدخلات السالبة التي تحرم المحتاجين من الانتفاع بها؛ فكل حبة دواء أو كيس دقيق أو خيمة يتم تحويلها عن مسارها الأصلي، سواء عبر الفساد الإداري، أو النهب، أو تسييس المساعدات من قبل أطراف النزاع، تعني مباشرة حرمان شخص محتاج في أمس الحاجة إليها.

1. ما هي الأسئلة الأساسية الواجب مناقشتها في ملف الفساد في العمل الإنساني في السودان

لتناول ملف الفساد في العمل الإنساني في

السودان بشكل شامل وعميق، من الضروري مناقشة مجموعة من الأسئلة الأساسية التي تساعد في تفكيك أبعاد المشكلة وفهم آلياتها وتداعياتها. بناءً على السؤال المحوري: «ما هي الأشكال والأساليب ونقاط الضعف في ملف المساعدات الإنسانية في السودان، وكيف تعمل هذه الأساليب ضمن المشهد الاجتماعي والسياسي والأمني المعقد؟»، لمزيد من التركيز يمكن تفريع هذه الأسئلة إلى أسئلة فرعية:

أولًا: تحديد أشكال الفساد وأنماطه في سياق المساعدات الإنسانية

- ما هي الأشكال الرئيسية للفساد التي تؤثر على المساعدات الإنسانية في السودان؟ (مثل: الاختلاس المالي، المحسوبية، تسييس المساعدات، الابتزاز، النهب، وغيرها من الأفعال المرتبطة بالمساعدات).
- هل توجد أنماط متكررة أو تطور في أساليب الفساد بمرور الوقت أو مع تغير ديناميكيات النزاع؟

ثانيا: تحليل أساليب الفساد وآلياته التشغيلية

- كيف يتم تحويل المساعدات الإنسانية فعلياً على أرض الواقع؟ (مثلاً: بيعها في الأسواق السوداء، تسجيل مستفيدين وهميين، تضخيم قوائم المستفيدين، تحويل المساعدات إلى جماعات مسلحة أو متنفذة، فرض رسوم غير قانونية على القوافل).
- من هم الفاعلون الرئيسيون المتورطون في الفساد؟ (مثل: مسؤولون حكوميون، قيادات عسكرية/أمنية، أفراد داخل المنظمات الإنسانية، متعهدون/وسطاء، قادة مجتمعيون، أطراف النزاع المسلح).
- ما هي آليات التواطؤ والتنسيق بين هؤلاء الفاعلين لتسهيل الفساد؟

ثالثًا: تحديد نقاط الضعف على طول سلسلة الإمداد

- في أي مراحل من سلسلة إمداد المساعدات الإنسانية يحدث الفساد بشكل أكبر؟ (مثلاً: مرحلة التمويل، التعاقدات والمشتريات، الاستيراد والتخليص الجمركي، التخزين، النقل والتوزيع، أو على مستوى المستفيد النهائي).
- ما هي الثغرات النظامية أو الإجرائية التي تستغلها الشبكات الفاسدة في كل مرحلة؟
- هل تختلف نقاط الضعف بين أنواع المساعدات المختلفة (نقدية، عينية، خدمات)؟

رابعًا: فهم تأثير المشهد الاجتماعي والسياسي والصراعي المعقد

- كيف تسهم البيئة السياسية غير المستقرة وضعف الحوكمة وغياب سيادة القانون في انتشار الفساد؟
- كيف تستغل أطراف النزاع المساعدات الإنسانية لأغراض عسكرية أو سياسية (مثل: تجويع المدنيين كأداة حرب، تمويل العمليات العسكرية، تعزيز السيطرة على مناطق معينة)؟
- ما هو دور الولاءات القبلية والشبكات الاجتماعية وشبكات النفوذ في تسهيل أو تعقيد جهود مكافحة الفساد في توزيع المساعدات؟
- كيف تؤثر الفوضى الأمنية والقيود على الوصول الإنساني على فرص الفساد؟

خامسًا: التداعيات والآثار المترتبة على الفساد:

- ما هو الأثر المباشر وغير المباشر للفساد على الفئات المستضعفة والمستفيدين الحقيقيين؟ (مثل: تفاقم الجوع والمرض، النزوح المتزايد، فقدان الثقة).
- كيف يؤثر الفساد على فعالية وكفاءة الاستجابة الإنسانية الشاملة في السودان؟
- ما هي التداعيات طويلة الأمد على جهود التعافي، بناء السلام، والتنمية في السودان؟

سادسًا: استجابات وآليات المكافحة :

- ما هي الإستراتيجيات والآليات الحالية لمكافحة الفساد في العمل الإنساني بالسودان من قبل الجهات المانحة والمنظمات الأممية والمحلية؟ وما مدى فعاليتها؟
- ما هي التحديات التي تواجه جهود مكافحة الفساد في ظل الظروف الراهنة؟
- ما هي التوصيات المحددة التي يمكن تقديمها لتعزيز الشفافية والمساءلة، وتطوير آليات الرقابة، وتمكين الفاعلين المحليين لمكافحة الفساد بفعالية أكبر؟

من خلال طرح ومناقشة هذه الأسئلة بشكل منهجي، يمكن بناء فهم شامل لظاهرة الفساد في العمل الإنساني في السودان، مما يمهد الطريق لتطوير حلول مستنيرة ومستدامة.

2. نقاط الضعف المؤدية للفساد

الوضع الحالي يشكل أرضًا خصبة للفساد في العمل الإنساني. فالصراع الدائر الذي يغذي حالة من الفوضى وانعدام الأمن، هو العامل الأبرز. فقد تسبب هذا النزاع، في انهيار هياكل الدولة، وتشتت آليات الرقابة، وأصبحت المناطق المتأثرة ساحة مفتوحة لتسيير المساعدات بطرق

غير شفافة. يضاف إلى ذلك إرث طويل من الحوكمة الضعيفة، حيث تتداخل الصلاحيات المدنية والعسكرية، وتغيب المساءلة، مما يتيح للأطراف المتصارعة وللجهات ذات النفوذ استغلال المساعدات الإنسانية لتحقيق مصالحها الخاصة أو لدعم جهودها الحربية. مفوضية العون الإنساني (HAC)، التي يفترض أن تكون الجهة الحكومية المنظمة للمساعدات، تلعب دورًا إشكاليًا في هذا السياق، فبالرغم من مسؤوليتها عن تسهيل وصول المساعدات، إلا أنها غالبًا ما تكون أداة للتحكم والتضييق، وكثيرًا ما تُستخدم لعرقلة وصول المساعدات إلى مناطق معينة أو لفرض شروط تفتح الباب أمام الفساد. كما أن الجهات الحكومية والعسكرية الأخرى تستغل نفوذها في المناطق الخاضعة لسيطرتها للتدخل في عمليات التوزيع، مثل فرض رسوم غير قانونية، أو تحويل جزءًا من المساعدات، أو اشتراط توظيف أفراد تابعين لها، مما ينحرف بالمساعدات عن مسارها الأصلي ويحرم المستحقين منها، ويُعقّد جهود المنظمات الإنسانية لتقديم العون بشفافية ونزاهة. هذا الوضع يجعل من الصعب جدًا ضمان وصول المساعدات إلى الفئات الأكثر ضعفاً دون أن يقع جزء كبير منها ضحية للفساد أو التحويل. وبالإضافة لتعقيدات تتصل بـ HAC فإن الأطراف الأخرى في الصراع تلعب أدوارًا سالبة في إضعاف العمل الإنساني، فقد أثبتت تقارير سلوكيات فاسدة قامت بها SARHO المعنية بالعمل الإنساني في الدعم السريع، وكذلك SRRA (الحركة الشعبية شمال) ومكتب العمل الإنساني لدى حركة عبد الواحد محمد النور.

3. أشكال الفساد

أ. الاستيلاء المباشر والنهب من قبل الجماعات المسلحة والميليشيات: يمثل الاستيلاء المباشر والنهب من قبل الجماعات المسلحة والميليشيات أحد أخطر أشكال الفساد وأكثرها وضوحًا، ويتجسد هذا الشكل في قيام هذه المجموعات بالاستيلاء الصريح على قوافل المساعدات الإنسانية أو مخازنها. سواء أكان ذلك من خلال الهجوم المباشر على الشاحنات المحملة بالمساعدات أثناء مرورها عبر مناطق سيطرتهم، أو باقتحام المستودعات التي تخزن فيها الإمدادات الحيوية.

ب. الرسوم غير المشروعة والابتزاز البيروقراطي: الرسوم غير المشروعة والتعسفية والابتزاز البيروقراطي هو شكل من الأشكال الشائعة للفساد في العمل الإنساني في السودان. تُفرض هذه الرسوم، التي ليس لها أي سند قانوني واضح، من قبل سلطات الدولة أو جهات غير حكومية (كالجماعات المسلحة المسيطرة على رقعة معينة) على المنظمات الإنسانية أو العاملين فيها. تتخذ هذه الرسوم أشكالاً متعددة، مثل فرض مبالغ مالية غير مبررة للحصول على تصاريح التسجيل للمنظمات، أو استصدار التصاريح اللازمة للتحرك داخل البلاد، أو الحصول على تأشيرات الدخول والخروج للعاملين الأجانب، أو حتى في شكل رسوم جمركية مبالغ فيها على شحنات المساعدات والإمدادات.

ج. تسييس المساعدات: تبرز ظاهرة تسيس المساعدات الانسانية كأحد الأوجه الخطيرة التي تقوض جهود الإغاثة وتعمق معاناة الفئات الأكثر ضعفاً. تتمثل هذه الظاهرة في تحويل المساعدات الإنسانية، التي تهدف بالأساس إلى الوصول إلى السكان المستضعفين، لتصب في جيوب أو تخدم مصالح جماعات أو أفراد يتمتعون بنفوذ سياسي أو اجتماعي، متحالفين مع النخب الحاكمة أو المسيطرة. إن تحويل المساعدات الإنسانية بعيدًا عن مستحقيها الحقيقيين يمثل شكلاً صارخاً من أشكال الفساد، وله عواقب وخيمة تتمثل في حرمان المستحقين، تغذية الصراعات، تقويض الثقة، إعاقة التعافي، وتشويه مبادئ العمل الإنساني.

د. الاحتيال والتلاعب على مستوى المستفيدين: تُعدّ ظاهرة الاحتيال والتلاعب على مستوى المستفيدين من أكثر أشكال الفساد شيوعًا، فهي تحرف المساعدات عن مسارها الصحيح وتُحرم الفئات الأكثر ضعفاً منها. تتجسّد هذه الظاهرة في عدة ممارسات، أبرزها: المحسوبية في اختيار المستفيدين، المستفيدون الوهميون (الأشباح، وتضخيم أحجام الأسر).

4. نماذج لحوادث فساد في برامج المساعدات الإنسانية في السودان

لطالما كان السودان، بسبب عقود من النزاعات والكوارث الطبيعية والأزمات الاقتصادية، بؤرة للعمل الإنساني الدولي. ومع تدفق المساعدات، تبرز تحديات كبيرة تتعلق بالشفافية والمساءلة، مما يفتح الباب أمام حوادث الفساد. سنقوم بتحليل حالتين بارزتين أو برامج تعرضت لانتقادات شديدة بسبب شبهات الفساد.

الحالة الأولى: بيع المساعدات الإغاثية في

الأسواق المحلية (خاصة في بورتسودان ومناطق أخرى): مع تعطل سلاسل الإمداد، وانهيار الخدمات الأساسية، ونزوح ملايين الأشخاص، أصبحت المساعدات الإنسانية شريان الحياة لكثير من السودانيين. بورتسودان، المدينة الساحلية التي تسيطر عليها الحكومة (الجيش السوداني)، أصبحت المنفذ الرئيسي لوصول المساعدات. ومع ذلك، سرعان ما بدأت تظهر تقارير عن تسرب هذه المساعدات إلى الأسواق. فقد أشارت العديد من التقارير الصحفية الاستقصائية، والمتابعات الإعلامية المحلية والدولية (مثل تقرير لـ «The Cradle Arabic» في مارس 2025)، إلى وجود أصناف غذائية (كالأرز، السكر، الدقيق، واللبن المجفف) وعناصر إغاثية أخرى، تحمل علامات «يوزع مجانًا» وأسماء الجهات المتبرعة، معروضة للبيع في الأسواق المحلية في بورتسودان ومدن أخرى. هذا يشير بوضوح إلى تحويل هذه المساعدات من مسارها المخصص للاستخدام المجاني.

الحالة الثانية: فقد أكدت منظمة العدل الدولية في تقريرها الصادر في مارس 2025 أن قوات الدعم السريع فرضت وهيئاتها المدنية رسومًا باهظة وابتزاز مالي على المنظمات الإنسانية. تقارير أشارت إلى أن سائقي الشاحنات كانوا مضطرين لدفع ما يصل إلى 4000 دولار أمريكي لكل قافلة لعبور مناطق دارفور، وقد فرضت SARHO إجراءات بيروقراطية معقدة تتطلب رسومًا وتصريحات إضافية لتسيير قوافل المساعدات، وفي مارس 2025، بدأت قوات الدعم السريع تطلب من المنظمات الإنسانية تسجيل مقاطع فيديو دعائية لإظهار الدعم السريع بصورة إيجابية مقابل السماح لها بالعمل.

الحالة الثالثة: حادثة قصف قافلة إغاثة تابعة للأمم المتحدة في منطقة الكومة بشمال دارفور. فقد مثل هذا الفعل انتهاكًا صارخًا للقانون الإنساني الدولي، وألقى بظلاله على العمل الإنساني من خلال إعاقة العمل الإنساني وتسييسه واستهداف العاملين فيه، مما يحول دون وصول المساعدات إلى مستحقيها ويعرض حياة العاملين للخطر. هذا النوع من الفساد يُعرف بأنه «فساد الحرب» أو «الفساد المرتبط بالنزاعات»، حيث تُستخدم الأساليب العسكرية لعرقلة العمل الإنساني أو تحويله.

5. مقترحات للسيطرة على الفساد:

1. تحليل المخاطر ووضع استراتيجيات لخفضها: لمواجهة الفساد المتشعب في العمل الإنساني، لا سيما في سياقات النزاع مثل السودان، يجب على جميع الأطراف الفاعلة - من مانحين ومنظمات منفذة - تبني نهج متكامل لتحليل المخاطر. يتطلب ذلك إجراء تقييم مخاطر شامل ومستمر يدرس التحديات الأمنية، والتدخلات السياسية، وإمكانية تسرب المساعدات إلى الأسواق السوداء، مع ضرورة تحديث التقييم باستمرار لمواكبة التغيرات الميدانية.
2. تطبيق آليات صارمة لتدقيق الشركاء والتحقق منهم: لضمان اختيار منظمات محلية تتمتع بالسمعة الطيبة والقدرة اللوجستية والمالية، إضافة إلى تطبيقها لسياسات داخلية قوية لمكافحة الفساد وتجنب تضارب المصالح.
3. تعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الإنساني: لضمان وصول المساعدات الإنسانية إلى مستحقيها ومنع الفساد، يُعد تعزيز الشفافية والمساءلة حجر الزاوية في أي استراتيجية فعالة. يتطلب هذا النهج المتكامل عدة تدابير أساسية، أولها النشر العلني لتدفقات المساعدات؛ فيجب على المانحين والمنظمات الإنسانية الكشف بشفافية عن تفاصيل التمويل المُقدم، ومصادر هذه الأموال، وكيفية توزيعها على طول سلسلة الإمداد، وصولاً إلى الجهات المنفذة والمناطق المستفيدة. يُضاف إلى ذلك ضرورة توثيق سجلات المورّدين والمشتريات بشكل تفصيلي وقابل للتدقيق.
4. توظيف التكنولوجيا لتعزيز النزاهة في العمل الإنساني: توظيف التكنولوجيا الحديثة ركيزة أساسية لمكافحة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في العمل الإنساني، خاصة في بيئات النزاع المعقدة. ففي سبيل تتبع المساعدات بفاعلية، يمكن الاستفادة من تقنية البلوك تشين (Blockchain) لتوفير سجلات غير قابلة للتغيير وشفافة لسلسلة الإمداد بأكملها، من مرحلة التبرع وحتى وصول المساعدة إلى المستفيد النهائي، مما يقلل بشكل كبير من فرص الاختلاس والتلاعب.
5. تمكين الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية: يُعد تمكين الجهات الفاعلة والمجتمعات المحلية حجر الزاوية في بناء نظام إغاثي مرن ومحصن ضد الفساد، فالفهم العميق للسياق المحلي والعلاقات المجتمعية القوية تمثل درعاً فعالاً. لذا، ينبغي تعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية في الإدارة المالية والمساءلة، وذلك عبر توفير برامج تدريب متخصصة في المحاسبة الشفافة، وأنظمة التدقيق الداخلي، وإدارة الموارد البشرية بشكل نزيه، بما يضمن استخدام المساعدات بكفاءة وفعالية.

ارتفاع أسعار الذهب يرفع حجم التهريب في السودان

ملخص

ارتفعت أسعار الذهب عالميًا، ما أدى إلى ازدهار غير مسبوق في نشاط التعدين بالسودان، ليصبح الذهب مصدرًا حيويًا لتمويل أطراف النزاع في الحرب المستمرة منذ أبريل 2023 بين الجيش والدعم السريع.

وتشير تقارير إلى أن السودان أنتج نحو 80 طنًا من الذهب عام 2023، بقيمة تتجاوز 6 مليارات دولار، إلا أن أكثر من نصفه يُهرّب، خاصة إلى الإمارات وروسيا.

يُشكّل الذهب أحد أسباب الحرب، إذ تتقاتل الأطراف للسيطرة على مناجمه ومصادر تمويله،وتُقدّر مساهمة قطاع التعدين بـ60% من صادرات مناطق الجيش، فيما تسيطر قوات الدعم السريع على مناجم في دارفور، تديرها شركة «الجنيد» التابعة لعائلة حميدتي. ورغم الحرب والعقوبات، يواصل القطاع النمو، مدعومًا بتوفر المواد الكيميائية المستوردة الضرورية للتعدين.

ويحذّر خبراء من أن موارد الذهب، رغم توفيرها لمعيشة مليون شخص، تُستخدم لشراء الأسلحة وتمويل الحرب، داعين إلى فرض رقابة دولية صارمة على سلاسل الإمداد وتهريب الذهب، وكشف الشبكات والشركات المتورطة، ومع ذلك، يظل تحقيق هذا الهدف صعبًا في ظل التعقيدات الجيوسياسية الحالية.

فايننشال تايمز
ترجمة «أفق جديد»

تشهد أسعار الذهب القياسية ارتفاعًا غير مسبوق، ما أدى إلى طفرة في نشاط التعدين في السودان، الأمر الذي أتاح مصدرًا حيويًا لتمويل أطراف الصراع المتناحرة في البلاد. فقد وصل إنتاج السودان من الذهب في العام الماضي إلى أعلى مستوياته خلال ست سنوات، مدفوعًا بزيادة أعداد المُعدّنين التقليديين وتوفّر المواد الكيميائية المستوردة المستخدمة في التعدين، وفقًا لتقريرين جديدين.

ووفق تقديرات منظمة «سويزايد » (Swissaid)، بلغ إنتاج الذهب في السودان نحو 80 طنًا العام الماضي، بما تتجاوز قيمته 6 مليارات دولار، ما يجعل السودان من بين أكبر أربعة منتجين للذهب في أفريقيا. إلا أن أكثر من نصف هذا الذهب يُهرَّب إلى خارج البلاد، خاصة إلى دول مثل الإمارات العربية المتحدة وروسيا، بحسب التقرير.

ويُعدّ الصراع على السيطرة على موارد الذهب أحد المحركات الرئيسة للحرب الأهلية التي اندلعت في أبريل 2023، نتيجة صراع على السلطة بين حلفاء سابقين: القوات المسلحة السودانية (الجيش) وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو المعروف بـ«حميدتي».

يقول إيفان شولتز، مسؤول البرامج في «سويزايد»: «عندما اندلعت الحرب، توقف قطاع التعدين تقريبًا، وبلغ مستوىً شبه معدوم من النشاط، لكنه سرعان ما تعافى وأصبح مصدر تمويل حاسم للطرفين».

وقد أسفرت الحرب حتى الآن عن مقتل أكثر من 150 ألف شخص، وتشريد أكثر من 12 مليونًا، في حين تحذّر وكالات الأمم المتحدة من مجاعة وشيكة.

ويقول أحمد سليمان، الباحث الأول في شؤون أفريقيا لدى «تشاتام هاوس»: «رغم أن قطاع الذهب يوفر سبل العيش لمليون شخص، إلا أن هذه الموارد تُستنزف لتدمير البلاد، ولشراء الأسلحة، وتسهم في تمزيق السودان».

وكان الذهب قد أصبح المصدر الرئيسي للعملة

الصعبة لنظام الخرطوم السابق بعد انفصال جنوب السودان المنتج للنفط عام 2011. ووفقًا لوزارة المعادن السودانية، يساهم قطاع التعدين بنحو 60% من صادرات المناطق الخاضعة لسيطرة الجيش.

ورغم فرض بعض العقوبات، مثل تلك التي أعلنتها إدارة الرئيس الأمريكي جو بايدن هذا العام على شركة مقرها الإمارات اتُهمت بشراء الذهب من السودان، لا يزال القطاع ينمو بوتيرة متسارعة.

وأشار تقرير حديث صادر عن مركز C4ADS الأمريكي إلى أن استهداف سلاسل الإمداد المحلية التي تُغذّي إنتاج الذهب قد يُشكّل وسيلة ضغط فعالة على الأطراف المتحاربة. وتقول دينيز سبرمونت-فاسكيز، مديرة البرامج في المركز: «المعادن، التي شكّلت تاريخيًا مصدر تمويل رئيس للجيش والدعم السريع، تمثل نقطة ضغط متنامية لكنها لم تُستغل بعد».

وأضافت أن السودان يفتقر إلى القدرات الصناعية لإنتاج مواد كيميائية أساسية في التعدين مثل السيانيد والزئبق، ما يجعل من سلسلة استيراد هذه المواد مدخلًا محتملًا للحد من استمرار النزاع.

ويمثل التعدين التقليدي نحو 90% من إنتاج الذهب السوداني، بينما لا تزال شركات تعدين كبرى تواصل عملياتها رغم الحرب. ففي دارفور، تُعد منطقة «سونغو» الغنية بالذهب – والخاضعة لشركة «الجنيد» التابعة لعائلة حميدتي – مصدرًا رئيسيًا لتمويل الدعم السريع، رغم أن «الجنيد» تخضع للعقوبات الأمريكية منذ 2023.

وفي المقابل، تعمل ستة مناجم كبيرة على الأقل في شمال البلاد ضمن مناطق خاضعة لسيطرة الجيش، وفقًا لـ C4ADS. وتعتمد هذه المناجم الكبرى على مواد كيميائية مثل السيانيد، وتشير سجلات تجارية إلى أن شركات من الصين والإمارات وألمانيا قامت بشحن كميات من السيانيد إلى السودان خلال العامين الماضيين.

ويقول ساشا ليجنِف، المستشار السياسي البارز في منظمة «ذا سنتري» (The Sentry): « مع ارتفاع أسعار الذهب، نشهد ما يشبه حمى الذهب في مناطق يُستخرج فيها الذهب بشكل غير قانوني، ومن ضمنها السودان». وأضاف: «من السهل حاليًا تهريب الذهب وتصديره، وغالبًا ما تكون وجهته الإمارات».

في هذا السياق، اجتذب قطاع التعدين العديد من رجال الأعمال، بعد أن انهارت قطاعات اقتصادية أخرى في السودان. وتشير فايننشال تايمز إلى أن الحرب دخلت مرحلة خطيرة هذا العام، بعدما استعاد الجيش السوداني، بدعم من ميليشيات إسلامية حليفة وطائرات تركية مسيّرة متطورة، مناطق واسعة، بما في ذلك العاصمة الخرطوم. أما الدعم السريع، فقد انسحب إلى دارفور، حيث شنّ هجمات مضادة باستخدام طائرات مسيّرة صينية الصنع، يقول محللون عسكريون إنها حصلت عليها عبر داعميه المفترضين في الإمارات.

واستهدفت هجمات الدعم السريع منشآت حيوية مثل خزانات الوقود، ومحطات الكهرباء، وسدود المياه، ومطار بورتسودان، الذي يشكل مقرًا رئيسيًا للجيش خلال فترة الحرب.

ويضيف أحمد سليمان من «تشاتام هاوس» أن شبكات التجارة العسكرية المسيطرة على تجارة الذهب قديمة ومتجذّرة، وسبق وجودها اندلاع الحرب الحالية. وقد توسعت هذه الشبكات بانضمام رجال أعمال سعوا وراء الفرص المتاحة في قطاع الذهب بعد انهيار الاقتصاد.

ويختتم سليمان بالقول: «خلق الشفافية حول الذهب القادم من مناطق النزاع أمر ضروري، ويتطلب كشف وتعطيل تلك الشبكات، والتعرف على الشركات المتورطة، وسلاسل التوريد، ومن ثم استهدافها قدر الإمكان في مراكزها الرئيسة». لكنه يحذر: «يتطلب ذلك تنسيقًا دوليًا محكمًا، وهو أمر يصعب تحقيقه في ظل الأوضاع الجيوسياسية الراهنة».

هذا ولم ترد كل من القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع على طلبات الصحيفة للتعليق .

الروائي محمد الأمين مصطفى في مقابلة مع «أفق جديد»

بالكتابة نتعافى من الحرب والوحشة.. وشتات

محمد إسماعيل-أفق جديد

.روائي احتل مكانه بين المبدعين السودانيين، حيث نال عن روايته (مال قلبي) جائزة الطيب صالح للإبداع الروائي عن مركز عبد الكريم ميرغني الثقافي، الدورة (2021).

.. يمتلك الأمين مجموعة من الأعمال الأدبية المنشورة مثل: رواية (ألم القطاطي) وهي أول رواية أنتجها وكان ذلك في عام 2015. ثم أعقبتها رواية (ورشة داليانس)، وتمت طباعتها عام 2019 عن دار المصورات للطباعة والنشر.. والرواية الثالثة تحمل اسم (العنتيل) و(الهندي الطريق للحبشة) سيرة روائية.

وفي ظل الحرب التي عصفت بالسودان منذ 15 أبريل 2023 وجد المبدعون السودانيون أنفسهم في قلب المعاناة والشتات مثل بقية أبناء وطنهم. التقيته في القاهرة وكان هذا اللقاء

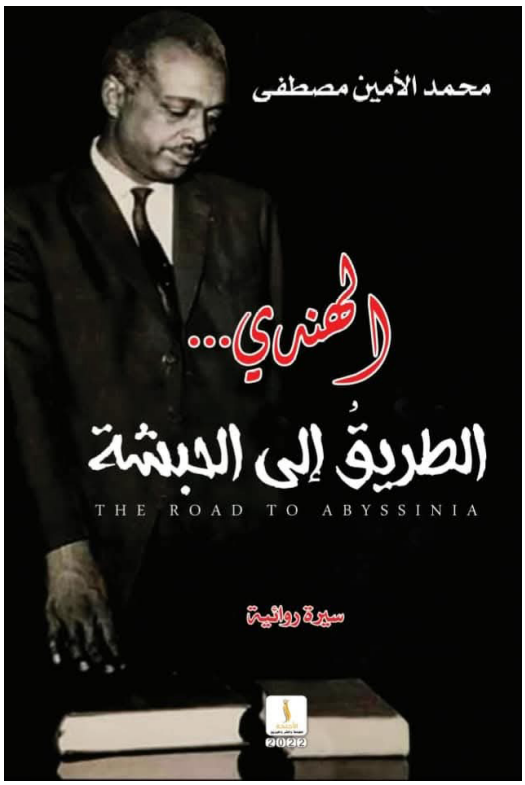

●كيف تقيّم حال المبدعين السودانيين في المهجر بعد اندلاع الحرب؟

حال المبدع السوداني هو حال كل مبدع تندلع في بلاده حرب، فهم أكثر شرائح المجتمع تأثراً بها، فبعدما كانوا يكتبون عن المجتمع والحياة والجمال فيها، صاروا يتحسرون على ضياع كل ذلك وهم بعيدون عنها. وعبر بعضهم عن ذلك شعراً ونثراً ورواية. وبعد تحسن الأوضاع في الشهور الأخيرة بدأ الاهتمام بينهم وكثرت النشاطات وبان التماسك، وكل يسعى لتجديد إنتاجه السابق والجديد لطباعته ونشره وتوثيقه .

- ما أبرز التحديات النفسية والاجتماعية التي تواجه الأدباء السودانيين في الشتات؟

يختلف الأمر هنا بين كل شخص وآخر. فالبعض يرى ضرورة تدفق السرد والشعر لعكس ذلك الواقع المؤلم على الرغم من النزوح واللجوء في تحدٍ واضح للظروف النفسية والإجتماعية. والبعض الآخر يرى عدم ضرورة عكس واقع عاشه الجميع وهنا لن يستطيع أن يأتي بجديد. والقليل منهم صام عن الكتابة للأسباب ذاتها.

*** هل يمكن للكتابة أن تكون وسيلة للتعافي النفسي في الشتات؟**

بالتأكيد.. فربما أنها كانت كذلك والمبدع داخل وطنه عندما كان يعالج بها أمراض المجتمع وشروخ العاطفة وجنون السياسة، فهي المصل ذاته الذي يتعاطاه وهو خارج وطنه للتعافي من الأمراض العديدة، ومنها الغربة والوحشة وشتات الأسرة والغياب عن الوطن والأرض.

●كيف يسهم القصاصون والروائيون في خلق مساحة للتعبير عن الألم الجماعي والحنين للوطن؟

كل الأجناس الأدبية عبارة عن خيوط، وقد لا تعبر عن المجتمعات بطريقة موسعة، ولكن الرواية تعتبر نسيجًا متكاملًا تستطيع به حياكة رواية تحكي عن مجتمع ما بشكل متكامل وبكل تفاصيله من خلال موضوعها وأحداثها

الرواية نسيج متكامل تستطيع به حياكة مجتمع ما...

البعد عن البيت الكبير وترابه يؤثر على أسلوب وأنماط ومواضيع الكتابة..

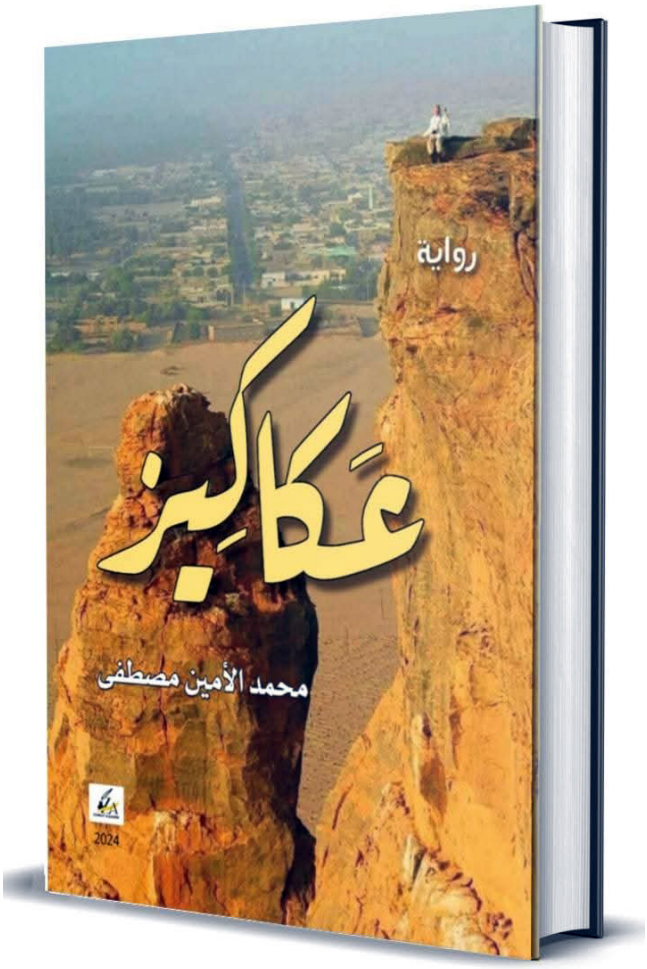

وشخصياتها، وبداخلها يجد الروائي المساحة الكبيرة التي يعبر ويصف فيها آلام المجتمع.

- كيف يمكن للأديب السوداني أن يسهم في تعزيز الحوار بين الثقافات المختلفة؟

حدث ذلك قبل عشرات السنين عندما صدرت رائعة العبقري الطيب صالح (موسم الهجرة إلى الشمال)، التي أتت بصراع حضارتين والحوار بينهما، وتوالت الروايات السودانية في العقدين الأخيرين وظهرت أسماء عديدة من الروائيين بعد أن تُرجمت أعمالهم مما جعل العالم يرى الثقافة السودانية، وهم أكثر شعوب العالم ثقافةً بواقع المقولة الشهيرة (السودان يقرأ).

- ما هي الوسائل التي لجأ إليها الأدباء السودانيون لمواصلة إنتاج أعمالهم؟

بالتأكيد فقد الكثير من الكُتاب أعداداً كبيرة من إنتاجهم بسبب الحرب، وقل كثيراً الدور الذي تلعبه دور النشر في إعادة إنتاج هذه الأعمال بسبب الوضع الاقتصادي وهذه الحرب اللعينة، عدا القليل من هذه الدور، لذا إنتاج الأعمال القديمة والحديثة للروائيين لا يزال خجولاً، وهذا الأمر لا ينطبق على المبدعين المقيمين خارج البلاد من قبل الحرب، فهم خارج هذه المعادلة، ولا يزال البحث عن الوسائل مستمراً بالنسبة للروائيين الذين تفرقوا في بلاد الله.

- هل تغيّرت مواضيع وأنماط الكتابة نتيجة ظروف الحرب والمنفى؟

هذا شيء مؤكد الحدوث. الحرب والنزوح واللجوء تغير كثيراً من أفكار الكاتب وتعاطيه للحياة ومعرفته للمجتمع الذي حوله، فالبعد عن الوطن وعن ترابه وفقدان الأحبة وتشتت الأهل والأصدقاء وتبدل الأحوال والعيش في أمكنة غريبة شئت أم أبيت، كل هذه العوامل وأكثر تؤثر على أسلوب وأنماط ومواضيع الكتابة، فإذا كانت الغربة الاختيارية سابقاً تُحدث ذلك التغيير، فما بالك بالغربة القسرية التي ليس لها سقف زمني مُحدد.

- ما الذي يمكن أن تقدمه المؤسسات الثقافية لدعم المبدعين السودانيين في الخارج؟

هنالك مؤسسات ثقافية رسمية وخاصة في دول عربية مختلفة خلقت للمبدعين السودانيين مساحات جيدة لإقامة النشاطات وتبادل الثقافات وتدشين الأعمال ومناقشتها، وأهمهما دولة مصر الشقيقة، فنحن في حالة التقاء ونشاط دائم ومستمر وسط حراك ثقافي نحاول فيه التماسك للمحافظة على الإرث الثقافي السوداني بشتى ضروبه، هذا هو الدعم الكلي المتوفر الآن، أما الدعم الخاص الذي يتمثل في المساعدة على الإنتاج والطباعة والترويج فهذا لا يوجد في الوقت الحالي إلا بالمجهود الشخصي .

حكاية من بيئتي
بــت الطُنْدُب

محمد أحمد الفيلابي

ملخص

تحكي القصة سيرة امرأة استثنائية من قرية سودانية تُعرف بـ«بت الطندب»، وهو لقب لازمها منذ صغرها لشغفها بشجر الطندب وبيئته، ظن الناس أنها توفيت منذ زمن، لكنهم فوجئوا بإعلان وفاتها، فبدأت الذاكرة الجمعية تستعيد حكاياتها المنسية.

كانت «بت الطندب» رمزًا للبساطة والتمرد في آنٍ واحد؛ جسدت أنوثة قوية غير تقليدية، تحب البرية وتعيش بين الأشجار والأغنام، ورفضت عروض الزواج بعد اختفاء زوجها وابنها، وانتظرت عودتهما عقودًا.

جسّدت شخصيتها ارتباط الإنسان بالأرض، وعبّرت عن حنين دفين لعوالم كانت تحترم البيئة والطبيعة. ومع تمدد البناء الحديث على حساب الأشجار، تلاشت المعالم القديمة للقرية، واندثرت الذاكرة البيئية التي كانت «بت الطندب» إحدى رموزها الحية.

الحكاية ليست فقط عن امرأة، بل عن ضياع منظومة بيئية وثقافية، كانت متجسدة في «بت الطندب»، وموتها إعلان رمزي عن غياب التوازن بين الإنسان والبيئة، وانقطاع الصلة بين الأجيال والأرض.

ظن الكثيرون أنها ماتت منذ زمن، فقد تناساها الناس في غمرة انشغالهم بشؤون الحياة الصاخبة، إلى أن أعلن في ذلك الصباح عن تشييع جثمانها. لا يذكرونها إلا بهذا اللقب الذي التصق بها منذ طفولتها، وذلك بسبب شغفها الكبير بتلك الأشجار الغريبة الشكل، بثمارها طيبة المذاق.

وكشأن الكثيرين يبدأ نبش حياتهم بعد موتهم، احتلت سيرة (بت الطندب) (1) الصفحات الأولى من كتاب القرية السري، وجهراً بدأت عمليات سرد ما هو معروف في سيرتها.

هل من الأفضل أن نقول يوم شكرك.. أم يوم ذكرك ما يجي؟ والذي يقصدون يوم موتك، لأنه في الغالب تذكر محاسن الموتى.

جلسوا حول خازن أسرار وحكايات القرية، والشمس تبدأ رحلة الأفول، وكان من العادة أن يشهدوا معه حركة تحوّل الظلال في تلك الساعة من نهارات القرية الساكنة، فعاجلهم..

- أين كنتم؟

- كنا في تشييع (بت الطندب).

هكذا دون استباق الاسم بأي من الصفات الحميمة (حبوبتنا.. خالتنا.. عمتنا).

- ما دائم إلا وجهه.. سبحان الله.. وإنا لله وإنا إليه راجعون.

ترحّم عليها وعلى كل من رحلوا، دون أن ينسى نفسه ومرافقيه في ضل الراكوبة الواسعة، ثم وضع مسبحته جانباً إيذانًا بفتح نافذة الذاكرة المتقّدة حتى بعد التسعين.

- هي أكبر منا بأعوام تزيد على العشرة، كنا نودُّها رغم غرابتها. سنة التساب (2)، كنا صبياناً، لكننا لم نكن نجرؤ على السباحة، وقد كانت تضحك منا، وهي تصارع الأمواج بفستانها الملتصق على جسدها الممشوق. وكان البعض من بيننا يحب أن يراها فيه وهي خارجة من الماء. وكنا في ملابسنا نلتصق ببعضنا خجلاً أمام عنفوانها وتحديها لنا.

ضحك ضحكته الواهنة حين سأله أحدهم..

- كم كان عمرك في ذلك العام؟

- فوق العاشرة بقليل. وقد قال لي خالي (الزين) أنني ولدت قبل عشرة أعوام من الحرب العالمية، التي شارك فيها، وباتت منطلق حكاياته التي لا نهاية لها.

- ألم تتزوج بت (الطندب)؟

- تزوجت نوّاتياً (3) من أهل الشمال، كان حين يمر بنا يبقى ليومين أو أكثر في ضيافة والدها المحب لجمع وسرد الحكايات، وأنجبت منه ولداً وحيداً أرسلته للبحث عن والده الذي غاب لسنوات، ليختفي هو الآخر، ولا أحد يعرف لهما مكاناً. لم تتزوج من بعده رغم أن معظم رجال القرية سعوا لخطب ودها، بمن فيهم العمدة بنفسه، لكنها رفضت كل العروض، وظلت في انتظار لظهورهما، (تزازي بالخليات) تجوب الفلوات، تبث همومها وأحزانها للأشجار حتى فقدت بصرها، فركنت إلى دارها.

وبعد أن أطلق تنهيدة استحلبت الضحكات المكتومة حوله، اندفع يرسم صورة غابت عن الأذهان قبل أن تغيب صاحبتها:

كانت جميلة، ممشوقة القوام، حتى بعد أن تقدّم بها العمر، تعشق البرية، تمشي وراء أغنامها في الغابة التي تحرس القرية من ناحية النهر، وبين أشجار الأكاشيا، ومن بينها أشجار الطندب تحيط القرية إحاطة السوار بالمعصم. تحرسها كلبتها الشرسة، وقد كانت تحدثها مثلما تحدّث أغنامها. تلتقط النادر من ثمرات (الحمبق) (4)، التي باتت تسميها بعد زواجها من ذلك الغريب بـ(الكرز)، توزّعها على الأطفال الذين لا يستطيعون التوغل بين الشجار خوفاً من العقرب الطيار.

ومن البديهي أن تجر الحكاية حكايات مصحوبة بتحليلات، شأنها أن تلقي اللوم على الآخرين، دون أن يحس من يطلقها أن له دور في الأمر.

اعتكفت (بت الطندب) في دارها بعد أن فقدت بصرها، وبدأت مذبحة الأشجار لأغراض التوسُّع في البناء، وإلقام كمائن الطوب الأحمر والمخابز بكل ما يقع تحت فأس عُمّال (الخزين) من البدو الذين فقدوا كل أسباب الحياة في الوديان البعيدة، وجاءوا ليقطنوا حول القرى يمتهنون ما يستطيعون، ومن ذاك قطع الأشجار لصالح (الخزين)، النبت الاستثماري المحروس بالسلطة، الذي كان يضحك من مقولتها التي باتت ترددها بلا توقف، وهو يظن أنها تعنيه بها:

- البقطع طندبة ربنا يقطع طاريه.

والطاري، هو من يتذكر. والمقولة تعني ألا يعد أحد يتذكر المعني بها.

في تلك الأيام شهدت القرية والمنطقة بأسرها تحولات كبيرة شملت تأثر البدو بالجفاف الذي ضرب البلاد، وانحسار مهنة الرعي، في ذات الوقت الذي تحولت فيه الزراعة من نمط الزراعة المعيشية (5)، إلى الاعتماد على المحاصيل النقدية، في ظل هجرة مكثفة نحو المدينة الكبيرة، وخارجها حيث انفتحت شهية أبناء الريف لمحاكاة إعمار المدن، يغتربون في دول النفط، ومن هناك يأتون بما يشيدون به البيوت التي لا تشبه بيوت القرية، ولا تناسب بيئتها، خاصة في ظل التغيرات المناخية

التي بدأت بوادرها تظهر للعيان.

ذلك بجانب ما حدث من تحولات اجتماعية مقرونة بما اعترى النظام التعليمي من علل جعلت من التسرب المدرسي سمة أساسية لذلك العهد، ففي المدينة متّسع لكل من يود أن يبني حياته بالقرية. نعم هناك يعملون ليعودوا إلى هنا يتزوجون باكراً، فتمتلئ الشوارع، والمدارس التي لم تعد كما كانت، والمتاجر في المدينة بجيل كامل (منبت) يحلمون بتحسين اوضاعهم المعيشية، لكنهم يجدون أنفسهم عاجزين عن العودة إلى جذورهم، أو الترقي إلى مصاف أعلى. يجهلون الكثير عن قريتهم حتى أن من تصادف وجوده بالقرية ذلك الصباح لا يعرفون شيئاً عن (بت الطندب)، ولا عن (طيّار صفق الطندب)، المقولة التي تظهر في صفحات الغضب من قاموس القرية، يرددونها لمن لا يودون عودته. تلك الأسطورة التي يربط البعض بينها وبين أسطورة العقرب الطيار. وقد كتب (خال الغابات) الدكتور عبد العظيم ميرغني. (وهذه من عندي فقد أسميته (خال الغابات)، لأن الخال شريك الوالد، وقد سبقه كامل شوقي إلى لقب (أبو الغابات)، ولقبوا ميرغني إبراهيم الذي زرع النيم في المشاعر المقدسة (جد الغابات). فقد اوضح د. عبد العظيم:

«لعل من أكثر العهود ظلمة في تاريخ السودان هو عهد العنج، فالعنج على أهميتهم لا ندري عنهم الكثير وأغلب ما نعرفه عنهم يأتي من روايات شفاهية مقتضبة وعامة. ومن أكثر الروايات الشفاهية تداولاً حول العنج هي رواية فنائهم بفعل «العقرب الطيارة»، التي يقال أنها عاشت في أشجار الطندب وأنها شردت وقتلت الكثير من أهل السودان وأهلكت ماشيتهم وزرعهم. وقد اتضح فيما بعد أن تلكم العقرب الطيارة ما هي في الحقيقة إلا ذبابة التسي تسي التي تسكن الأشجار الشوكية بوجه عام وشجر الطندب تحديداً حيث تضع بيضها في هذه الأشجار. وقد اتضح أن هذه الآفة قد انتشرت في أعقاب إنتشار طاعون البقر الذي قضى على الأبقار ومهد من ثم لانتشار شجر الطندب الذي وفر البيئة المناسبة لانتشار آفة التسي تسي حتى صارت وباء داهم العنج وتسبب في هلاك الكثير منهم وما زال الناس يرون عظام العنج ملقاه في فلوات أواسط السودان».

في غفلة عن عواقب إفساد النظام البيئي، تمدّد المغتربون في سباقهم المحموم لتشييد البيوت الحديثة التي تشبه بيوت المدن، وإن لم يسكنوها إلا نادراً، مفضلين سكنى المدينة على البقاء في القرية، وإن كانت في الأطراف، ذلك لأن ليس في القرية ما يبقيهم في ظل غياب التنمية المتوازنة. ولن يدرك هؤلاء وأولئك أنهم إنما يفسدون أكثر مما يصلحون، ففساد الذوق المعماري يقابله التخلي عن المساكن البيئية. إذ لا أحد يسأل لماذا كانت بيوت الأسلاف من الطين اللبن؟

أحد البيوت التي احتفظت بطابعها القديم، هو البيت الذي شُيّعت منه (بت الطندب). والغريب في الأمر أن من دخلوا حجرتها ذلك الصباح، وجدوا بجانبها عصاتها وحزمة مساويك، وكلها من حطب الطندب، وتحت (عنقريبها) أعواد من الطندب تتلاحم بما عُرف عن حطب الطندب من إعوجاج لا تجده في سواه من أنواع الأشجار. وقد ذكره (ود بادي) في معرض تغنيه بأحد الفرسان:

«حامد عوج الطندب آاا وليدات

عوج الطندب نار القصب الهبلت ما بتعدلو».

المقطع الذي يمكن أن يكون الشاعر قد استلهمه من مناحة الشاعرة بت مسيمس (6) التي مطلعها (الواعي ما بوصوه). وقد فرض المقطع نفسه عليَّ و(حامد الجامد) أحد أيقونات الثورة (المغدورة) يغازل مخيلات الشباب الثائر، ويُسكّن عميقاً في (حشا) الثورة مقاربات بيئية ذات بعد إنساني. ونلتقي في حكاية بيئية جديدة.

الهوامش:

(1) الطندب من أشجار البيئات الصحراوية وشبه الصحراوية، لا أوراق لها، يتهمونها بأنها مساكن للجن الذي طرد أوراقها وسكنها.

(2) التساب.. هو فيضان النيل، والمقصود هنا هو فيضان 1946.

(3) النوّاتية هم البحارة، وينادى بها الصيادون وأصحاب المراكب يجوبون النيل ذهاباً وإياباً في رحلات طويلة الأمد، ينزلون القرى للتسوق، ويبني بعضهم علاقات تجارية واجتماعية تمتد.

(4) الحمبق أو الحنبق، أو الحمبك ثمر الطندب. الكرات الوردية قريبة الشبه بالكرز.

(5) الزراعة المعاشية أو زراعة الكفاف هي زراعة تعتمد على الاكتفاء الذاتي، ويركز فيها المزارعون على زراعة الأطعمة التي تكفيهم لإطعام أنفسهم وعائلاتهم. وتشتمل مزرعة الكفاف العادية على مجموعة من المحاصيل والحيوانات التي تحتاجها الأسرة لإطعام وكساء نفسها خلال العام.

(6) هي شاعرة المسلمية التي ذاع صيتها بمدح الزبير باشا رحمة.

في تذكُّر الفاضل سعيد

السر السيد

ملخص

يُعد الفنان الفاضل سعيد أحد أعمدة المسرح السوداني، ومثالًا نادرًا للمثقف النقدي والمسرحي المستقل، الذي جعل من الجمهور شريكًا فعليًا في صناعة المسرح. بدأ مشروعه المسرحي منذ خمسينيات القرن الماضي وامتد حتى وفاته أثناء جولة مسرحية ببورتسودان، المدينة التي أحبها وقدم فيها معظم عروضه.

تميّز سعيد بالابتكار، خاصة في اعتماده على الارتجال كمنهج لإنتاج العروض المسرحية، مما أحدث تحولات جوهرية في علاقة الممثل بالجمهور، وكرّسه رائدًا ليس فقط في السودان بل على المستوى العربي والأفريقي.

تناولت مسرحياته قضايا إنسانية واجتماعية مثل الفساد، وحقوق المرأة، والصراع بين القديم والجديد، ورفض الاستبداد، عبر شخصيات أيقونية مثل «بت قضيم» و«العجب» و«كرتوب». ورغم استقلاله عن المؤسسة الرسمية، شكّل مسرحه مصدر دخل ومجالًا لتكوين أجيال من الممثلين، كما دعم قضايا المرأة بالتعاون مع الاتحاد النسائي.

من أشهر أعماله: أكل عيش، النصف الحلو، الحسكنيت، ما من بلدنا، وعم صابر. وقد نال إشادة كبار المسرحيين مثل مكي سنادة ود. خالد المبارك، الذي وصف أسلوبه بالمرتبط عالميًا بمدارس كبرى في المسرح الحديث، وفي ذكراه العشرين، يتأكد الحنين إليه والحاجة إلى طريقته في التفكير بالمسرح وممارسته، فسلام عليه في الخالدين.

يعد الفنان الكبير الفاضل سعيد أو (صانع جمهور المسرح السوداني)، كما يحلو لي أن أسميه، واحدًا من أهم المثقفين السودانيين الذين قدّموا مثالًا باهرًا للمثقف «الناقد» المهموم بإبداعه وقضايا وطنه، ومثالًا باهرًا للمسرحي المستقل الذي يسعى إلى أن يكون الجمهور شريكًا في صناعة الحياة المسرحية، دعمًا وتعاطيًا مع ما تنتجه.

لا أستعيد ذكراه هنا بدافع الوفاء لفنان كرّس حياته في خدمة المسرح، وأسهم في أن يكون المسرح واحدًا من أكثر فضاءات المجال العام اشتعالًا ورسالية.

لا أستعيد ذكراه حنينًا إلى تجربة مسرحية استثنائية وفاعلة وإنما أيضًا لاحتياج حقيقي لنا كمسرحيين للطريقة التي نظر بها إلى فن المسرح، وإلى أدواره، وإلي الطريقة التي مارس بها هو هذا الفن العظيم.

مع الفاضل سعيد نقف على تجربة مسرحية، بل على مشروع مسرحي، أهم ملامحه التحوُّل والتنوع والاستمرارية، فمنذ بدايات هذا المشروع في النصف الثاني من خمسينيات القرن الماضي وحتى وفاة الفاضل سعيد أثناء رحلة مسرحية لمدينة بورتسودان، تلك المدينة التي أحبها، وقدم فيها معظم مسرحياته تقريبًا. كانت سياسات هذا المشروع هي الحفر عميقًا في معالجة العملية المسرحية شكلًا وموضوعًا، بدءًا من الموضوعات التي ناقشها، مرورًا بطرائق بناء العرض وانتهاء بصيغ إنتاج العرض وتسويقه، فقد ابتدع الأستاذ وفي وقت مبكر «الارتجال» كطريقة لصناعة العرض المسرحي ليُحدِث ضمنيًا تحولًا نوعيًا في طريقة «عمل الممثل» وموقعه في العملية المسرحية، وتحولًا نوعيًا في «موقع الجمهور» وطرائق التلقي، وهو بهذا الابتداع استحق الريادة عن جدارة ليس في السودان وحسب وإنما على الأقل على المستوى العربي والأفريقي، حيث أن هذه الصيغة وما يستتبعها من تحولات في بناء العرض المسرحي قد شكلت لاحقًا رهانًا أساسيًا وسؤالًا مركزيًا في التنظير للعرض المسرحي.

مع الفاضل سعيد يتبدى ذلك الوطن في اتساعه وأمنه وأمانه وتسامحه وتفتحه وانفتاحه، فهو بلا منازع الرائد الذي تنقل بالمسرح من ساحة إلى ساحة، ومن قرية إلى قرية، ومن مدينة إلى مدينة في جهات السودان الخمس، وكان يجد الحفاوة أينما حل ونزل ولا يخشى الذئب على غنمه.

في مسرحيات الفاضل سعيد الكثيرة التي نعرفها جميعًا، ترصُّدٌ ناعم وخشن بكل ما يعيق التفتح الإنساني من استبداد سياسي، ومن تمييز بسبب النوع ومن ظلم وقهر، عبّرت عنه من خلال ثلاثية أبطالها بحمولاتهم الدلالية المتنوعة «بت قضيم» و«العجب» و«كرتوب»، فمن بعض ما عبّرت عنه هذه المسرحيات وفي وقت مبكر جدًا «الفساد في الخدمة المدنية»، و«حق المرأة في العمل»، و«الصراع بين القديم والجديد»، و«هيمنة الثقافة الأبوية»، وغير ذلك.

لا يكتمل الحديث عن الفنان الفاضل سعيد دون الإشارة إلى الجماهيرية الكبيرة التي حظي بها مسرحه، ودون الإشارة إلى استقلاليته عن المؤسسة الرسمية للمسرح، التي جعلته وجعلت المسرح رغم معاناته واحدًا من مصادر الدخل القومي، التي من جانب آخر مكنته من التمتع بسلطة لم تتوفر بالقدر الكافي لغيره من المسرحيين، ودون الإشارة لمشاركته الاتحاد النسائي السوداني في دعم قضايا المرأة ومحاربة ما كان يُشخّصه الاتحاد النسائي ويصفه بالعادات الضارة، ودون الإشارة أخيرًا وليس آخر للعدد الكبير من الممثلين الذين شاركوا في عروضه وتعلموا منه.

من مسرحياته نذكر:

*/ أكل عيش

*/ ما من بلدنا

*/ النصف الحلو

*/الحسكنيت

*/ عم صابر.

قالوا عنه:

قال عنه الفنان الكبير مكي سنادة ذات مرة: (إن المسرحي الجدير بوصف المحترف هو الفاضل سعيد)، وعن أسلوبه في التأليف المسرحي يقول الناقد والكاتب المسرحي د. خالد المبارك في مقالته الموسومة بـ(المسرح السوداني إلى أين):

(إنه يعتمد على الارتجال وليس على النص المكتوب، وهذا منهج له مزاياه ومعروف عالميًا، وتستفيد منه جوان ليلورد كما يستفيد منه بيتر بروك واثول فوجارد وغيرهم).

في ذكراه العشرين، يتجدد وجوده بيننا ويتأكد احتياجنا الملح له.

فسلام عليه في الخالدين.

لص يوم السبت

غابرييل غارسيا ماركيز

«أُوغُو" لصّ يسرق نهاية كلّ أسبوع فقطّ، تسلّل ليلة سبت إلى أحد المنازل، فضبطته "آنا"، الثّلاثينية الجميلة الدّائمة السّهر، متلبّسا بجريمته. بعد أن هدّدها بالمسدّس سلّمته حليًّها وأشياءها الثّمينة، راجيّة منه ألاّ يقترب من طفلتها "باولي" ذات الثّلاث سنوات. مع ذلك فقد لمحته الصبية التي أسرتها بعض حيله السّحرية. فكّر أُوغُو: "لماذا عليّ أن أرحل باكراً، ما دام الوضع جيّدا هنا؟".

فبإمكانه البقاء طيلة نهاية الأسبوع والاستمتاع كليّاً بالأجواء، إذ أنّ الزّوج لن يعود من سفره إلاّ مساء الأحد -يعلم بالأمر بعد أن تجسّس عليهم-لم يفكّر اللّص طويلاً: فارتدى ملابس ربّ البيت وطلب من "آنا" أن تطبخ له وتجلب النّبيذ من القبو وتضع شريط الموسيقى أثناء تناولهم العشاء، فبالنّسبة له لا حياة دون موسيقى.

كانت "آنا" منشغلة البال بطفلتها "باولي" وبينما كانت تحضّر وجبة العشاء خطرت لها فكرة للتّخلص من هذا الشّخص. لكن ليس باستطاعتها فعل الكثير فأُوغُو كان قد قطع أسلاك الهاتف، والمنزل منعزل وكان الوقت ليلاً ولا أحد سيأتي.

فقررت "آنا" أن تضع قرصاً منوّماً في قدح "أوغو". أثناء تناول العشاء اكتشف اللّص، الذي كان يعمل باقي أيّام الأسبوع كحارس لأحد البنوك، أنّ "آنا" هي مقدّمة برنامج الموسيقى الشّعبية الذي يستمع إليه كلّ ليلة وبدون انقطاع. فهو من المعجبين بها أيّما إعجاب، وبينما كانا يُنصتان إلى العملاق "بيني * " يُغنّي أغنية " Cómo fue "، تحدّثا عن شؤون الموسيقى والموسيقيّين. ندمت "آنا" على تنويمه بما أنّه يتصرّف بهدوء وليس في نيّته أذيّتها أو التهجّم عليها. لكن فات الأوان فالمنوّم في القدح واللّص قد تجرّعه كاملاً وهو في قمّة السّعادة. مع ذلك، وقع خطأ ما، فمن شرب من القدح التي بها المنوّم كانت هي، وعلى إثرها استسلمت للنّوم بسرعة.

في اليوم الموالي ا ستيقظت "آنا"، وهي بكامل لباسها وعليها لحاف يدثّرها بشكل جيّد في غرفتها. في الحديقة كان "أوغو" و"باولي" يلعبان بعد أن أتمّا تحضير الإفطار. اندهشت "آنا" من منظرهما وهما في قمّة الوئام، كما بهرتها طريقة هذا اللّص في الطّبخ، كان جذّاباً بما يكفي. فبدأت "آنا" تحسّ بسعادة غير عاديّة.

في تلك اللّحظات قدِمت إحدى صديقاتها تدعوها لتناول الغذاء معاً، فتوتّر "أوغو" لكنّ "آنا" رفضت الدّعوة متعلّلة بمرض الصّبية فودّعت صديقتها على الفور. وهكذا بقي الثّلاثة في المنزل مجتمعين للاستمتاع بعطلة يوم الأحد.

كان أوغو يترنّم مطلقاً صفيراً وهو يصلح النّوافذ وأسلاك الهاتف التي عطّلها في اللّيلة الماضيّة. انتبهت "آنا" إلى أنّه يتقن رقصة "الدّانثون"، رقصتها المفضّلة لكنّها لم تستطع ممارستها مع أيّ شخص. فاقترح عليها أن يرقصا معاً هذه الرّقصة، فالتحما وشرعا في الرقص إلى أن حلّ المساء. كانت "باولي" تراقبهما وتصفّق إلى أن نامت في آخر المطاف. بعد أن نال التّعب من الرّاقِصَيْن استلقيا على إحدى الأرائك في البهو.

في تلك الأثناء، لم يجدا ما يقولانه، وقد نسيا أن ساعة قدوم الزّوج قد حانت، فأعاد لها "أوغو" المسروقات رغم إصرارها على عدم استردادها وأعطاها بعض النّصائح حتى لا يتمكن اللّصوص من التّسلل إلى منزلها. وودّع المرأة وابنتها وهو حزين.

كانت "آنا" تنظر إليه وهو يبتعد، فنادته بأعلى صوتها قبل أن يتوارى عن ناظريها، ولدى عودته أخبرته أن زوجها سيعاود السفر مجدّداً نهاية الأسبوع القادم. فعاد أدراجه سعيداً وهو يرقص مجتازاً شوارع الحيّ بينما بدأ الظلام يرخي سدوله .

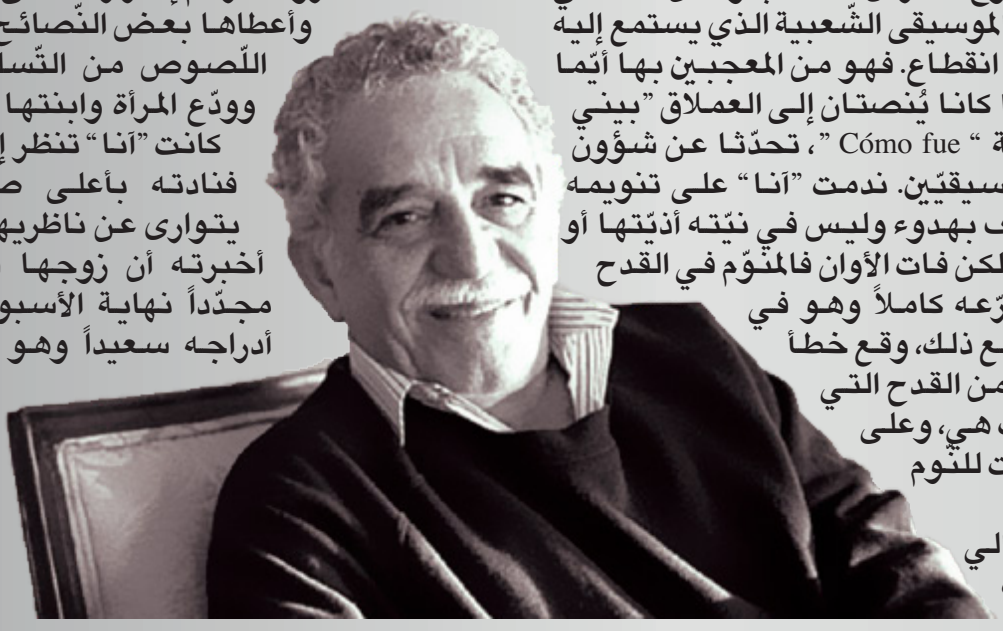

أزمة دوري النخبة..

«هل تنقذ عطبرة والدامر موسم كرة القدم في السودان؟»

ملخص

في خطوة مرتقبة لرسم خريطة تمثيل السودان القاري، أعلن الاتحاد السوداني لكرة القدم رسميًا موعد انطلاق دوري النخبة السوداني، البطولة الحاسمة التي ستحدد الفرق المشاركة في بطولات الاتحاد الأفريقي للأندية لموسم 2025–2026. وحدد الاتحاد العاشر من يوليو 2025 موعدًا لانطلاق المنافسة، داعيًا الأندية لتأكيد مشاركتها أو رفضها في موعد أقصاه 25 يونيو.

وفي تحول غير مسبوق، أكد الاتحاد أن الأندية المشاركة ستتحمل كامل تكاليف النقل والإقامة، ما يُلقي بعبء مالي ثقيل على الفرق، لا سيما في ظل الظروف الاقتصادية المعقدة التي تعيشها البلاد بسبب الحرب . وقد يُهدد هذا القرار مشاركة بعض الأندية، خصوصًا تلك التي تعاني من ضعف الموارد أو تعتمد كليًا على دعم ولاة الولايات .

وتُثار علامات استفهام كبيرة حول مشاركة ناديي القمة الهلال والمريخ، اللذين خاضا موسم 2025 في الدوري الموريتاني كضيفين نتيجة الحرب في السودان، والذي تسبب في تعليق المنافسات الرياضية لفترات طويلة. فإلى جانب الإرهاق الناتج عن التنقل المستمر، هناك مخاوف لوجستية كبيرة تتعلق بإمكانية تأمين السفر والإقامة داخل السودان، خصوصا بعد رفض اللاعبين المحترفين المشاركة في بطولة النخبة اذا أقيمت في السودان .

وعلى الرغم من تحديد موعد انطلاق البطولة، إلا أن مكان إقامتها لم يُعلن رسميًا بعد. ومع ذلك، تتزايد التكهنات بشأن اختيار مدينتي عطبرة والدامر لاستضافة مباريات البطولة، وسط مؤشرات على استقرار نسبي وتوفر بنى تحتية رياضية مقبولة مقارنة بمناطق أخرى. وتشير مصادر قريبة من الاتحاد إلى أن 10 يوليو قد يكون الموعد الفعلي لبدء المنافسات في حال اعتماد هذا الخيار.

وكان الدوري السوداني الممتاز قد أُقيم هذا العام بصيغة مختصرة، دون مشاركة الهلال والمريخ، مما منح فرصة لأندية أخرى لإثبات جدارتها والتأهل إلى دوري النخبة. ويأمل الاتحاد أن تساهم هذه الخطوة في استعادة النشاط الكروي تدريجيًا، وإعادة تموضع الأندية السودانية على الساحة الأفريقية.

ومع اقتراب الموعد، تبقى أنظار الجماهير متجهة نحو عطبرة والدامر، في انتظار صافرة البداية في مشهد قد يُعيد الأمل إلى كرة القدم السودانية بعد فترة من التوقف والمعاناة.

تدشين كتاب «ملهمات» لحسن الجزولي

أُقيمت مساء الأحد 15 يونيو بدار اتحاد تجمع الفنانين السودانيين بالقاهرة فعالية «وقفات عند كتاب ملهمات» للكاتب الصحفي والموثق د. حسن الجزولي.

يتكوّن الكتاب من جزئين ويتناول شخصيات نسائية ألهمت أغنيات سودانية شهيرة، وذلك بحضور عدد من الشخصيات اللاتي تناولهنّ الكتاب.

تحدّث في الفعالية كلٌّ من البروفيسور محمد المهدي البشرى، والأستاذة أروى الربيع، وسط حضور فاق سعة القاعة، بدار تجمع الفنانين بشارع محمد فريد.

يُذكر أن للجزولي عددًا من المؤلفات، منها: زمن وليم أندريا، قرية عند منحنى التايمز، ونور الشقائق.

أحزان آل عبدالعزيز

تلقّى الأستاذ أشرف عبدالعزيز، رئيس تحرير صحيفة «الجريدة»، التعازي في وفاة شقيقه المغفور له بإذن الله الأستاذ عبدالعزيز محمد عبدالعزيز، مساء الثلاثاء 17 يونيو، بمسجد العجوزة بحي العجوزة، وسط حضور صحفي وسياسي كبير.

كان في مقدّمة المعزّين: المهندس عمر الدقير رئيس حزب المؤتمر السوداني، والسيد إمام الحلو القيادي بحزب الأمة، وأيمن نمر القيادي بالحزب الاتحادي، والشيخ خضر مساعد رئيس الوزراء السابق.

أحزان آل البشير الريح

انتقل إلى رحمة الله تعالى يوم الجمعة الماضي في لندن، محمد عثمان الطيب الريح، قنصل السودان الفخري بنيجيريا، وأحد أقطاب نادي المريخ، وحفيد العلّامة المرحوم الشيخ البشير الريح.

الفقيد صهر السيد داؤد الخليفة، كما أنه صهر لكل من: المرحوم مولانا عبيد قسم الله، السيد أسامة الجعلي، والسفير البروفيسور محمد علي التوم.

عودة د. آلاء الباشا إلى عملها بالإمارات

غادرت فجر الجمعة الدكتورة آلاء الباشا، ابنة الصحفي المعروف صلاح الباشا، عائدة إلى عملها بجامعة الإمارات بمدينة العين، بعد أن أمضت إجازتها مع أسرتها بمدينة الشروق بالقاهرة.

رحيل الصحفي علي سعيد

انتقل إلى جوار ربه يوم السبت الماضي الصحفي المصري علي سعيد، المعروف باهتمامه بالشأن السوداني. أُقيمت الصلاة عليه بمسجد السيدة نفيسة، ووُوري جثمانه الثرى بمدينة السويس، مسقط رأسه.

عمل الفقيد مع وكالتي رويترز وتومسون، وإذاعة وتلفزيون السودان، وكان أحد مؤسسي منتدى أفريقيا.